

الذخيرة

عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ

آياتها . أحاديثها . حكمها

صرفها . أهدافها

مأخوذ من الكتاب والسنة وكتب الفقه للأئمة الأربعة

حقوق الطبع محفوظة

اختصار وجمع

الطبعة الأولى [إيجاز عباد بن كرامة] ١٠٠٠ روي بمكة
١٠٠٠ روي بمكة

يطلب من المكاتب الشهيرة بمصر ومكة والمدينة للوصحة بآخر الكتاب

الثالث من أركان الإسلام الزكاة

كتاب

الزكاة

على المذهب الأربعة

آياتها . أحاديثها . حكمها

صرفها . أهدافها

مأخوذ من الكتاب والسنة وكتب الفقه للأئمة الأربعة

حقوق الطبع عمودة

احسان وجمع

الطبعة الأولى : إيجاز عما سن كرارة : الجزء ١٠ فروع

طلب من المكاتب الشهيرة مصر ومكة والمدينة الموصلة بالكتاب

الطبعة الأولى
عام ١٣٧٢ هـ

طبع
دار النشر العربية بمصر
محمدي بنيناوي
١٩٥٣



الأهـتـداء

إلى كل مسلم يملأ الإيمانُ جوانحه ،
إلى كل مؤمن يعرف لله جميل فضله ، ووجوب
شكر أنعمه ، أهدى كتاب « الدين والزكاة » .

عاس كراره

الغرض الذى نقصده من مؤلفاتنا

- ١ - نشر الثقافة الدينية بين أبناء الأمم الإسلامية .
 - ٢ - تبسيط الأحكام الشرعية وعرضها بأسلوب سهل .
 - ٣ - الدفاع عن عقيدة التوحيد بكل ما أوتينا من قوة .
 - ٤ - تشويق الناشئة الإسلامية إلى أسرار الرسالة المحمدية .
 - ٥ - محاربة البدع المجافية لروح الإسلام .
 - ٦ - الدعوة إلى الفضيلة ونبها فى تقوس أفراد الأمم .
 - ٧ - تثقيف الفتاة وإعدادها للأممومة الطيبة .
 - ٨ - إمتاع العقول بصفوة ما ديجته أفلام العلماء .
 - ٩ - تعبيد سبيل السعادة للمسلمين فى تمسكهم بدينهم
- القويم

نهجنا اتباع كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله

عليه وسلم

لماذا ألفت هذه الكتب ؟

بِغَلَمِ الْمُؤَلِّفِ

الدين والشهادة - والدين والصلاة - والدين والزكاة -
والدين والصوم - والدين والحج - والدين والحرم - والدين
والتاريخ - والدين والأدب

روى مُسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم يُنتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » .
وفي حديث آخر : « لَأَنْ يَهْدِيَ الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حُمُر النعم » .

تعمنت في هذين الحدين السريفين ، ثم عزمت وتوكلت على الله ، وقلت : لا يدرك الغايات إلا مشمراً ، ومن كبرت همته كبرت قيمته ، وأقبلت على مطالعة الكتب الدينية والطبية والتاريخية والأدبية ، وواصلت الليل بالنهار بقدر ما تسمح به ظروف عملي ؛ والمطالعة مفتاح النجاح ، فوفقني

الله لإخراج هذه الكتب ، وكنت كلماتٍ واحد منها عرشته
على بعض الأساتذة الأفاضل من العلماء ، فكانوا يستحسنون
ما أصنع ، ورأيت من الجمهور إقبالا رائعا شجعتني على إعداد
هذه الكتب : كتابا بعد كتاب ، ولدي كتب متعددة
سأحاول طبعها إن شاء الله ، لأن الكتب خير ما ينفع المرء
في حال حياته وبعد مماته .

وإني أسأل الله أن ينفع بها المسلمين ، وأن يجعلها خالصة
لوجهه الكريم . وإني إذ أقدم هذا الكتاب لحضرات القراء
الكرام أتقدم بوافر الشكر والدعاء لحضرة صاحب الفضيلة
الملازمة المحقق الشيخ يوسف عبد الرزاق مندوب الأزهر
للتدريس بكلية الشريعة في المملكة العربية السعودية ؛ فقد
أعانني على إظهار هذا الكتاب ، وبذل جهدا خالصا لوجه الله
تعالى ؛ فله من الله عظيم الأجر ، ومنى جزيل الشكر .

« رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ »

٢٣ من حادى الثانية عام ١٣٧٢ هـ عباس كرزنة

مكة المكرمة شارع المسمى — اعلاه : شارع الكرخى ٢٤

خطبة الكتاب

بقلم فضيلة الشيخ يوسف عبدالرزاق

مبعوث الأزهر للتدريس بكلية الشريعة بمكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. أحمده سبحانه أبلغ حمد وأزكاه، وأشمله وأتممه. وأشهد ألا إله إلا الله، البرّ الكريم الرعوف الرحيم. وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله، وحبيبه وخليفه، الهادي إلى صراط مستقيم، والداعي إلى الحق وإلى دين قويم، أرسله حين درست معالم الهدى، وظهرت أعلام الرّدّي، وانطفأ منهج الحق وعفا، فأعلى معالم الدين، وأأنار منار الحق في العالمين، فشرح الله به صدور قوم مؤمنين

اللهم صلّ وسلم وبارك عليه وعلى آله الكرام، وأصحابه

العظام الذين صَدَقُوا ما عاهدوا الله عليه ، وَاتَّبَعُوا النور
الذى أُنْزِلَ معه ، فَأَبْدَلَهُمْ مِنَ الضعف قوّة ، ومن العداوة
إخوة ، وأبدى بروح من عنده ، وأنجز لهم صادق وعده ،
« وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ » .

(أما بعد) فلا يخفى ما للدين الإسلامى من أثر عظيم
فى تهذيب النفوس وتصفيتها ، والعناية بالأخلاق الفاضلة
وتنميتها : وذلك بما اشتمل عليه من أحكام سامية ، وآداب
عالية ، وأخلاق حميدة ، ومبادئ سديدة ، وعقائد تحمى المهم ،
وترقى بالأمم ، وتجعل الحياة بينهم صافية عذبة ، الناس فيها
إخوة ، لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى ، ولا شرف
لعربنى على عجمى إلا بعمل صالح كريم ، أو أثر خالد مقيم
وقد أدرك السلف الصالح ما لهذا الدين الحنيف من مزايا
كريمة ، وخصائص عظيمة ، فقدروه حق قدره ، وقاموا بحق
الله تعالى فى أداء واجب شكره ، وتمسكوا بهذه الشريعة
السمحة البيضاء ، التى ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هالك ،
فعضوا عليها بالنواجذ ، فأحلوا حلالها ، وحرّموا حرامها ،

ووقفوا عند حدود الله ، ممثلين أو امره ، مجتنبين نواهيه ، فأعقبهم
الله بذلك نصراً مؤزراً فإذا هم بين الأم أعلاها داراً ، وأوسعها
سلطاناً ، وأعظمها شأنًا .

والسرّ في حياة الإسلام الفياضة التي لا حدود لها يرجع
إلى ما اشتمل عليه كتاب الله المجيد ، وسُنّة رسوله الكريم ،
من أحكام تناسب كل زمان ومكان ، وتوافق كل أمة على
اختلاف مشاربها ومنازعها .

والمسلمون اليوم في حاجة ماسّة إلى الوقوف على أحكام
دينهم السمح الكريم ، والعمل بهذه الأحكام الظاهرة حتى
يعودوا سيرتهم الأولى : هُداة الأمم إلى الخير ، ودعاتهم إلى
المعالي والمكارم ، وما ذلك على الله بعزيز إذا صلحت السرائر ،
وخلصت الضمائر .

وإن صديق العزيز الحاج عباس كرامة ممن وقفهم الله
تعالى لخدمة المسلمين ؛ فأخرج لهم كتباً نافعة أقبل عليها
الكثير من سواد الشعب ، واتفقوا بما حوته من فوائد
ممتعة ، ومنافع جامعة ، وقد امتازت الكتب التي نشرها

الحاج عباس بسهولة العبادة وسلامتها ، وحُسن الإخراج مع الضبط لما اشتملت عليه من آيات الكتاب المجيد ، والأحاديث النبوية المطهرة ، فوفاء الله جزاء ما عمل ، وأثابه على مجهوده الثواب العظيم ، ورزقه حُسن القبول ، والأجر الكريم .

ولما يسر الله الكريم له إخراج :
كتاب (الدين والشهادة) .

وكتاب (الدين والصلاة) .

وكتاب (الدين والصوم) .

وكتاب (الدين والحج) .

صحَّ عزمه على إخراج كتاب (الدين والزكاة) ليتيسر له أن يبين لإخوانه المسلمين أركان الإسلام التي بنى عليها هذا الدين الحنيف ، بعبارات سهلة جذابة مشوقة ، وترتيب حسن جميل ، ووضع أنيق بديع ؛ لتتم عليه نعمة الله تعالى ببيان أحكام دينه . وفقه الله تعالى لما فيه رضاه .

وقد طلب إلى أن أشرف على ترتيب كتابه هذا (الدين

والزكاة) وأنظر في مواده وأتمخبر فيها ما يكون أكثر قعماً
وأهمية لمجتمعنا الحاضر ، فرجبت بالفكرة ، وقت بذلك
على وجه أرجو أن أكون قد ساعدنى فيه التوفيق .

وسيرى القارىء الكريم أن أحكام هذا الكتاب كلها
أحكام صحيحة موثوق بها ، متتقة من مصادرها المعتمدة من
فقه أئمة للإسلام ، وهداته المهددين الأعلام .

اللهم إنا نستغفرك فاغفر لنا ، ونستهديك فاهدنا إلى
صراطك المستقيم ، ونسألك التوفيق لما تحب وترضى ،
ولك الحمد فى الآخرة والأولى وأنت حسبنا ونعم الوكيل
نعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى
العظيم .

يوسف عبد الرزاق

معاون الأمرأة تدريس بكلية الشريعة
بمكة المكرمة

مقدمة الكتاب

بقلم الأستاذ أحمد جمال

رئيس قسم الأمن العام بوزارة الداخلية بمكة

من واجب الحق أن تُفتح هذه المقدمة بالشناء على الأستاذ عباس كرامة ، الذي ما يزال منذ بضع سنوات ينشر هذه المؤلفات القيمة عن الدين والشهادة ، والدين والصلاة ، والدين والصوم ، والدين والحج ، والدين والحرم ، والدين والتاريخ ، والدين والأدب ، وآخرها الدين والزكاة .

وقد طلب الأستاذ عباس أن أكتب فصلا عن التكافل الاجتماعي في الإسلام ، ليكون مقدمة لهذا الكتاب القيم ، الذي أرجو الله أن ينفع به القراء ، وأن ينتفع به المسئولون في كل دولة إسلامية ، حتى تقوم مجتمعاتنا على التعاون والتراحم والتضامن الاجتماعي .

فلنبحث التكافل الاجتماعى ، على مائدة القرآن ،
بأدى رأى ، ثم نشير إلى الأخلاق النبوية ، وسير
أمرء المؤمنين الراشدين الصالحين .

على أن التكافل الاجتماعى جزء من الأساس الاقتصادى
للديمقراطية الإسلامية ، هذا الأساس المحكم ، الذى يتألف
من لبنات قرآنية قوية ، آية على التفتت والانصداع .

١ - يأمر القرآن بتعميم المال بين الناس - على أقساط
متفاوتة وبطرق مشروعة - « كى لا يكون دولة بين
الأغنياء » منهم .

٢ - وعقبت القرآن كنز المال ، ويُنذر كائنه بعذاب
أليم : « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا
فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ :
هَذَا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ » .

٣ - ويمنع القرآن أن يتخذ النقد تجارة ، ولذلك حرم الربا :
« وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضيقون » .

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ » - « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ » الخ .

٤ - ويحرم القرآن أن يكون المال وسيلة لإزافة الأحكام عن سبيل الحق والعدل ، وأكل حقوق الناس بالباطل : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ، وَتَذْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ » .
٥ - وكما يحرم القرآن الاستغلال وكنز الأموال

يكره البطالة ، ويحث على السعى والعمل : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا » - « وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ » - « هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا ؛ فامشُوا فِي مَنَازِلِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ » - « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » - « وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا » .

وهنا قد يقف القارىء الكريم متسائلا : أين التكافل الاجتماعى فى هذه الآيات من القرآن ؟
والجواب أن يرجع القارىء إلى ما أسلفت الإشارة إليه ،

من أن التكافل الاجتماعى جزء من الأساس الاقتصادى
للديمقراطية الإسلامية .. وهذه الآيات القرآنية السابقة
أصرح قولاً وأفصح إشارة فى المجال الاقتصادى ، منها
فى المجال الاجتماعى ..

ولكن « الاجتماع » لا يكمل ولا يحمل إذا ابتلى
« الاقتصاد » بنقص أو فساد . وأى مجتمع هذا الذى
تكتنز فيه الأموال ، أو تستغل فى الربا ، ويضطرب
فيه ميزان الأخذ والعطاء أو البيع والشراء ، أو يركن فيه
الناس إلى تناول الصدقات والزكوات وهم أقوياء على السعى
والعمل ، أو يحرم فيه الأجير حقه ، ويأكل فيه الناس
بعضهم أموال بعض عن طريق رشوة القضاة والولاة !!
أو يهمل فيه الأرمال والأيتام والمعجزة والمساكين . !
إن فى تلك الآيات اللبنيات الأولى لصرح للمجتمع الإسلامى
المتين ، ثم تأتى فوقها لبنات أخرى تزيد البناء شدة وآيداً^(١)
وتحميه من التصدع والانهدام

فالتقرآن الكريم يحسب للمحرومين ، والغارمين ،
والراغبين في الانعتاق من الرق حسابهم في أموال أقربائهم
ومواليهم ، وفي أموال الأغنياء عامة : « وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ
مَعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » . « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو
الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ ، فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا
مَعْرُوفًا » . « فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ » .
« فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ » . « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ
لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ،
وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ » .
« وَيَالُو الدِّينِ إِحْسَانًا وَبِذَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ
ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ
وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » . « لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ » .
« وَلَا تَتَّبِعُوا الْعُقَبَةَ ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقَبَةُ ؛ فَكَرْبَةُ أَوْ لَطَمٌ
فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَبَةٍ ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ، أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ »
فإذا بعد هذه الآيات البينات من كفالة اجتماعية لمن

يستحقها من الناس في المجتمع الإسلامي ١٩ .

وماذا بعد هذه الآيات اليبينات من نظام حكم يضبط الحياة الاجتماعية، بحيث يعيش الأغنياء والفقراء، والأقوياء والضعفاء، والمحظوظون والمحرومون، وأصحاب العمل والعمال، في وئام وسلام، وتحاب وتعاون، لا يستعلى الفريق الأقوى على الفريق المستضعف ولا يقسو عليه، ولا يظلمه حقه، ولا يهضمه أجره.. بل يزيده عطفًا ولطفًا. ولا يشعر هذا الفريق الأخير نحو ذلك الفريق الأول شعور الحقد والحسد والشحناء، ولا ينظر إليه نظر الغيظ، ولا يترصص به الدوائر، ولا يتنقّى له المنون.. ذلك أن الفريقين متحابان؛ يرحم الأقوى منهما الأضعف، ويكرم الغنى منهما الفقير، ويعلم العالم منهما الجاهل، ويطلب الطبيب منهما للمريض.

هكذا كان المجتمع الإسلامي الأول، وهكذا يجب أن يكون كل مجتمع يسميه أهله «إسلاميًا» وإلا فلا إسلام، وإنما ظلم وظلام!!

كان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدون بعده، والعاقلون

من أمراء المؤمنين في المهود التالية يعلمون أن لكل فرد في بيت المال نصيباً — قلّ أو أكثر — وفقاً لحاجته، أو وفقاً لسابقته، كما قال الخليفة الديمقراطي الأول عمر بن الخطاب : « الرجل وحاجته والرجل وقدمه ». هذه القولة الحكيمة ، التي جمعت خير ما في الرأسمالية وخير ما في الاشتراكية ، وهما المذهبان المصريان اللذان يسطرعان الآن شرّاً اضطراعاً ، وسيذهبان جُفاء كالزبد ، ويبقى ما ينفع الناس ! .

كان الخليفة الإسلامي — أيّ خليفة عادل راشد — يماهد الرعيّة ألاّ يحتجّ من خراجها شيئاً لنفسه ، وإذا وقع في يده لا يخرج منها إلا بحقه ، ويعلم أن يزيد أعطياتهم وأرزاقهم ، وأن يسد نفورهم ، وألا يلقمهم في المهالك ، وإذا غابوا في البعوث فهرأبوا إليهم حتى يرجعوا إلى عيالهم ، وكان يتلقى رسائلهم — وهم يحاربون في ميادين القتال — فيسلّمها إلى أهلهم بيده ، ويقرؤها عليهم بإسائه ؛ ويكتب أجوبتها بقلمه ، وكان يندس على الأراذل والمعجزة من الشيوخ والأيتام من الرثائل ، فيسقي الأحياء والمنازل والأكرام ، ليطعم الجائع

ويكسوَ العارى، وينيث الملهوف، ويعين على النوائب والخطوب
هكذا كان التكافل الاجتماعى بين حكام المسلمين ورعاياهم،
لا يضيع ضائع، ولا يهلك جائع، ولا يفتضح محتاج، يتعاونون
على العيش والعلم، ويتناهون عن المنكر والإثم، يتواصون
بالحق والرحمة .

النكاة

الركن الثالث من أركان الإسلام

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بُني الإسلام على خمس :

١ - « شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » .

٢ - « وإقام الصلاة » .

٣ - « وإيتاء الزكاة » .

٤ - « وصوم رمضان » .

٥ - « وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً » .

هذه الأركان الخمسة مشروحة في خمسة كتب للمؤلف

على المذاهب الأربعة .

مأخوذة من الكتاب والسنة وكتب الفقه للأئمة الأربعة

١ - الشهادة في كتاب (الدين والشهادة) .

٢ - الصلاة » » (الدين والصلاة) .

٣ - الزكاة » » (الدين والزكاة) .

٤ - الصوم » » (الدين والصوم) .

٥ - الحج » » (الدين والحج) .

المقرظ من علماء الحرمين الشريفين ومشيخة الأزهر بمصر

قانون الزكاة

الزكاة ركن من الأركان الاجتماعية التي أسس عليها بناء المجتمع الإنساني وقام كيانه ، فهي فضلاً عن تطهيرها القلوب واستنصافها شأفة الحقد الذي يكمن في نفس الفقير المحتاج على الغنى المترف ، فإنها تشعر الناس بالتضامن الاجتماعي ، ونشر الألفة والمحبة بينهم ، وتجعلهم يحسون بأنهم يبنون كياناً لاغنى لأحد منهم عنه ، ولا عيش بدونه ...

ولقد نزلت الشرائع السماوية كلها مُبينة هذه المعاني السامية ، حاثّة على العمل بتلك الفضيلة العالية ، وأمرت متبعتها أن يحرصوا عليها ، وببذلها لمستحقها حتى يضمنوا حياة سعيدة آمنة وإن نظرة إلى أى بلد من بلاد العالم تبين أن نظام الزكاة معمول به على صورة أخرى ، وإن لم يكن مرسوماً برسمها ، ولا موسوماً باسمها .

وليست قوانين التضامن الاجتماعي في الأمم على اختلافها،

ولا الضرائب التصاعدية التي تُجَبَى في كثير من الشعوب إلا مظهرآ من مظاهر الزكاة وإن لم يحمل اسمها .

ولقد جاء الإسلام السَّمْع فنظم هذا الركن الاجتماعي تنظيمًا دقيقًا ، وكان حرًا صريحًا - شأنه في كل أعماله - فسمى الأشياء باسمها ، وجعل الزكاة ركنًا من أركان الدين ، وشرط لها شروطًا ، ووضع لها أصولًا ، وتجات سماحته وبساطته في تلك الشروط وهذه الأصول ، حتى لا يكون فيها حرج على أحد ، ولا إعنات لأحد .

وليس هنا مكان التفصيل والإطناب ، وإنما سقنا هذا المقال لنقيم الدليل على أن سن قانون لجباية الزكاة في مصر بدى* التفكير به في عام ١٩٤٣ وهو على وشك الصدور الآن ، وليس بدعًا في التشرييع ، ولا جديدًا على الأمم . وإن الأخذ والرد على صفحات الصحف بين مؤيدين للمشروع ومنتقدين لاعتل له ، لأنه تنبيط لهمم ، تعطيل لركن ركين من أركان الحياة الاجتماعية

إنما الذي يجب أن يأخذ الكتاب والباحثون أنفسهم

به ، هو تبصير القاعين بأمر هذا القانون ، بوجود النقص فيه من ناحية كونه قانونا لا بد أن يكون ملائما للبلاد والبيئة التي يُشرَع لها ...

وليس يدخل في هذا الاعتراضُ بأن في مصر من يدينون بغير الإسلام ، والزكاة كركن من أركان الإسلام الخمسة ؛ لا يجب أن تفرض عليهم ، فإن الإجماع كما قلنا ونقول منعقد على أنَّ الزكاة قبل أن تكون ركناً دينياً واجب التنفيذ ، هي ركن اجتماعي لامندوحة للمجتمع عنه ، ولا قيام له من غيره وكذلك لا يدخل في هذا الاعتراضُ بأن الضرائب التي تُجبي من مختلف السكان فيها الفناء عن الزكاة ، فإن الضرائب شيء والزكاة شيء آخر ؛ ذلك لأن ما يدفعه الجمهور للحكومة من مختلف الضرائب إنما هو مقابل إنشاء المشروعات التي تعود عليهم بالنفع من علم وصحة ، وحفاظة على أرواحهم ، ودفاع عن كياناتهم ، إلى غير ذلك من الأشياء .

أما الزكاة التي يُسن القانون لتنظيم تحصيلها فهي لا تصرف إلا للفقراء والمحتاجين والمعوزين الذين نصَّت الشريعة السمحة

على استحقاقهم لها . وهذا هو الذى توجه إليه نظر القاعين
بالأمر ، والمهتمين بإصدار هذا التشريع ، والذى نهى برجال
الدين وعلمائه أن يستمسكوا به فى صلب القانون كمادة فيه ،
حتى لا يقال إن مصر قد سنت قانوناً لتنظيم الزكاة ، ولما أن
نُفذ وعُمِلَ به صُرف فى غير مصرفه ، وظلَّ الفقر والإعواز
ضارباً أطنابه على الطبقات الفقيرة ، فلم يفتنعوا من تشريع
صدر ، ولا من شريعة يقول منزلها الحكيم لنبيه ورسوله
الكریم :

« خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا »

أحمد حمزة

« مجلة لواء الإسلام »

دستور الزكاة

مادة ١ — الصلاة عبادة تشريفية أدبية ، والزكاة عبادة مالية ، وكلاهما من عماد الدين ، كما أن كلا منهما توأم للآخر ؛ وإليك ما أنزل الله تعالى في شأنهما :

(ا) « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ »
(ب) « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ » .

(ح) « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا » .

(د) « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ » .

(هـ) « أَلَمْ تَلِكْ آيَاتِ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ هُدًى وَرَحْمَةً
لِّلْمُحْسِنِينَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ
هُمْ يُوقِنُونَ »

(و) « طَسَ تَلِكْ آيَاتِ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ هُدًى
وَبُشْرَى لِّلْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ
وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ » .

(ز) « إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا
وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ
دَائِمُونَ ، وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » .
مادة ٢ - من البرِّ أن يزكى الإنسان عن نفسه وعن
صومه وعن ماله وإليك قوله تعالى :

« لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ
وَلَكِنَّ الْبِرَّ :

(١) مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ
وَالنَّبِيِّينَ

(٢) وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ . وَأَقَامَ
الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ .

(٣) وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا .

(٤) وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ .
أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ » .

مادة ٣ — المزكون مشمولون بولاية الله ورعايته كما في
قوله : « إِنَّمَا وَدَّعَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا . الَّذِينَ يُقِيمُونَ
الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ » .

مادة ٤ — المزكون من أهل الفلاح كما في قوله تعالى :
« قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ
عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ »

مادة ٥ — المزكون مدينون للفقراء بما أمر الله به .
وبالآداء يقومون بسداد ما عليهم ويُقرضون الله قرضاً حسناً
وربك غنى يرد إليهم القرضه أضعافاً كما في قوله : « مَنْ ذَا الَّذِي

يُقْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

مادة ٦ — الزكاة أحد أركان الإسلام الخمس وهي :

(١) شهادة ألا إله إلا الله وأنَّ محمدًا عبده ورسوله .

(٢) وإقام الصلاة . (٣) وإيتاء الزكاة .

(٤) وصوم رمضان . (٥) وحج البيت الحرام من

استطاع إليه سبيلا ، كما في حديث رسول الله .

مادة ٧ — بين تعالى الفارق بين الزكي والمرابي في قوله

تعالى : « وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبًّا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو
عِنْدَ اللَّهِ . وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ
مُمِ الْمُضْطَفُونَ »

مادة ٨ — الزكاة نظام المدنية الحققة ، لما فيه من الفوائد

الاجتماعية ، وأخصها مساعدة الفقير والمعدم والمساكين
وبالباؤ والمضطرب ، وتفريج كرب المموم وإطانة الجائع وستر
العاري ، ومن وراء كل هذا حسن التفاهم بين من وجبت

عليه ومن وجبت له ، ومن ورائه أيضاً لإمداد للبشفية
والاشتراكية ودحض لمذهب الإباحية .

مادة ٩ - من حكمة الزكاة تطهير المال من الدنس
ولإمداد الأتقى عن الشح ، كما في قوله تعالى : « خُذْ مِنْ
أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » .

مادة ١٠ - الزكاة واجبة على كل مسلم حر غني ، والصدقة
تطوع كما في قوله : « مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ »
وواجب المزكي استصغار المطاء كي لا يُعْجَب ، ووظيفة
الآخذ استعظام العطية ، وبهذا يؤدي واجب الشكر ، والله
يكافي المعطي على عطائه ويزيد في رزق الشاكر ، كما في
قوله : « وَلَئِنْ مَنَعْتُمُوهَا لَآتِيَنَّكُمْ » .

مادة ١١ - لا زكاة على من كان دينه يستغرق كل ماله ،
وما زاد عن الدين فيه الزكاة .

مادة ١٢ - نية المزكي واجبة ، ونية الولى تقوم مقام
الصبي والمجنون ، ونية الوكيل تقوم مقام الموكل .

مادة ١٣ - يجب على المزكى أن يشكر الله تعالى على ما أنعم عليه ، إذ أفاض عليه وجعله ثركيا ، ، ولم يمنعه ليكون مستعطيا ، وله على شكره أن يزيده الله نعمة .

مادة ١٤ - تقع الصدقة في يد الله سبحانه وتعالى قبل وقوعها في يد الفقير أو المسكين ، كما في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وما السائل إلا نائب عن ربه في قبضها » إذن فلا فضل للغنى على الفقير ، وما الفضل إلا لله وهو المكافئ لمن هدا أمره

مادة ١٥ - من آداب الزكاة ألا يجهر بها المزكى إلا إذا قصد سب النير على أدائها والاقضاء به ، وفي الإخفاء خير أمولا تمام ١٠ : « تَتَذَكَّرُ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ، وَإِنْ تُخْفَوْهَا زَرَّتْكُمْ وَالْفَقْرَ . وَهُوَ حَيْرَتُكُمْ » .

محمد بن عيسى

عاش بالمدينة سنة ١٠٠٠

« مجلة هدى ٧١ - ١٠٠٠ »

اَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ

قال الله تعالى في كتابه الكريم :

« وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا الرُّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » .
(سورة النور)

وقال في حكم كتابه :

« وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا »
(سورة المائدة)

وقال عز وجل :

خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (سورة التوبة)
وقل سبحانه وإني

« وَمَا أُمِرُ إِلَّا بِمَا بَدَأْتُ بِهِ خَيْرًا وَمَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَدْعِي إِلَى شَيْءٍ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ وَمَا أُمِرُ إِلَّا بِمَا بَدَأْتُ بِهِ خَيْرًا » .

أَحْكَامُ زَكَاةِ الْبُخَارَى

(قِلا عن كتاب « بلوغ المرام » للحافظ ابن حجر)

مع تعليق لمضية الشيخ محمد حامد الققي)

١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ : « فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ ^(١) » متفقٌ عليه ، واللفظ للبخاري .

٢ - وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ : هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ

(١) بعث النبي (ص) معاذاً إلى اليمن سنة عشر قبل حجه . وقيل آخر سنة تسع منصرفه من تبوك . ولفظ الحديث في البخاري : لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : (إنك تعلم على قوم أهل كتاب ، فليكن أول ما سمعوهم إليه عبادة الله ، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم الزكاة الحديث - فإذا أطاعوك فخذ منهم ، وتوق كرائم أموال الناس ٢ .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ
 « فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ قِمَادُونَهَا الْغَنَمُ »^(١) : فِي كُلِّ
 خَمْسٍ شَاةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ
 فَفِيهَا بِنْتُ خَاضِ أَنْثَى^(٢) ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَأَبْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ ،
 فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ
 لَبُونٍ^(٣) أَنْثَى ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا
 حِقَّةٌ^(٤) طَرُوقَةُ الْجَمَلِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ
 وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ^(٥) ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ
 فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ
 وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ
 وَمِائَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ

(١) أى تؤخذ الغنم في زكاتها ، في كل خمس شاة .

(٢) ما استكملت السنة الأولى ودخلت في الثانية .

(٣) ما استكملت الثانية ودخلت في الثالثة .

(٤) ما استكملت الثالثة ودخلت في الرابعة .

(٥) أى أتى عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة .

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا . وَفِي صَدَقَةِ النَّعَمِ فِي سَاعَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاؤَ : شَاؤَ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ فَفِيهَا شَاتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيتَاءٍ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاؤَ . فَإِذَا كَانَتْ سَاعِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاؤَ وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكُمَانِ يَنْتَهِمَا نِسْرِيَةً ، وَلَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةً ^(١) ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ^(٢) ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ . وَفِي الرِّقَّةِ ^(٣) : فَإِذَا نَزَلَ رُبْعُ الْمُتَمَرِّ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا لِسْعِينَ وَمِائَةً

(١) هو : كبيرة التي سقطت أسنانها .

(٢) مع : امين معيه امين . وصحها عوراء العين

(٣) رقة : القضة الخالصة . والدرهم قرشان مصريان وربع .

فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ
مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ،
فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ ، وَيَحْمَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ أُسْتَيْسَرَتَا لَهُ ،
أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ
عِنْدَهُ الْحِقَّةُ ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ ،
وَيُعْطِيهِ الْمُسَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٣ — وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ
ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيْعًا أَوْ تَبِيْعَةً ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً ،
وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مُعَافِرِيًّا ^(١) . رَوَاهُ الْخَمْسَةُ ،
وَالنَّفْظُ لِأَحْمَدَ ، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَأَشَارَ إِلَى اخْتِلَافٍ
فِي وَصْلِهِ ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَبِيبٍ وَالْحَاكِمُ .

٤ — وَعَنْ ثَمَرِ بْنِ ثَمَرٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ

(١) التَّبِيْعُ دَوَالِجُ الْحَوْلِ ، وَالْمُسَنُّ ذُو الْحَوَالَيْنِ وَالْمُعَافِرِيُّ نَسَبٌ إِلَى مَافَرٍ
— كَسَاجِد — حَى فِي الْيَمَنِ تَنْسَبُ الْثِيَابُ الْمَعَافِرِيَّةُ لِأَهْلِهَا .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ » رَوَاهُ أَحْمَدُ .
وَلَأَبَى دَاوُدَ أَيْضًا « لَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ » .

٥ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ
صَدَقَةٌ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . وَلِلْمُسْلِمِ « لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ
إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ » .

٦ — وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « فِي كُلِّ
سَاعَةٍ إِبِلٌ : بَنِي أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٌ ، لَا تُفَرِّقُ إِبِلٌ عَنْ
حِسَابِهَا ، مَنْ أَعْطَاهَا مُوْتَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَمَنْ مَنَعَهَا
فَانْتَأَخَذُوهَا وَشَقَرُوا مَالَهُ ، عَزَمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا ،
لَا يَحِلُّ لِمَنْ يَحِلُّ مِنْهَا شَيْءٌ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ

(١) جده هو معاوية بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى بُبُوتِهِ^(١).

٧ — وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ — وَحَالَ عَلَيْهَا

الْحَوْلُ — فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ

لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ ،

فَإِذَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ

الْحَوْلُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَهُوَ حَسَنٌ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ

فِي رَفْعِهِ^(٢).

(١) قَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِإِحْدِيثٍ . وَلَوْ بَيَّنَّا أَنَّهُ بِهِ .

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ : كَانَ يَهْزِيغُهُ كَثِيرًا . وَلَوْلَا هَذَا الْحَدِيثُ لَادْخَلْتُهُ

فِي الثَّقَاتِ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ مِمَّنْ مِنْهَا قَهْرًا .

وَعَذَا صَحَّ عَلَيْهِ اقْتِتَالُ أُنَى بَكْرٍ وَالصَّحَابَةُ مَا نَمَى الزَّكَاةُ .

(٢) وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَابْنُ تَرْمِذٍ وَالنَّسَائِيُّ . وَهُوَ مَرْسُومٌ عَنْ طِي

مِنْ طَرِيقِ حَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَمِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ الْأَوْدِيِّ عَنْ

طِي . قَالَ الْبُخَارِيُّ : وَكَلَامُهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ . قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ كَانَ أَبُو عَبْدِ

إِنِ الدَّرَاهِمُ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا الْقَدْرَ حَتَّى حَاءَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ خُصِمَ لِلْمَاءِ

جُغَلُو كُلِّ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ . وَقَدْ ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَسْبٍ لَمْ يَسْمَعْ أَنَّهُ يَحْت

هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَاسْتَقْرَأَ النَّبَاهُ وَالْأَنْبَاءَ : فَكَانَ يَجْعَلُ الْبُحْرَ . اِمْرَد

الْمَصْرِيَّةَ قَرَشَانٍ وَرُبْعٍ ، وَالْأَنْبَاءَ ٢٥ قَرَشًا .

٨ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنِ ابْنِ مُهَرَّرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مَنِ اسْتَفَادَ مَالًا ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ .
 ٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَيْسَ فِي الْبَقْرِ التَّوَامِلِ صَدَقَةٌ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ أَيْضًا^(١) .

١٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ وَلِيَ يَدِيمًا لَهُ مَالٌ ، فَلْيَتَجَرَّ لَهُ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ ، وَإِسْنَادُهُ صَافٍ^(٢) ، وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ .
 ١١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) هو في حكم الرفع لإدلاجه لاجهاد فيه . ويؤيده آثار صحيحة عن الخلفاء الأربعة وغيرهم . والعوامل التي تستعمل في الحرب والقتال وهي غير السائمة .
 (٢) في نسخة رواية الترمذي في الصحيح ، وفي سند رواية زرقة بن عبد الله بن علي وهو ضعيفان .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَنَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

١٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّ التَّبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَسْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحْمَلَ ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ .
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ ^(١) .

١٣ - وَعَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَيْسَ فِيهَا دُونُ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونُ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونُ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ » ^(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ .
١٤ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
« لَيْسَ فِيهَا دُونُ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ تَمْرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ » .
وَأَصْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(١) ورواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي .

(٢) الأوقية هنا أربعون درهماً بالاعتاق والزمن متون « اهـ » وسمع أربعة أمداد . قال الداودي : معياره الذي لا يختلف أربع حبات بكافٍ لرحل الذي ليس بعظيم الكمين ولا صغير .

١٥ - وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأُمِّيُونَ
أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا ^(١) الْعَشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْجِ نِصْفُ الْعَشْرِ » .
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَلِأَبِي دَاوُدَ : « إِذَا كَانَ بَمَلَأَ الْعَشْرُ ،
وَفِيمَا سَقَى بِالسَّوَانِي أَوْ النَّضْجِ نِصْفُ الْعَشْرِ » .

١٦ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمَعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُمَا : « لَا تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ
إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ : الشَّعِيرِ ، وَالْحَنْطَلَةِ ، وَالزَّيْبِ ،
وَالثَّمْرِ » رَوَاهُ الصَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ ^(٢) .

(١) العثرى : ما يشرب بعروته . وكذلك البعل .

(٢) حكى ابن عدى تضييفه عن جماعة . وقال الترمذى : ليس يصح
عن النبي (ص) شيء في هذا الباب يعنى في الخضروات . وقال الحنفى
أبو بكر بن العربي في تفسير قوله تعالى (وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) رقد
أفادت لهذه الآية وجوب الزكاة فيما سقى الله سبحانه . وقد اختلف العلماء
في ذلك اختلافا متباينا قد بما وحديثاً فروى عن مالك وأصحابه أن الزكاة
في كل مقتات ، لا قول له سواء . وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة : تجب
في كل ما ينبت الأرض من الثائكلات من الثقوت والفاكهة والخضر . وبه =

١٧ - وَلِلدَّارِ قُطْنِي ، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
فَأَمَّا الْقِثَاءُ ، وَالْبَطِيخُ ، وَالرُّمَّانُ ، وَالْقَصَبُ ، فَقَدْ عَفَا عَنْهُ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ .

١٨ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا
وَدَعُوا الثَّلْثَ ، فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثَّلْثَ فَدَعُوا الرُّبْعَ » .
رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ .

١٩ - وَعَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ كَمَا
يُخْرَصُ النَّخْلُ ، وَتُؤْخَذُ زَكَاتُهُ زَيْبًا » . رَوَاهُ الْخُمْسَةُ ،
وَفِيهِ انْقِطَاعٌ .

== قال عبد الملك بن الماجشون في أصول الثمار دون البقون . وقال حماد
أقوالاً أظهرها تعجب في كل ما قال به أبو حنيفة إذا كان يوسق . وإنما أبو حنيفة
لحمل الآية مرآته فأبصر الحق ، وقال إن الله أوجب الزكاة في أمأ كبر
قوتاً كان أو غيره وبين النبي (ص) ذلك في عموم قوله « تأبست السم
الشر الح » وقد أطال العلامة ابن العربي القول في تصحيح ما ذهب إليه
أبو حنيفة فأرجع إليه (تفسير آيات الأحكام ١ : ١٣ -) .

٢٠ - وَعَنْ صَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا ، وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَنَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا : « أَتُمَظِينَ زَكَاةَ هَذَا ؟ » قَالَتْ : لَا . قَالَ : « أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ ؟ » فَأَلْقَتْهُمَا ^(١) رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ ، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ حَالِشَةَ .

٢١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ أَوْصَاحًا ^(٢) مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَكَنْزٌ هُوَ ؟ قَالَ : « إِذَا أُدِّيتِ زَكَاةُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ . وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ .

(١) في لفظ أبي داود : غلغلتها فألقتهما إلى رسول الله (ص) وقالت : ها لله ولرسوله . وروى أحمد عن أسماء بنت يزيد بن السكن فأت : دخلت أنا وخالتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . وروى الدارقطني نحوه من حديث فاطمة بنت قيس . والمسكة الأسورة والخلخير .

(٢) في النبابة هي نوع من الحلى يعمل من الفضة واحدها وضع .

٢٢ — وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا « أَنْ نَخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الذِّمَى نَعْمُهُ لِلْبَيْعِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَلِإِسْنَادِهِ لَيْثٌ ^(١) .

٢٣ — وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَفِي الرُّكَازِ ^(٢) الْخُمْسُ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

٢٤ — وَعَنْ زُهَيْرِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ — فِي كَنْزٍ وَجَدَهُ رَجُلٌ فِي خَرِبَةٍ — « إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ مَسْكُونَةٍ فَعَرَّفَهُ ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ فَفَقِّهِ وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ » أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ ^(٣) .

(١) لأنه من رواية سليمان بن سمرة وهو مجهول .

(٢) في النهاية : الرُّكَازُ عند أهل الحجاز كنوز الجانية المدفونة في الأرض . وعند أهل العراق المعادن . والقولان تحتملها : لينة ، لأن كلا منهما مركور . والحديث إنما جاء في التفسير الأثر وهو الكنز لكثرة نفعه وسهولة أخذه .

(٣) ورواه الشافعي وأبو داود والحاكم وأبو حنيفة .

٢٥ - وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبْلِيَّةِ الصَّدَقَةَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) .

باب صدقة الفطر

٢٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ : عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ ، وَالذَّكْرِ ، وَالْأُنْثَى ، وَالصَّغِيرِ ، وَالْكَبِيرِ ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

(١) قال المذرى : هذا مرسل وهكذا رواه مالك في الموطأ مرسلًا . وقال ابن عبد البر : هكذا في ثلوثاً عند جميع الرواة مرسلًا . وقوله شافعى : ليس هذا بما يشبهه أهل الحديث . روى أنه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بإقطاعه . وإنما أركه في الله دن دون أنسى . ليست رواية عن أنسى صلى الله عليه وسلم فيه اه . والقبلي نسبة إلى قيل - بفتح القاف راباء الواو - ناحية من ساحل البحر من حمسة يارب من المدينة .

٢٧ - وَلِابْنِ عَدِيٍّ وَالذَّارِقُطِيِّ يَأْسَنَادُ ضَعِيفٌ^(١)
« أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّوَّافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ » .

٢٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ
أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ .
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

وَفِي رِوَايَةٍ : أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ^(٢) . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ :
أَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ فِي زَمَنِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَلِابْنِ دَاوُدَ : لَا أَخْرِجُ أَبَدًا إِلَّا صَاعًا .

٢٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : شَرَضَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفُقَرَاءِ عِزَّةً رِثْمَةً

(١) لأنه من رواية محمد بن عمر الزوافي تال كاد ، : كاد .

المعاري والسير والفتوح ، رقا ، البخاري : تركوك

(٢) الأقط : الممن الممنع

مِنَ اللُّغْوِ ، وَالرَّفَثِ ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ ، فَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ
الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَّقْبُولَةٌ ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ
صَدَقَةٌ مِّنَ الصَّدَقَاتِ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ .
وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ^(١) .

باب قسم الصدقات

٣٠ — عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ
إِلَّا لِخَمْسَةٍ : لِعَامِلٍ عَلَيْهَا ، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ ،
أَوْ غَارِمٍ ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ مِسْكِينٍ تُصَدَّقَ عَلَيْهِ
مِنْهَا ، فَأَخَذَ مِنْهَا زَنْتًى » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ
وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ .

(١) ورواه الباقون . ووردت الجماعة إلا ابن ماجه عن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة المعطر أن تؤدى قبل خروج
الناس إلى الصلاة .

٢١ - وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدَى بْنِ الْخَلِيارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ . فَقَلَّبَ فِيهِمَا النَّظَرَ ، فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ ، فَقَالَ : « إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا ، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِنَفْسِي ، وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٍ » ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَقَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ^(١)

٢٢ - وَعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مُخَارِقٍ الْهَلَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ الْمَسْأَلَةُ لَا تَحُلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٍ : رَجُلٌ تَحْمَلُ حِمْلَهُ ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ، ثُمَّ يُمْسِكُ ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ أَجْتَاكَ مَالُهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشِهِ ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ قَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ : لَقَدْ أَصَابَتْ قُلَانًا قَاقَةٌ ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشِهِ ، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحَّتْ

(١) قال الإمام أحمد : هو أحودها إسناد .

صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا بَنُو الْمُطَلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ » (١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

٣٥ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ (٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي غَزْوِمٍ (٤) فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: أَصْحَبْنِي، فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْأَلُهُ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّهَا لَا تَحْمِلُ لَنَا الصَّدَقَةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ حَبَّانَ

٣٦ - وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُعْطَى

(١) سو هاشم هم آل حمير ، وآل علي ، وآل عقیل ، وآل العباس ،
وآل الحارث ، ولم يدخل آل ابي لهب والراد أن بي العلب يشاركون
بي هاشم في سهم دوى القرني ، فحرمه علي الصدقة

(۲) اسمیہ ابراہیم رقتہ ہرمر قول : کار لاماس قومہ ہی (ص) /
وشر الی (ص) ماسلام الہیہ - اعترفتہ
(۳) اسمیہ الأرم -

عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعَطَاءُ ، فَيَقُولُ : أَعْطِهِ أَفْقَرَ مِنِّي ، فَيَقُولُ :
« خُذْهُ فَتَمَوِّلْهُ ، أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ ،
وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ ، وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ
نَفْسَكَ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

الزكاة ومكاتها من الإسلام

الزكاة ركن من أركان الدين ، وضرورة اجتماعية تظهر الروح من دنس الشح والبخل ، ومن الجفوة وحب الذات ، والتعويد لها على الرحمة والشفقة بالفقراء والمساكين ، وإنها لتغرس الجود والمروءة في النفوس ، وتنقيها من رذائل البخل والشح « وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » . وإنها لتتنفس الكرب ، وتدخل على الفقير السرور ، وتحفظ الأموال من الشرور ، وهي الدواء النافع من غلظة القلب ، والبلسم الشافي من قسوة الأغنياء على إخوانهم الضعفاء ، والحافز على الشفقة بالمحتاجين والمموزين ، والدافع إلى الرحمة بالفقراء والمساكين ، قال تعالى لرسوله الكريم : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ » . وهي الزيادة والنماء في أموال الأغنياء ، وهي البركة والخير الذي يحل بديار من أخرجها طيبة بها نفسه ، خالصة بها نيته ، وهي العمران والبقاء لمن شكر نعمته فأنتقم

اليسير فأعطاه الفقير ، قال تعالى : « لئن شكرتم لأزيدنكم »
 وإننا نرى أن كثيراً من الأغنياء الذين أمدم الله بالأموال
 فلذلهم أن يحرصوا عليها وأن يربوها ويزيدوها ، وهم يشفقون
 من فتح أى باب ينقصها أو يحول بينهم وبين لذتهم فى زيادتها
 وتنميتها ، فينظرون إلى الصدقات كأنها مغارم ، وإلى الفقراء
 كأنهم أعداء مسلطون على أموالهم يحاولون استلابها منهم ،
 وانتقاصها من خزائهم وأيديهم ، لذلك ينفرون من الصدقات ،
 ويشيحون بوجوههم عن الفقراء ، ولو تأملوا لعلوموا أن الصدقة
 تربي المال وتباركه « يَحَقِّقُ اللَّهُ الرَّبَّاءَ وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ » .
 « وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ » .

آثار الزكاة وفوائدها

للزكاة فوائد جمة ، ومنافع متعددة ، وآثار جليلة ، ترجع
 إلى مؤديها تارة ، وترجع إلى آخذها تارة أخرى ، وفى النهاية
 ترجع فائدتها إلى المجتمع بتضامن أفراده ، وتعاون أجزائه ،
 وتوثيق الروابط والأواصر بين أعضائه ، وتدعيم أسس المحبة

والوئام والألفة والاتحاد فيما بينهم ، وترجع إلى المجتمع بالفائدة
الجليلة بتطهيره من عوامل الفتن ، وضنن الطبقات الفقيرة
على الموسرين السكاثرين أصحاب الأكباد الغليظة ، والقلوب
المتحصرة المقدودة من الصخور ، والنفوس الشحيحة المؤدية
بأصحابها إلى الجحيم ، المبعدة لهم من جنات النعيم : يوم يُحْشَرُ
الْمُتَّقِينَ إلى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ، ويتألون منه الجزاء الأوفى ،
ويقال لهم : « كَلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ
الْخَالِيَةِ » « إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا » .
وإن الجزء اليسير الذي يخرج به صاحب المال من ماله
لأحميه المسلم الفقير وهو ربع العشر كما بينت لشرايعه الفراء
لهو خير علاج أشع النفس ويخلصها ، فإن الإنسان جُبِلَ على
حب المال وحرصه عليه والفتن به ، قال تعالى : « وَتَحِبُّونَ
الْمَالَ حُبَّ جَمٍّ » فإذا ما تعود الإنسان اتبوع هذا الجزء اليسير
من على الكرم والسخاء والجود والمطاء ، وانتزع من نفسه
الطغيان الذي يزينه الغنى ، فكثيراً ما تطنى المرء الثروة
وتبطره النعم ، قال تعالى : « إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِغْفَى »

وجدير بكل غنى عاقل أن يمتد أن المال لله ، وأنه مستخلف فيه ، ووكيل في حسن القيام عليه ، وأن الفقراء إخوانه ، جمل الله لهم قبله حقاً معلوماً ، فلا يليق أن ييخل بهذا الحق ولا أن يزهو بإعطائه ، وأنه بهذا الإعطاء إنما يشكر نعمة أسداها الله إليه ، وأن تقع ذلك يعود عليه حبا من البائس الفقير ؛ فإن النفوس جُبلت على حب من أحسن إليها ، وإن لله ملكين يناديان كل يوم ، يقول أحدهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً ، ويقول الآخر : اللهم أعط ممسكاً تلفاً

أيها القارئ الكريم . يا صاحب المال الوفير ما عند الله خير وأبقى ، لا ينفد ولا يفنى ، وإن قنى المال وضاعت الثروة ، وما أسعدنا في اليوم الذي نشعر فيه أن الفقراء إخوان لنا تفرح لفرحهم ، ونألم لألمهم ، إذاً لأحاطتنا قلوبهم بالمحبة ، وخفقت لنا بالموددة ، وما أرق مجتمعاً يؤمن أغنياؤه بأنهم إنما يؤدّون واجباً دينياً اجتماعياً لهم في أدائه سعادة الجسم . واطمئنان النفس ، ورضا الروح ، وحفظ المال ونمائه في الدنيا ، والأجر والثوبة في الآخرة .

ولو أن أغنياء المسلمين وموسريهم قاموا بهذا الفرض كما أنزله الإسلام فأخرجوا من زكاة أموالهم ، غير باخلين ولا مقتيرين ، ووزعوها في مصارفها الدينية على المعوزين لبارك الله لهم في أموالهم ومعاشهم ، وبسط الخير عليهم ، ولأغلقوا باباً من أبواب الشكوى نسمع عنه كل يوم ، فتطلع علينا الجرائد صباح مساء بالمآسى التي تقشع منها الأبدان ، فهذا ينتحر لفقره ، وآخر يسرق لاحتياجه . ولو أن حكومات البلاد الإسلامية — وفي طليعتها مصر — عرفت كيف تحصل الزكاة من القادرين ، ونصرفها في وجوها الشرعية ، ونظمت ذلك بقوانين لها قوة وفيها صرامة ، وكانت لها الأسوة الحسنة بالخليفة الأول رضى الله عنه الذى جعل القوى أمامه ضعيفاً حتى يأخذ الحق منه ، والضعيف قوياً حتى يأخذ الحق له ، إن فعلت ذلك حكومات البلاد الإسلامية استطاعت أن تقطع دابر الشكوى ، وأمكنها في سهولة ويسر أن تقضى على كل روج متمردة في مهدا ، ووأد كل حركة هدامة قبل أن تخرج إلى الوجود ، ولأمكنها

أن تمنع التسول والمتسولين الذين يتكدسون على الأرصفة
في الليل وتمتلئ بهم الشوارع والمتديات وأضرحة الأولياء
بالنهار ، بل استطاعت أن تقضى على كثير من الجرائم
التي يسفر التحقيق في معظمها عن أن مبعث الفقر والحاجة
وحقد الجائمين على المتخمين

إن في مصر ألوف الأغنياء وفيها ملايين الفقراء ،
ولو حصل نصاب الزكاة من أموال الموسرين ، ووزع على
الفقراء والمعوذين ، لأصاب كل فقير ما يمكنه من الحياة ،
ولماتت فيه روح التذمر والشكوى ، فلتشمر الحكومات
الإسلامية عن مساعد الجد ، ولتسن القوانين لجباية الزكاة ،
ثم تنظم صرفها بعد ذلك ، فإن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع
بالقرآن كنب الله التوفيق للجميع ، وهذا وإيام
سواء السبيل

حكمة فرض الزكاة

فرض الإسلام الزكاة لتعود على أخذها بسد خلته ،
وكفاية حاجته ، وصيانة كرامته ، وإعزاز إنسانيته ، فإن
السؤال ذل وتبذل وهوان وصغار ، وإراقة لماء الوجه ، وقضاء
على أكرم شيء في حياة المرء ، وهو الحياء والعزة ، ولو أن
كل فقير أو مسكين أو غارم أو غريب أو عابر سبيل اضطر بسبب
العوز والفاقة إلى التكفف والسؤال والاستجداء ، ثم مر
على ذلك واتخذ عادة يركن إليها ، أو حرفة يتعيش منها ،
لفقدنا من عداد الإنسانية فقراً ليس باليسير ، وقد يكون من
هؤلاء من تدعوه كرامة المحتد ، وبمالة الأصل . إلى تفضيل
'جوع' سدت على 'فرض' من السؤال ؛ من أجل ذمت عرض
الإسلام الزكاة ليصون بها الكرامات . :
وز
والحاجات . وجعلها في النقيدين رُبْع العُشر . وفي الأنعام بنسب
تنكافاً أعدادها وأنواعها ، وجعل للوالى حق جبايتها ، ومن
أراد أن يقف على حقيقة الزكاة ، ومقدار القيمة في جميع أنواعها

فليراجع كتاب « الدين الخالص » ، باب الزكاة ، جزء ٨ ص ٨٢ -
 ١٨٨ ، للإمام الجليل ، محيي السنة ، وقامع البدعة ، الشيخ محمود
 خطاب السبكي ، بَوَّاهُ الله دار السلام بسلام .

ولو تأملنا أنواع الزكاة ومواقفها لأدركنا أن الإسلام
 جعل للفقراء والمساكين من حين لحين مواسم لتفريج كربهم
 وتيسير عسرهم ، ولقد سمعنا منذ حين صيحة الخير تدعو إلى
 سن قانون لجباية الزكاة ، عملاً بأحكام الدين ، ورأى بالفقراء
 والمساكين ، ونهضنا بمشروعات الخير ، فقام أحد النواب
 جزاء الله خيراً ونادى بذلك على رموس الأشهاد ولعلَّ الله
 بعد ذلك يوفق المسلمين فيشيدون للإسلام بنيانه ، ويعملون
 على إقامة أركانه ، وأن يحددوا ما اندرس من نظمهم ، وأن
 يرجعوا إلى سنة سلفهم ، إن فعلوا ذلك حقق الله لهم الآمال ،
 وأصلح لهم الحال ، وسدد خطاهم ، ونصرهم على أعدائهم :
 « وَلِيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ » .

الزكاة

هى الركن الثالث من أركان الإسلام بعد الشهادتين والصلاة ذكرت بعد الصلاة لاقتراحها في اثنين وثمانين آية ، وفي عدة أحاديث ، منها حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن الإسلام ، فقال : « الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤتى الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان » . الحديث أخرجه الشيخان

وحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال . « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » أخرجه الشيخان ، وكذا أحمد عن أبى هريرة .

وقال ابن مسعود رضى الله عنه : أمرنا بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ومن لم يؤتْ فلا صلاة له . أخرجه الطبراني بسند صحيح

ثم الكلام هنا ينحصر في خمسة عشر مبحثاً :

تعريف الزكاة

هي لغة الطهارة والنماء والبركة ، قال تعالى : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » وقال : « وما آتيتم من زكاةٍ تريدونَ وجهَ الله فأولئك هم المضعفون » . وشرعاً حق واجب في المال لله تعالى ، وبعبارة أخرى : تعليق جزء من مال عينه الشارع لمستحقه مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه : سميت بذلك لأنها مطهرة للمال بإخراج حق الغير منه ومضرة للمزكي من دنس البخل والآثام ، وبها يبارك في المال ريحان عطر المصدق قال تعالى : « وما أنفقتم من شيء فهو يخزنه »

وعن أنى كبشة الأتاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ثلاثة أقسم عيبن واحد كبر - بيتاً محضراً ، ما تقصروا من صدقة ولا ظلمت عبيد ، ضعة وصبر عيبي ، لا زاده الله بها عزاء ، ولا فتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر » الحديث أخرجه الترمذي .

دليلها

الزكاة فرض قطعى ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ » ، وقال : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » وقال تعالى : « كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » وغير ذلك من الآيات وقد ورد فيها أحاديث غير ما تقدم (منها) حديث ابن عباس رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قال : إنك تدعو قوماً أهل كذب ، فادعهم إلى شهادة ألا إله إلا الله وأنى رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله عز وجل فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم ، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب » أخرجه السبعة ، وقال الترمذى :

حسن صحيح

وحديث على رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذى يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا وعروا إلا بما يصنع أغنياؤهم ، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً » أخرجه الطبرانى فى الصغير والأوسط وقال تفرّد به ثابت بن محمد الزاهد وهو من رجال الصحيح وبقية رجاله وثقوا وفيهم كلام .

وحديث أنس بن مالك رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ويل للأغنياء من الفقراء يوم القيامة ، يقولون ربنا ظلمونا حقوقنا التى فرضت لنا عليهم ، فيقول الله تعالى وعزتى وجلالى لأديننكم ولأباعدنهم ، ثم تلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » أخرجه الطبرانى فى الصغير والأوسط ، وفيه الحارث بن النعمان وهو ضعيف .

(وأجمع) المسلمون فى جميع الأعصار والأقطار على فريضة الزكاة ، فمن جحد فرضيتها وهو بين المسلمين فهو مرتد ،

يستتاب ثلاثاً ، فإن تاب وإلا قتل ، لأنه أنكر أمراً ثابتاً بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، أما من أنكر فرضيتها جهلاً لحدثة عهده بالإسلام ، أو لأنه نشأ بعيداً عن الأمصار والعلماء لا يحكم بكفره لعذره ، بل يعرف فرضيتها وتؤخذ منه ، فإن جحدتها بعد ذلك حكم بكفره .

وقت افتراضها

فرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة ، وقيل فرضت بمكة إجمالاً ، وبينت بالمدينة تفصيلاً ، كما بين (الآيات) الدالة على فرضيتها بمكة ، كقوله تعالى : « وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حِصَادِهِ » وقوله : « وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » ، والآيات الدالة على فرضيتها بالمدينة ، كقوله : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ » وقوله : « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا » .

سببها

سبب لزوم الزكاة الملك التام لنصاب حولي فارغ عن :

(١) دين ولو مؤجلا له مطالب من العباد سواء أ كان لله كزكاة أم للعبيد .

(ب) وعن حاجته الأصلية كدار السكنى وكتب العلم لأهل العلم وآلات الصناعة لأربابها ، وأثاث المنزل ، وآلات الحرب للمجاهدين .

حكمة الزكاة

وحكمة مشروعية الزكاة :

(١) التطهر من أدناس الذنوب والبخل .
(ب) حفظ المال من التلف ، (روى) أبو هريرة عن عمر رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ما تلف مال فى بحر ولا بر إلا بحبس الزكاة » أخرجه الطبرانى فى الأوسط وفيه عمر بن هارون ضعيف .

(ح) لما فيها من الإحسان إلى المحتاجين ، والرفق بهم ، ورفع درجات المزكى ، وتطبيب قلوب الفقراء واطمئنانهم بما يأخذون من الأغنياء ، فلا يطعمون فى الاستيلاء على أموالهم بوجه غير مشروع

(د) وأيضاً فإن المال محبوب بالطبع ، فإذا استغرق القلب في حبه اشتغل به عن حب الله وعن الطاعة المقربة إلى الله تعالى ، فاقترضت الحكمة إيجاب الزكاة في ذلك المال ليكون سبباً للقرب من الله تعالى

(هـ) وأيضاً فإن إخراج المال شاق على النفس ، فأوجب الله تعالى الزكاة لامتحان أرباب الأموال ، لتمييز بذلك المطيع المخرج لها عن طيب نفس من العاصي المانع لها ولا ريب أن من أخرج الزكاة فقد حفظ دينه وأرضى ربه ، ونما ماله وحصل من الصفاء ، وحرر من دس

منع الزكاة

منعها ثم كبير ربه ، جاء فيه الوعيد الشديد في آيات وأحاديث كثيرة ، قال تعالى : وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالنَّعْصَةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . وَهُوَ يَخْبَىٰ عَلَيْهَا إِلَىٰ نَارِجَهْنَمْ فَتُكَوَّىٰ مِنْ جِبَاهِهْنَمْ وَمِنْ مُوَسَّسَةٍ رِجْوَاهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لِلْأَنْفُسِكُمْ تَكْبُرُونَ . كَتُمُوا . كَتُمُوا . كَتُمُوا .

وقال تعالى « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » .
وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا جاء به يوم القيامة وبكنزه ، فيحشى عليه صفائح في نار جهنم فتكوى بها جبهته وجنبه وظهره حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار . وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاء به وبغنمه يوم القيامة كأوفر ما كانت فيبطح لها بقاع قرقر فتطؤه بأظلافها ، وتنطحه بقرونها ، كلما مضت أخرها ردت عليه أولاهها ؛ حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل . يا رسول الله فالخيل ؟ قال : الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة ، والخيل ثلاثة : نحر لرجل أجزء ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر : فأما الذي

هي له أجر : فالذي يتخذها ويحتبسها في سبيل الله ، فاعطيت في بطونها فهو له أجر وإن استنت منه شرفاً أو شرفين كان له في كل خطوة خطاها أجر ، ولو عرض له نهر فسقاها منه كان له بكل قطرة غيت في بطونها أجر ، حتى ذكر الأجر في أرواثها وأبوالها ، وأما الذي هي له ستر فرجل يتخذها تعففاً وتجملاً وتكرماً ، ولا ينسى حقها في ظهورها وبطونها في عسرها ويسرها ، وأما الذي هي عليه وزر فرجل يتخذها أشراً ورثاء الناس وبذخاً عليه . قيل : يا رسول الله فالحر قال : ما أنزل على فيها شيء إلا مذهة "آية" : فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ، أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود .

وحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته مثل له ماله يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يأخذ بهزمتيه يوم القيامة ، ثم يقول : أنا مالك أن كنزك ، ثم تلا : وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ

يَتَخَلَّوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، الآية . أخرجه مالك وأحمد والبخارى .

وحديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يمنع عبدٌ زكاة ماله إلا جعل له شجاع أقرع يتبعه ، يفر منه وهو يتبعه فيقول : أنا كنزك » ثم قرأ عبد الله : « سَيُوطَوْقُونَ مَا بَحَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . أخرجه أحمد والنسائى وابن ماجه وابن خزيمة وصححه المنذرى .

ففى هذه الآيات والأحاديث التنفير من منع الزكاة ، وأن مانعها يعذب بأنواع من العذاب ، فتارة يجعل ماله صفائح من نار يكوى بها ، وتارة يمثل ماله ثعباناً عظيماً يطوقه ويأخذ بشدقيه ، وتارة يمثل حيواناً يطؤه بأظلافه وينطحه بقرونه ، وتارة يتبعه وهو يفر منه فيهدده وينتهره بقوله : أنا كنزك أنا مالك الذى لم تؤد حقه ، فذق وباله وجزاء تفريطك . ودلت الأحاديث أيضاً أن مانع الزكاة لا يخلد فى النار إن لم يستحل تركها على ما تقدم .

قال مانع الزكاة

اتفقت الصحابة رضى الله عنهم على قتال مانع الزكاة ،
قال أبو هريرة رضى الله عنه :

لما توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستخلف أبو بكر
بعده وكفر من كفر من العرب ، قال عمر بن الخطاب
لأبي بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ،
فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه
على الله » فقال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة
والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عقلا كانوا
يؤدونه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلتهم على منعه .
فقال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت الله عز وجل قد شرح
صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق . أخرجه الجماعة
إلا ابن ماجه .

وقد جاء في هذا أحاديث كثيرة صحيحة تدل على أنه

يطلب من الإمام قتال من امتنع عن تأدية الزكاة وكان ذا قوة (فإن) ظفر به وعاله أخذ منه الزكاة بلا زيادة ، ولا تسبي ذريته ، لأن الجناية من غيرهم ، ولأن مانع الزكاة لا يسبي (وإن) ظفر به دون ماله دعاه إلى أداء الزكاة واستتابه ثلاثاً ، فإن تاب وأدى الزكاة وإلا قتل — عقوبة لا كفرأ — لأن عمر وغيره من الصحابة رضى الله عنهم امتنعوا من قتال مانعي الزكاة في بدء الأمر ، ولو اعتقدوا كفرهم لما توفضوا عنه ، ثم اتفقوا على القتال وبقي الكفر على أصل النفي ، ولأن الزكاة فرع من فروع الدين ، فلا يكفر تاركه بمجرد تركه كاللجج ، (وروى) عن أحمد ما يفيد أنه يكفر بقتاله عليها ، (روى) اليموموني عنه أنه قال : إذا منعوا الزكاة كما منعوها أبا بكر وقتلوا عليها لم يورثوا ولم يُصلّ عليهم . (وقال) ابن مسعود : ما تارك الزكاة بمسلم وذلك أن أبا بكر رضى الله عنه لما قاتلهم وعضتهم الحرب قالوا : تؤذيها ، قال : لا أقبلها حتى تشهدوا أن قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار ، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة ، فدل على كفرهم ، (وأجاب) الجمهور

عن هذا بأنه يحتمل أنهم جحدوا وجوبها ، فقد نقل عنهم أنهم قالوا : إنما كنا نؤدى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن صلاته سكن لنا ، وليست صلاة أبى بكر سكناً لنا ، فلا نؤدى إليه ، (ويحتمل) أن أباً بكر رضى الله عنه قال ذلك لأنهم ارتكبوا كبائر من غير توبة ، فحكم عليهم بالنار ظاهراً كما حكم لقتلى المجاهدين بالجنة ظاهراً ، والأمر مفوض إلى الله تعالى فى الجميع ، ولم يحكم عليهم بالخلود فى النار ولا يلزم من الحكم بها الحكم بالخلود بعد أن أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن قوماً من أمته يدخلون النار ثم يخرجهم الله تعالى منها ويدخلهم الجنة أماناً منها بلا قوة معتقداً وجوبها فإن الإمام يأخذها منه ويمزرها ، ولا يؤخذ منه أزيد منها عند الأئمة الأربعة والجمهور ، لحديث أبى هريرة أن أعرابياً قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : دلنى على عمل إذا عملته دخلت الجنة ، قال : « تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدى الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان » قال ولدى نفسى بيده لا أزيد على هذا فلما أدبر قال : من رآه أن ينظر إلى

رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا » أخرجه الشيخان .
 فقلوه : لا أزيد على هذا ، أقره عليه النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو مطلق يشمل من منع الزكاة ثم أداها ،
 (وقال) الشافعي في القديم وإسحق بن راهويه : يأخذ منه
 الزكاة وشطر ماله (لحديث) بهز بن حكيم عن أبيه
 عن جده معاوية بن حيدة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال : « في كل إبل سائمة في كل أربمين ابنة لبون ، لا تفرق إبل
 عن حسابها ، من أعطاها مؤتمراً فله أجرها ، ومن منعها
 فإننا آخذوها منه وشطر إبله ، عزمة من عزمات ربنا عز وجل ،
 لا يحل لآل محمد منها شيء » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي
 والحاكم والبيهقي

وأجاب الجمهور بأنه لم يثبت ، (فقد) روى البيهقي عن
 الشافعي أنه قال : هذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث
 وليس بهز حجة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ،
 وسئل أحمد عنه فقال : ما أدري وجهه ، وسئل عن سنده
 فقال : صالح .

فضل الزكاة

قد ورد في فضل الصدقة - واجبة أو غير واجبة - أحاديث . منها حديث أبي هريرة رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقْبَلُ الصَّدَقَاتِ وَيَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ ، فِيرِيهَا لِأَحَدِكُمْ كَمَا يَرِي بِي أَحَدِكُمْ مَهْرَهُ أَوْ فُلُوهُ أَوْ فَصِيلَهُ ، حَتَّى إِنْ اللَّقْمَةُ لِتَصِيرَ مِثْلَ جَبَلٍ أَحَدٌ قَالَ تَعَالَى : « أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ » وَبِمَحَقِّ اللَّهِ الرَّبَّاءُ وَيُرَبِّي الصَّدَقَاتِ » . أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه ، وصححه المنذرى .

وحديث أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَطُّ إِلَّا بَعَثَ بِحَبِيبَتَيْهَا مُلْكَانَ يَنَادِيَانِ يَسْمَعَانِ أَهْلَ الْأَرْضِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ هَلُمُّوا إِلَى رَبِّكُمْ ، فَإِنْ مَاقِلٌ وَكَفَى خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَأَهْلَى ، وَلَا آبَتْ شَمْسٌ قَطُّ إِلَّا بَعَثَ بِحَبِيبَتَيْهَا مُلْكَانَ يَنَادِيَانِ يَسْمَعَانِ أَهْلَ الْأَرْضِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ : اللَّهُمَّ أَعْطِ مَنْفَقًا خُلَفَا ، وَأَعْطِ مُمْسِكًا مَالًا تَلَفَا » أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم وقال صحيح الإسناد .

وحديث أنس « أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَيْمٍ ، ثَنَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله إني ذو مال كثير وذو أهل وولد وحاضرة ، فأخبرني كيف أنفق وكيف أصنع ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « تخرج الزكاة من مالك فإنها تطهرك ، وتصل أقرباك ، وتعرف حق السائل والجار والمسكين ، فقال : يا رسول الله أقلل لي ، قال : فات ذا القرْبى حقهُ والمسكين وابن السبيل ولا تُبذِّر تبذيرا فقال : حسبي يا رسول الله إذا أدّيت الزكاة إلى رسولك فقد برأت منها إلى الله ورسوله ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : نعم ، إذا أدّيتها إلى رسولى فقد برأت منها ، فلك أجرها ، وإثمها على من بدلها » أخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير بسند رجاله رجال الصحيح . والأحاديث فى هذا كثيرة ، وهى تدل على أن الله تعالى يقبل الصدقة من عبْدِهِ وَيُثِيبُهَا عَلَيْهَا ، ويبارك له فى ماله إذا أخرجهما من حلال مخلصاً لله تعالى ، وأن من أنفق فى طاعة الله أخلف الله عليه وضاعف له الثواب أضعافاً ، وأن أفضل الإتيان الإتيان على العيال ، ثم الأقارب والمساكين ونحوهم مع عدم التبذير ، وأن البخل لا يزيد فى المال إلا خساراً ، بل يذهب البركة منه ، ويحرم صاحبه من الثواب ويقع فى العذاب الأليم إذا بخل بالصدقة الواجبة .

كَيْفِيَّةُ الزَّكَاةِ

عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ

الإمام أبو حنيفة

فقيه العراق ، النعمان بن ثابت ، بن زوطا التيمي ، مولاهم الكوفي . مولده سنة ٨٠ رأى أنس بن مالك وعدة من الصحابة ، حدث عن عطاء ، ونافع ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وعدي بن ثابت ، وسلمة بن كهيل ، وأبي جعفر محمد بن علي ، وقتادة ، وعمرو بن دينار ، وأبي إسحاق ، وخلق كثير . وتفقه به زفر بن الهذيل ، وداود الطائي ، والقاضي أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن وأسد بن عمرو ، والحسن بن زياد اللؤلؤي ، ونوح الجامع ، وأبو مطيع البلخي وغيرهم ، وكان قد تفقه بمحمد بن أبي سليمان وغيره .

وقد أفردت مناقبه بمؤلفات متعددة ، وتوفي في بغداد

في رجب عام ١٥٠ رحمه الله تعالى ورضي عنه

تعريفها

هي لغة التطهير والتماء قال تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا »
أى طهرها من الأدناس ، ويقال زكا الزرع إذا نما وزاد ،
وشرعاً تملك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة ،
وسياتى بيان ذلك .

حكمها ودليله

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس ، وفرض عين على
كل من توفرت فيه الشروط الآتية :
وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة وفرضيتها معلومة
من الدين بالضرورة .

أما دليل فرضيتها فالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى :
« وَآتُوا الزَّكَاةَ » وقال تعالى : « وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مُمْسَكٌ
لِلسَّائِلِ وَالْمُعْرُوفِ » . وقال أنبى على من عليه وسهم :
« بَيَّأَ الْإِسْلَامَ عَمَّ حَسْبُ أَحْسَنَ : عَدَاكَ مِمَّا يَرْتَدُّ أَلَا تَرَكَهُ »

وقد اتفقت الأمة على فرضيتها حتى صارت معلومة من الدين بالضرورة كما تقدم .

شروطها

يشترط لوجوب الزكاة أمور : منها البلوغ فلا تجب على الصبي . ومنها العقل فلا تجب على المجنون وتجب الزكاة في مال كل منهما ويجب على الولي إخراجها منه^(١)

ومنها الإسلام فلا تجب على كافر سواء كان أصلياً أو مرتدّاً وإذا أسلم المرتد فلا يجب عليه إخراجها لما مضى زمن رده .

وكما أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة فهو شرط لصحتها أيضاً لأن الزكاة لا تصح إلا بالنية والنية لا تصح من الكافر .

(١) لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ولا يطالب وليهما بإخراجها من مالهما لأنها عبادة محضة ، والصبي والمجنون لا يحاطبان بها وإما وجب في مالهما العرامات والنفقات لأنهما من حقوق العباد ووجب في مالهما العشر وصدقة الفطر لأن فيهما معنى للزكاة فالتحقا بحقوق العباد ، وحكم العتوه كنسبكم الصبي فلا تجب الزكاة في ماله .

ومنها الملك التام وفيه تفصيل المذاهب^(١).

ومنها حولان الحول القمري عَلَى ملك النصاب وفيه تفصيل المذاهب^(٢).

ومنها أن يبلغ المال المملوك نصاباً فلا تجب الزكاة إلا على مالك النصاب (والنصاب هو ما نصبه الشارع علامة على

(١) الملك التام أن يكون المال مملوكاً في اليد فلو ملك شيئاً لم يقبضه فلا تجب فيه الزكاة كصداق المرأة قبل قبضه فلا زكاة عليها فيه ، وكذلك لازكاة على من قبض مالا ولم يكن ملكاً له كالمدين الذي في يده مال الغير . أما مال العبد المكاتب فإنه وإن كان مملوكاً له ملكاً غير تام إلا أنه خارج بقيد الحرية الآتي . وأما مال الرقيق فهو غير مملوك له وهو خارج أيضاً بقيد الحرية ، ولا زكاة في المال للوقوف لعدم الملك فيه ولا في الزرع النابت بأرض مباحة لعدم الملك أيضاً .

(٢) يشترط كمال النصاب في طرفي الحول سواء بقي في أثناءه كاملاً أو لا ، فإذا ملك نصاباً كاملاً في أول الحول ثم بقي كاملاً حتى حال الحول وجبت الزكاة ، فإن نقص في أثناء الحول ثم تم في آخره وجبت فيه الزكاة كذلك أيضاً . أما إذا استمر ناقصاً حتى فرغ الحول فلا تجب فيه الزكاة ومن ملك نصاباً في أول الحول ثم استفاد مالا في أثناء الحول يضم إلى أصل المال وتجب فيه الزكاة إذا بلغ المجموع نصاباً وكان المال للاستفاد من جنس المال الذي معه ، وإنما يشترط حولان الحول في غير زكاة الزرع والثمار . أما زكاتها فلا يشترط فيها ذلك .

وجوب الزكاة). ويختلف النصاب باختلاف المال المزكى ،
وسياتى بيانه عند ذكر كل نوع من الأنواع التى تجب
فيها الزكاة .

ومنها الحرية فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً
ومنها فراغ المال من الدين ، فمن كان عليه دين يستغرق
النصاب أو ينقصه فلا تجب عليه الزكاة على تفصيل
فى المذاهب^(١) .

(١) ينقسم الدين بالنسبة لذلك إلى ثلاثة أقسام : (الأول) أن يكون
ديناً خالصاً للعباد . (الثانى) أن يكون ديناً لله تعالى : لكن له مطالب
من جهة العباد كدين الزكاة والمطالب هو الإمام فى الأموال الظاهرة ،
(وهى السوائم وما يخرج من الأرض) أو نائب الإمام فى الأموال الباطنة
(وهى أموال التجارة كالذهب والفضة) ونائب الإمام هم الملاك لأن الإمام
كان يأخذها إلى زمن عثمان رضى الله عنه فقوضها عثمان إلى أربابها فى
الأموال الباطنة . (الثالث) أن يكون ديناً خالصاً لله تعالى ليس له مطالب
من جهة العباد كديون الله تعالى الخالصة من ندور وكعارات وصدة
قطر ونفقة حج .

فالدين الذى يمنع وجوب الزكاة هو دين القسمين الأولين
فإذا ملك شخص نصاب الزكاة ثم حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ثم حال
عليه حول آخر فإنه لا تجب عليه الزكاة فيه بالنسبة للحول الثانى لأن دين
زكاة الحول الأول ينقصه عن النصاب وكذا لو ملك مالا وكان عليه دين =

ولا تجب الزكاة في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وسلاح الاستعمال وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب أو الفضة ، وكذا لا تجب في الجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد ونحوها إذا لم تكن للتجارة ، وكذا لا تجب في آلات الصناعة مطلقاً سواء أبقى أثرها في المصنوع أم لا^(١) ، وكذا لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة سواء أكان مالكمها من أهل العلم أم لا^(٢).

الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء : (الاول) النعم (وهي الإبل والبقر والغنم) . والمراد بها الأهلية ، فلا زكاة

لشخص آخر لا فرق بين أن يكون الدين قرضاً ، أو عن سبب ، أو تقوداً ، أو ميلاً ، أو موروثاً ، أو حيواناً ، أو غيره ، والدين المذكور يجمع وجوب الزكاة بجميع أنواعها إلا زكاة الروع والثمار (الشر والحراج) أما القسم الثالث فإنه لا يمنع وجوب الزكاة .

(١) آلات الصناعة إذا بقي أثرها في المصنوع كالصباغة تجب فيها الزكاة وإلا فلا .

(٢) كتب العلم إذا كان مالكمها من أهل العلم فلا تجب فيها الزكاة وإلا وجبت

في الوحشية ولا في المتولد^(١) بين وحشى وأهلى سواء أكانت الأم أهلية أم لا ، والمراد بالبقر ما يشمل الجاموس ، وبالنعم ما يشمل المعز . ولا زكاة في غير ما بيناه من الحيوان . فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير والفهد والكلب المعلم ونحوها إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتى بيانها . (الثانى) الذهب والفضة ولو غير مضرويين . (الثالث) عروض التجارة (الرابع) الممدن والركاز . (الخامس) الزروع والثمار ولا زكاة فيما عدا هذه الأنواع الخمسة .

زكاة النعم

تجب الزكاة في النعم بشرط أن تكون سائمة^(٢) وأن تبلغ

(١) المتولد بين وحشى وأهلى ينظر فيه للأم ، فإن كانت أهلية ففيها الزكاة وإلا فلا زكاة فيها .

(٢) السائمة هى التى يرسلها صاحبها لترعى في البرارى في أكثر السنة لقصد الدر أو النسل أو السمن الذى يراد به تقويتها لاذبحها فلا بد من أن يقصد صاحبها إسماتها لذلك . فإن قصد إسماتها للذبح أو الحمل أو الركوب أو للحرث فلا زكاة فيها أصلا . وإن أسامها للتجارة ففيها زكاتها التى سيأتى بيانها ، وكذا لا تجب فيها الزكاة إن علقها نصف السنة =

نصاباً ، وفي بيان الساعة تفصيل المذاهب .
أما النصاب فيختلف باختلاف النعم كالآتي :

زكاة الإبل

أول نصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت فيها شاة من الضأن
أو المعز كما يأتي بيانه ، وهكذا في كل خمس شاة إلى عشرين
ففيها أربع شياة ، فإن بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض ،
وإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون ، فإذا بلغت ستاً
وأربعين ففيها حقة ، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جعدة ،
فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى
وتسعين ففيها حقتان ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين
ففيها ثلاث بنات لبون^(١) ، فإذا بلغت مائة وثلاثين تغير الواجب

= أو أكثر من نصفها ، كما لا يجب الزكاة إن سامت بنفسها بدون قصد
من مالها .

(١) إذا زاد العدد على مائة وعشرين استوفيت الفريضة وكانت زكاة
ما راد كزكاة النصاب الأول فيجب في كل خمس يزيد على ذلك شاة مع
الحقتين إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض ، وفي مائة
وخمسين ثلاث حقات ، ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة =

فيكون في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ،
ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة ، وفي مائة وأربعين حقتان
وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق ، وهكذا
يكون التفاوت بزيادة عشرة فشرة

وما بين كل فريضتين من جميع الفرائض المتقدمة مغفوة عنه
لأزكاة فيه . مثلاً الخمس من الإبل فيها شاة والتسع فيها شاة أيضاً
فلا شيء عليه في مقابلة الأربع الزائدة على أصل النصاب وهكذا .
وبنت المخاض هي ما بلغت من الإبل سنة ودخلت في الثانية

== إلى مائة وأربع وسبعين ، وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث حقائق وبنت
مخاض ، وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقائق وبنت لبون ، وفي مائة
وست وتسعين أربع حقائق إلى مائتين ، وفي مائتين يغير المتصدق بين
أربع حقائق أو خمس بنات لبون ثم تستأنف الفريضة كما تستأنف في الخمسين
التي بعد المائة والخمسين بمعنى أنه يجب في كل خمس تزيد على مائتين شاة
مضافة إلى ما وجب في ذمته إلى مائتين وأربع وعشرين ، فإذا بلغت
مائتين وخمسا وعشرين ففيها بنت مخاض مع الأربع حقائق أو الخمس بنات
اللبون إلى مائتين وست وثلاثين ففيها بنت لبون مع ما وجب في المائتين
إلى مائتين وخمس وأربعين ، فإذا بلغت مائتين وستا وأربعين ففيها
خمس حقائق إلى مائتين وخمسين ، فإذا زادت فصل في الخمسين الزائدة
مثل ما تقدم وهكذا .

وبنت اللبون ما أتمت سنتين ودخلت في الثالثة والحقة
ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة . والجذعة ما أتمت
أربع سنين ودخلت في الخامسة .

أما الشاة المجزئة ويان نوعها ففي ذلك تفصيل المذاهب^(١).

زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون ، فإذا بلغت فيها تبيع أو تبعة
فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة^(٢) ، فإذا زادت على ذلك ففي كل
ثلاثين تبيع أو تبعة ، وفي كل أربعين مسنة ، وفي الستين
تبيعان أو تبيعتان ، وفي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين
مستتان ، وفي التسعين ثلاثة أتبة ، وفي المائة مسنة وتبيعان ،
وفي مائة وعشرة مستتان وتبيع ، وفي مائة وعشرين الواجب

(١) الشاة التي تجزى في الزكاة ما أتمت سنة ودخلت في الثانية معزاً
كانت أَوْضاً ، ويشترط أن تكون سليمة من العيوب ولو كانت الإبل
للزكاة معيبة .

(٢) الذكر والأنثى سواء ، فالأربعون من البقر الواجب فيها مسن
أو مسنة .

أربعة أتبة أو ثلاث مستات . وهكذا وما بين الفريضتين
مغفو عنه ولا زكاة فيه^(١) . والتبوع ما أوفى سنة ودخل في
الثانية . والمسنة ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة

زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة من الضأن أو المعز
بالسنّ التي تقدم يانها إلا أنه إذا كانت الغنم ضأنًا تعين
الإخراج منها ، وإن كانت معزاً فالإخراج من المعز ،
وإن كانت الغنم ضأنًا ومعزاً ، فإن كان الغالب أحدهما فالشاة
المخرجة تكون منه ، وإن تساويا مثل أن يكون عنده عشرون
من الضأن وعشرون من المعز خير الساعى في أخذ الشاة من
أى الصنفين شاء . فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها
شأتان ، فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياة ، وفي

(١) ما بين الفريضتين غفو إلا فيما زاد على الأربعين إلى الستين
فإنه تجب الزكاة في الزيادة بقدرها من السنة على ظاهر الرواية ، ففي
الواحدة الزائدة على الأربعين ربع عشر مسنة ، وفي الاثنين نصف عشر
مسنة وهكذا إلى الستين .

أربعمئة شاة أربع شياة ، وما زاد فى كل مائة شاة ، وما بين
الفريضتين معفو عنه فلا زكاة فيه .

زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة فى الذهب والفضة إذا بلغا النصاب ، ونصاب
الذهب عشرون مثقالا وهو الدينار . ويساوى بالعملة المصرية
أحد عشر جنيها مصريا ونصفا وربما وثمنا ، وقيمة ذلك
بالقروش المصرية ١١٨٧ر٥ قرش ، وقيمة النصاب بالجنيه
الإنجليزى اثنا عشر جنيها وثمان جنيها إنجليزى ، وقيمة النصاب
بالبنتو خمسة عشر بنتو وخمسا خمس ، وقيمة النصاب من الحجر
خمس وعشرون مجراً وثمانية أنساع ، وقيمة النصاب من البندقى
خمس وعشرون بندقياً ونصف بندقي . ويجب أن يخرج مالك
النصاب من الذهب ربع العشر زكاه له بالشروط المتقدمة .
ونصاب الفضة مائتا درم . وتساوى بالريال المصرى ستة
وعشرين ريالاً مصرياً وتسعة قروش وثلاث قرش . ويساوى
بالقروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين قرشاً وثلاثين ،

فمن ملك نصاباً منها وجب عليه إخراج ربع العشر زكاة له ،
ولا فرق بين أن يكون النعب والفضة مضروبين أو غير
مضروبين وهذا في غير الحلّى . أما الحلّى ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

زكاة الدين

من كان له دين على آخر يبلغ نصاباً وحال عليه الحول
واستكمل الشرائط المتقدمة ، ففي زكاته تفصيل في المذاهب ^(٢) .

(١) الزكاة واجبة في الحلّى سواء كان للرجال أو للنساء تدرأ كان
أو سيكة ، آنية كان أو غيرها ، ويُسْتَبَر في زكاته الوزن لا القيمة .
(٢) يقسم الدين إلى ثلاثة أقسام : قوى ، ومتوسط ، وضعيف .
فالقوى هو دين القرض والتجارة إذا كان على معترف به ولو مفلساً .
والتوسط هو ماليس دين تحارة كسمن دارالسكنى وثيابه المحتاج إليها إذا
باعها ونحو ذلك مما تنطبق به حاجته الأصلية كطعامه وشرابه . والضعيف
ما كان في مقابل شيء غير المال كدين للهرف فإنه ليس بدلا عن مال أخذه
الزوج من زوجته وكدين الخلع بأن خالعهما على مال وبقي ديناً في ذمته
فإن هذا الدين لم يكن بدل شيء أخذه منها ومثله دين الوصية ونحوه ،
فأما الدين القوى فإنه يجب فيه أداء الزكاة عن كل ما يقبض منه إن كان
يساوى أربعين درهماً ، فكما قبض أربعين درهماً وجب عليه أن يخرج
ركابها درهماً واحداً ولا يجب عليه إخراج شيء إذا قبض أقل من الأربعين
سواء قبض أقل منها ابتداءً بأن قبض أول دفعة ثلاثين مثلاً أو قبض =

== في الأول أربعين ثم قبض أقل منها بعد ذلك فإنه لا تجب عليه الزكاة في كل حال إلا في الأربعين الكاملة ، لأن الزكاة لا تجب في الكسور من الأربعين فلو كان له دين عند آخر يبلغ ثلاثمائة درهم مثلاً ثم حال عليها ثلاثة أحوال قبض منها مائتين وجب عليه أن يخرج زكاة السنة الأولى عنها خمسة دراهم فيبقى منها مائة وحسمة وتسعون تحتوى على الأربعين أربع مرات وذلك يساوى مائة وستين درهما فيخرج عنها أربعة دراهم وهي زكاة السنة الثانية فيبقى مائة وستة وثمانون درهما تحتوى أيضاً على الأربعين أربع مرات فيخرج زكاة السنة الثالثة أربع دراهم أيضاً ولا شيء عليه فيأزاد عن ذلك ويحسب حولان الحول في الدين القوي من وقت ملك التصاب لامن وقت القبض فيجب أداء الزكاة بمجرد القبض بلا خلاف أما الدين للتوسط فإنه لا يجب فيه الزكاة إلا إذا قبض منه نصاباً ، فإذا كان الدين خمسمائة درهم مثلاً وقبض مائتين وجب عليه أن يخرج خمسة دراهم ، ولا يجب عليه فيما دون ذلك كما تقدم والدين للتوسط مثل الدين القوي في حولان الحول عليه فيعتبر حوله بحسب الأصل لامن وقت القبض في الأصح . وأما الدين الضعيف فإنه يجب أداء الزكاة فيه بقبض نصاب منه بشرط أن يحول عليه الحول من وقت القبض وهذا كله إذا لم يكن عنده مال يبلغ نصاباً سوى مال الدين . أما لو كان عنده مال يبلغ ذلك ثم قبض من الدين شيئاً سواء كان ما قبضه قليلاً أو كثيراً ، وسواء أ كان الدين قوياً أم متوسطاً أم ضعيفاً فإنه يجب ضم ما قبضه من الدين إلى ما عنده من المال وإخراج زكاة الجميع ، لأن القبض من الدين في هذه الحالة يكون كالملك الذي استفاده في أثناء السنة فقد علمت أنه يجب ضمه إلى الأصل .

أما الأوراق المالية (البنكوت) ففيها اختلاف المذاهب^(١).

زكاة عروض التجارة

عروض التجارة جمع عرض (بسكون الراء) وهو ما ليس بنقد (ذهب أو فضة^(٢)) وتجب فيها الزكاة (ربع العشر)

(١) الأوراق المالية «البنكوت» من قبيل الدين القوي إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً فتجب فيها الزكاة فوراً .

(٢) تجب الزكاة في عروض التجارة بشروط : منها أن تبلغ قيمتها نصاباً من الذهب أو الفضة وتقوم المضروبة منهما ، وله تقويمها بأي النوعين شاء ، إلا إذا كانت لا تبلغ بأحدهما نصاباً وتبلغ بالآخر فحينئذ يتعين التقويم بما يملكها النصاب ، وتعتبر قيمتها في البلد الذي فيه المال حتى لو أرسل تجارة إلى بلد آخر فحال عليها الحول اعتبرت قيمتها في تلك البلد ، فلو أرسلها إلى مفازة اعتبرت قيمتها في أقرب الأمصار إلى تلك المفازة وتضم بعض العروض إلى بعض في التقويم وإن اختلفت أجناسها . ومنها أن يحول عليها الحول والمعتبر في ذلك طرفا الحول لا وسطه ، فمن ملك في أول الحول نصاباً ثم نقص في أثناءه ثم كمل في آخره وجبت فيه الزكاة . أما لو نقص في أوله أو في آخره فإنه لا تجب فيه الزكاة كما تقدم في شروط الزكاة . وكذا لو زادت قيمتها في آخر الحول عن النصاب فإنه يخرج زكاتها باعتبار هذه الزيادة . ومنها أن ينوى التجارة ، وأن تكون هذه النية مصحوبة بعمل التجارة فعلاً ، فلو اشترى حيواناً ليستخدمه =

بشروط وكيفية مفصلة في المذاهب . وإنما تجب الزكاة في قيمتها لا في عينها ويضم عند التقويم بعضها إلى بعض ولو اختلفت أجناسها كثياب ونحاس كما يضم الربح الناشئ عن التجارة إلى أصل المال في الحول وكذلك المال الذي

== ثم نوى أن يتجر فيه لا يكون للتجارة إلا إذا شرع في بيعه أو تأجيله بالفعل وإذا وهب له مال غير القدين أو أوصى له به ونوى به التجارة عند الهبة أو الوصية فإن هذه البية لا تصح إلا إذا تصرف بالفعل ، وإذا استبدل سلعة تجارية بسلعة مثلاً فتعتبر البية في الأصل لا في البدل فيكون البدل للتجارة بلا نية اكتفاء بالنية في الأصل إلا إذا نوى عدم التجارة فيه فإنه لا يكون للتجارة حينئذ . ومنها أن تكون العين للتجر فيها صالحة لنية التجارة ، فلو اشترى أرض عشر وزرعها أو بذرا وزرعه وحب في الزرع الخارج العشر دون الزكاة . أما إذا لم يزرع الأرض العشرية فإن الزكاة بحسب قيمتها بخلاف الأرض الحراجية فإن الزكاة لا تجب فيها وإن لم يزرعها ، وإذا كان عنده ماشية للتجارة لم يهل عليها الحول ثم قطع نية التجارة وجعلها سائمة للدر والنسل ونحوهما مما تقدم في زكاة السوائم بطل حول التجارة وابتدأ الحول من وقت جعلها سائمة ، فإذا تم الحول من ذلك الوقت زكاهما على حكم ركاه السائمة للتقدمة ولا يقوسها ، وإذا انجر في الذهب أو الفضة زكاهما على حكم ركاة النقد المتقدمة ولا يشترط في وجوب زكاتها نية التجارة ، وإذا بقيت عروض التجارة عنده أعواماً ثم باعها بعد ذلك فعليه زكاتها لجميع الأحوال ، لا لعام واحد فقط .

استفاده من غير التجارة ، وفي ذلك تفصيل المذاهب^(١) .
 وإذا كان الذهب أو الفضة منشوشاً فلا زكاة فيهما حتى
 يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الخالصين نصاباً^(٢) .

المعدن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكمهما تفصيل في المذاهب^(٣) .

(١) إذا كان مالكا لصاب من أول الحول ثم ربح فيه أثناء الحول
 أو استفاد مالا من طريق آخر غير التجارة كالإرث والهبة ، فإن الربح
 وذلك المال المستفاد يضم كل منهما إلى النصاب في الحول بحيث أنه يزكى
 الجميع متى تم الحول على النصاب ولم ينقص في آخر الحول ، فالعبرة عندئذ
 في وجوب الزكاة بوجود النصاب في طرقي الحول كما تقدم .

(٢) يشتر في المنشوش الغالب من الذهب أو الفضة أو غيرها فالذهب
 المختلط بالفضة إن غلب فيه الذهب ركن زكاة ذهب واعتبر كله ذهباً ، وإن
 غلب فيه الفضة حكمه كله حكم الفضة في الزكاة فإن بلغ نصاباً زكى وإلا فلا
 أما إن كان الغالب النحاس فإن راجح الاستعمال رواج القدر وبلغت قيمته
 نصاباً ركن كالنقود ، وكذلك يزكى زكاة النقد إن كان الخالص فيه يبلغ
 نصاباً ، فإن لم يربح ولم يبلغ خالصه نصاباً فإن نوى به التجارة كان كمروض
 المحارة فيقوّم وتزكى القيمة وإلا فلا تجب فيه الزكاة .

(٣) المعدن والركاز بمعنى واحد ، وهو شرعاً مال وجد تحت الأرض
 سواء كان معدناً خلقه الله تعالى بدون أن يضعه أحد فيها ، أو كان =

خاص من الكتاب والسنة . قال تعالى : « وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » . وقال صلى الله عليه وسلم : « ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى غرب (دلو) أو دالية (دولاب) ففيه نصف العشر » وهذا الحديث قديين ما أجلته الآية الكريمة المذكورة .
وأما شروطها فهي شروط الزكاة العامة المتقدمة ولها شروط أخرى وأحكام مفصلة في المذاهب^(١) .

(١) من الشروط العامة العقل والبلوغ فلا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون إلا أن هذين الشرطين غير معتبرين في زكاة الزروع والثمار تجب في مال الصبي والمجنون ويشترط لركابتهما زيادة على ما تقدم أن تكون الأرض عشرية فلا تجب الزكاة في الخارج من الأرض الخراجية ، وأن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها فلا تجب في الحطب والحشيش والقصب الفارسي (العاب) والسعف لأن الأرض لا تنمو بزراعة هذه الأصناف ، بل تفسد بها . نعم لو قطعها وباعها واستفاد منها وجبت الزكاة في قيمتها إن بلغت نصاباً ، ولا بد من زرع الأرض بالفعل بالنسبة للزكاة بخلاف الخراج فإنه يتقرر متى كانت صالحة للزراعة ومتمكناً ربحها من زرعها ، فلو تمكن من زراعة أرض ولم يزرعها فلا تجب فيها الزكاة ويجب فيها الخراج لئموها تقديراً . فسبب وجوب الزكاة هو الأرض النامية حقيقة بالخارج منها بخلاف الخراج فسبب وجوبه النمو ولو تقديراً وحكم زكاة الزرع والثمار هو أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السيح (الماء الذي يسبح على الأرض من المصارف =

مصرف الزكاة

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى:
 « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ

== ونحوها) ونصف الشجر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالهدل
 ونحوها . ويجب أن يخرج زكاة كل ما يخرج من الأرض من الحنطة والشعير
 والخبث والأرز وأصناف الحبوب والبقول والرياحين والورد وقصب
 النخيل والبطيخ والبقلة والخيار والباذنجان والصفر والتمر والعنب وغير
 ذلك ، سواء كانت له ثمرة تبقى أولا ، وسواء كان قليلا أو كثيرا
 فلا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول ، ويجب في السكنان وبذره ،
 وفي الجوز واللوز والكمون والكزبرة وفيها يجمع من ثمار الأشجار التي
 لا تثمر في وقت واحد ، ولا تجب في النخيل والتمر والبنج والبطيخ
 كبدن بطيخ واحد ، ولا تجب في البقول والحبوب ، ولا تجب في تر
 تابع للأرض كالخيل والأشجار ، ولا تجب في ما يخرج من الشجر كالصمغ
 والكتان ، ولا تجب في حطب القطر ونحوه ، ولا تجب في النوز
 ويسرى في ربح ، ولا تجب في سمك البحر ، ولا تجب في زرع
 الأجر بدون أن يعمد به مشت ، ولا تجب في زرع قبل أن يركب وجبت
 ردة على المشتري ، وبعد الإدخال على البائع ، ويجب وجوب ردة ، والخضر
 عند ظهور الثمرة والأمن عمن من الفساد بأزمت حد يبيع بها ثم
 يبيع عبقها وقت قطعها . أما وقت زكاة الحبوب أنه - كإلها ونقبتها
 وتستحق زكاة بذلك المدرج من غير عصب مائة راد هناك بخصه غير
 صافي بغير ما هناك ، وكذا ما يقتضيه المظهر .

قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ
وَفِي تَرْفٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافِ وَمَا يَتَمَلَّقُ بِذَلِكَ
مِنَ الْأَحْكَامِ تَفْصِيلٌ فِي الْمَذَاهِبِ ^(١) .

(١) الفقير هو الذي يملك أقل من النصاب ، أو يملك نصيباً غير تام
يستغرق حاجته ، أو يملك نصيباً كثيرة غير تامة تستغرق الحاجة . فإِنْ
ملكها لا يخرجها عن كونه فقيراً يجوز صرف الزكاة له ، وصرفها للفقير
العالم أفضل . والسكين هو الذي لا يملك شيئاً أصلاً فيحتاج إلى المسألة
أقوته ، أو لتحصيل ما يوارى به بدنه ، ويحل له أَنْ يسأل لذلك بخلاف
الفقير فإنه لا تحمل له المسألة ما دام يملك قوت يومه بعد سترته به .
والعامل هو الذي نصبه الإمام لأخذ الصدقات والعشور فيأخذ بقدر
ما عمل . والرقاب هم الأرقاء للكاتيون . والغارم هو الذي عليه دين
ولا يملك نصيباً كاملاً بعد دينه والدفع إليه لسداد دينه أفضل من الدفع
للفقير . (وفي سبيل الله) هم المقرء للقطعون لأنزوه في سبيل الله على
الأصح ، وابن السبيل هو المربب للقطع عن ماله فيجوز صرف الزكاة
له بقدر الحاجة فقط ، والأفضل له أَنْ يستدين . وأما للزكاة قلوبهم فإنهم
منعوا من الزكاة في خذفة المشريق . ويشترط لصحة أداء الزكاة
للقارنة لإخراجها ، أو لزنا ما وجب إخراجها .

هذا ولما لاك أَنْ يصرف الزكاة لجميع الأصناف المذكورة في الآية
الكريمة أو لبعضهم ولو واحداً من أى صنف كان . والأفضل أَنْ يقتصر
على واحد إذا كان لارتفاع أقل من نصاب ، فإن دفع لواحد نصيباً
كاملاً فأكثر أجزأه مع الكراهة إلا إذا كان مستحق الزكاة مديناً =

صدقة الفطر واجبة على كل حرّ مسلم قادر . أمرنا بها

فإنه يجوز للمالك أن يسدده دينه بالزكاة ولو كانت أكثر من نصاب .
وكذا لو كان ذا عيال فإنه يجوز أن يصرف له من الزكاة أكثر من
نصاب ولكن بحيث لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم أقل من نصاب .
ويشترط في سداد الدين الزكاة أن يأمر مستحقها بذلك ، فلو سدده للمالك دين
من يستحق الزكاة بدون أمره لم تجزئه الزكاة وسقط الدين . ولا يجوز للمالك
أن يصرف الزكاة لأصله كأيّيه وجده وإن علا ، ولا لقرع كائنه وابن ابنه وإن
سفل . وكذا لا يجوز له أن يصرفها لزوجته ولو كانت مبانة في العدة ، كما
لا يجوز لها أن تصرفها لزوجها عند أبي حنيفة . أما باقي الأقارب فإن صرف
الزكاة لهم أفضل ولا بأس أن يكون في سدده زبيب لإحوة ، وعجرات ثم
أولادهم ثم الأخوال والحالات ثم أولادهم ثم باقي ذوى الأرحام . ويجوز أن
يصرف الزكاة لمن يحب عليه فقته من الأقارب بشرط أن لا يحسبها من العنة .
ولا يجوز أن يسرّف الزكاة في بناء مسجد ، أو مدرسة ، أو في حج ،
أو جهاد ، أو في إصلاح طرق أو سقاية أو قنطرة أو نحو ذلك من
تكتفون ميت وكل ما ليس فيه غلبة لمستحق الزكاة . وقد تفرّع من
الملك ركن للزكاة . ويجوز صرف الزكاة من غنائك قبل من مصل
وإن كان صحيحاً ذا كسب . أما من يدعي مصداً من أي مال كان فانه لا
عن حاجته ، ذميمة وتي مسك ، وأداءه وثبابة وحاشاه ومركبه وسلاحه ،
فلا يجوز صرف لركبه . . . ويجوز دفع الزكاة في ركة أو ركة أو ركة
كان فقيراً . أما ولده نصيباً فلا يجوز دفع الزكاة له ، ركة به يجوز

النبي صلى الله عليه وسلم في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة . وقد كان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل يوم الفطر ويأمر بإخراجها ، فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد ابن ثعلبة قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر يوم أو يومين فقال : « أدّوا صاعاً من بر أو قمح أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير » . وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذاهب ^(١) .

= دفعها إلى امرأة الغنى الفقيرة وإلى الرب للعسر وإن كان ابنه موسراً . ويكره نقل الزكاة من بلد إلى بلد إلا أن ينقلها إلى قرابته ، أو إلى قوم هم أحوج إليها من أهل بلده ، ولو نقل إلى غيرهم أجزأه مع الكراهة ، وإنما يكره النقل إذا أخرجها في جنبها . أما إذا شئت نقل حبراً فلا بأس بالنقل . والمعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان المال في بلد وماله في بلد أخرى تفرق الزكاة في مكان المال ، وإذا نوى الزكاة بما يخطيه لصيان أقرابه ، أو لمن يأتيه بيشارة ونحوه أجزأه ، وكذلك ما يدفعه للفقراء من الرحائل والنساء في المواسم والأعياد . ويجوز التصدق على من يغير مال الزكاة ، ولا تحل لبني هاشم بخلاف صدقات التطوع والوقف .

(١) حكم صدقة الفطر الوجوب بالشرائط الآتية فليست فرضاً . ويشترط لوجوبها أمور ثلاثة : الإسلام ، والحرية ، وملك النصاب القاضل من حاجات الأصلية ، ولا يشترط تمام النصاب ولا بقاؤه ، فلو ملك نصيباً =

بعد وجوبها ثم هلك قبل أدائها لا تسقط عنه بخلاف الزكاة فإنه يشترط فيها ذلك كما تقدم ، وكذا لا يشترط فيها العقل ولا البلوغ ، فتجب في مال الصبي والمجنون حتى إذا لم يخرجها وليها كان آثماً ويجب عليهما دفعها للفقراء بعد البلوغ والإفاقة . ووقت وجوبها من طلوع فجر عيد الفطر ، وصرح أداؤها مقدماً ومؤخراً ، لأن وقت أدائها العمر ، فلو أخرجها في أى وقت شاء كان مؤدياً لا قاضياً ، كما في سائر الواجبات الموسعة إلا أنها تستحب قبل الخروج إلى المصلى لقوله صلى الله عليه وسلم : « أغنهم عن السؤال في هذا اليوم » . ويجب أن يخرجها عن نفسه وولده الصغير الفقير وخادمه وولده الكبير إذا كان مجنوناً . أما إذا كان عاقلاً فلا يجب على أبيه وإن كان الولد فقيراً إلا أن يتبرع ، ولا يجب على الرجل أن يفرج زكاة زوجته ، فإن تبرع بها أجزأت ولو بغير إذنها ، وتخرج من أربعة أشياء : خنطة ، داشعير ، زخرو ، وازبيب . فيجب من الخنطة نصف صاع عن الفرد الواحد ، والصاع أربعة أمدد ، واند رطلان ، والرطل مائة وثلاثون درهماً ، ويقدر الصاع بالكيل المصرى ثمانين ومث ، فالواجب من القمح قدح وسدس مصرى عن كل فرد ، والكيل المصرية تكفى سبعة أفراد إذا زيد عليها سدس قدح . ويجب من التمر والشعير والزيب صاع كامل ، فالكيل المصرية منها تجزى عن ثلاثة ويبقى منها قدح مصرى . ويجوز له أن يخرج قيمة الزكاة الواجبة من النقود ، بل هذا أفضل لأنه أكثر نفعاً للفقراء . ويجوز دفع زكاة جماعة إلى سكين واحد ، كما يجوز دفع زكاة الفرد إلى مساكين . ومصرف زكاة الفطر هو مصرف الزكاة العامة الذى ورد في آية : « إنما الصدقات للفقراء » الآية .

كَيْفِيَّةُ الزَّكَاةِ

مَنْعَةُ الْفَقْرِ وَالْجُوعِ

الإمام الشافعى

أبو عبد الله محمد بن إدريس ، بن عباس بن عثمان بن شافع بن السائب ، بن عبيد ، بن عبد يزيد ، بن هشام ، بن المطلب ، بن عبد مناف ، بن قصي ، بن حكيم القرشي المطلبى الشافعى الملىكى ، ولد سنة ١٤٠ بغزة فحمل إلى مكة المكرمة لما فطم ، فنشأ بها وتفقّه بسلام الزنجى وعيره ، حدث عن عمه محمد بن على وعبد العزيز بن الماجشون ، والإمام مالك وغيرهم وحدث عنه الإمام احمد بن حنبل ، والحميد . وأبو عبيد ، وغيرهم ، ومناقبه أفردت بالتأليف . توفى أول شعبان سنة ٢٠٤ بمصر ، وكان قد انتقل إليها سنة ١٩٩ هـ رحمه الله تعالى ورضى عنه .

تعريفها

هي لغة التطهير والتماء قال تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا »
أى طهرها من الأدناس ، ويقال زكا الزرع إذا نما وزاد ،
وشرعا تمليك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة ،
وسياتى بيان ذلك .

حكمها ودليله

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس ، وفرض عين على
كل من توفرت فيه انشروط الآتية :

وقد فرضت فى السنة الثانية من الهجرة ، وفرضيتها
معلومة من الدين بالضرورة .

أما دليل فرضيتها فالكتاب والسنة والإجماع قل تعالى :
« وَآتُوا الزَّكَاةَ » . وقال تعالى : « وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ
لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » . وقال النبى صلى الله عليه وسلم :
« بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ » الحديث : فذكر منها وإيتاء الزكاة ،

وقد اتفقت الأمة على فرضيتها حتى صارت معلومة من الدين بالضرورة كما تقدم.

شروطها

يشترط لوجوب الزكاة أمور : منها البلوغ فلا تجب على الصبي . ومنها العقل فلا تجب على المجنون . وتجب الزكاة في مال كل منها ويجب على الولي إخراجها منه .

ومنها الإسلام ، فلا تجب على كافر سواء كان أصلياً أو مرتداً^(١) وإذا أسلم المرتد فلا يجب عليه إخراجها لما مضى زمن رده .

وكما أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة فهو شرط لصحتها أيضاً لأن الزكاة لا تصح إلا بالنية والنية لا تصح من الكافر^(٢).

(١) تجب الزكاة على المرتد وجوباً موقوفاً على عوده إلى الإسلام فإن عاد إليه تبين أنها واجبة عليه لبقاء ملكه فيخرجها حينئذ ولو أخرجها حال رده أجزأت ، وتجزئه النية في هذه الحالة لأنها للتمييز لا للعبادة . أما إذا مات على رده ولم يسلم فقد تبين أن المال خرج عن ملكه وصار شيئاً فلا زكاة .

(٢) تصح النية من المرتد ، لأنها للتمييز كما تقدم .

ومنها الملك التام ، وفيه تفصيل المذاهب^(١) .
ومنها حولان الحول القمري عَلَى ملك النصاب وفيه
تفصيل المذاهب^(٢) .

(١) اشتراط الملك التام يخرج الرقيق والمكاتب فلا زكاة عليهما .
أما الأول فلائنه لا يملك . وأما الثاني فلائنه ملكه ضعيف ، وكذلك يخرج
للال المباح لعموم الناس كزراع نبت بقلعة وحده بدون أن يستقنته أحد
فلا زكاة فيه على أحد لعدم ملكه له وخروج أيضا للال الموقوف على غير
معين فلا تجب الزكاة فيه ، كما إذا وقف بستاناً على مسجد ، أو رباط ،
أو جماعة غير معينين كالفقراء وللساكنين فلا تجب الزكاة في ثمره وزرعه .
أما إذا أجزت الأرض وزرعت فيجب على المستأجر الزكاة مع أجره
الأرض ، وكذلك الموقوف على معين تجب الزكاة فيه . وأما صدق المرأة
إذا كان يد زوجها فهو من قبيل الدين ، وسيأتي أن زكاته واجبة وإمما
تخرج بعد قبضه ، وكذلك يجب على من استدان مالا من غيره أن يزكاه
إذا حال عليه الحول وهو في ملكه لأنه ملكه بالاستقراض ملكاً تاماً .
(٢) حولان : الحول شرط لوجوب الزكاة على التحديد ،
فلا تقص الحول ولو لحظة فلا زكاة ، وإنما يشترط حولان الحول في غير
زكاة الحبوب والمعدن والركاز وريح التجارة ، لأن ربح التجارة يزكى
على حول أصله بشرط أن يكون الأصل نصيباً ، فإن كان أقل من نصيب
ثم كن النصاب بالربح فالحول من حين التمام ولو كان النصاب كاملاً
في أول الحول ثم نقص في أثنائه ، ثم كمل بعد ذلك فلا زكاة إلا إذا مضى
حول كامل من يوم التمام .

ومنها أن يبلغ المال المملوك نصاباً فلا تجب الزكاة إلا على مالك النصاب (والنصاب هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة) . ويختلف النصاب باختلاف المال المزكى وسيأتى بيانه عند ذكر كل نوع من الأنواع التى تجب فيها الزكاة .

ومنها الحرية فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً .

ومنها فراغ المال من الدين فمن كان عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه فلا تجب عليه الزكاة على تفصيل فى المذاهب^(١) .

ولا تجب الزكاة فى دور السكنى ، باب الدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وسلاح الاستعمال وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب أو الفضة ، وكذا لا تجب فى الجواهر كاللوازم والياقوت والبرجد ونحوها إذا لم تكن للتجارة ، وكذا لا تجب فى آلات الصناعة مطلقاً سواء أبقى

(١) لا يشترط فراغ المال من الدين ، فمن كان عليه دين وحت عليه اركاة ، ولو كان ذلك الدين يستغرق النصاب .

زكاة النعم

تجب الزكاة في النعم بشرط أن تكون شائعة^(١) وأن تبلغ نصاباً ، وفي بيان الساعة تفصيل المذاهب . أما النصاب فيختلف باختلاف النعم كالآتي :

زكاة الإبل

أول نصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت فيها شاة من الضأن أو المعز كما يأتي بيانه ، وهكذا في كل خمس شاة إلى عشرين ففيها أربع شياه ، فإن بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض ،

(١) الساعة هي النعم التي يرسلها صاحب العالم بأنه مالك له أو نائبه لرمي الكلاء المباح كل الحول ، ومثل الكلاء المباح المملوك إذا كانت قيمته يسيرة ولا يضر علفها بشيء يسير تعيش بدونه بلا ضرر يسير كيوم أو يومين إذا لم يقصد بذلك العلف اليسير قطع نسوم ، ولو تخلف شرط من هذه الشروط لا تكون شائعة كأن سامت بنفسها أو أمامها عبر مالِكها ، أو نائبه ، أو علفت قدراً لا تعيش بدونه وكذا لو علفت بشيء تعيش بدونه بضررين ، أو تعيش بلا ضرر بين لكن قصد بعلفها قطع السوم ، أو ورثها وارث ولم يعلم بانتقال الملك إليه فلا زكاة فيها في كل هذه الأحوال ، كما لا زكاة في الساعة المستكملة للشروط إذا قصدت للعمل .

وإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون ، فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة ، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون ، فإذا بلغت مائة وثلاثين تغير الواجب فيكون في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، وفي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة ، وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا يكون التفاوت بزيادة عشرة فعمرة .

وما بين كل فريضة من جميع الفرائض المتقدمة معفو عنه لا زكاة فيه ؛ مثلاً الخمس من الإبل فيها شاة والتسع فيها شاة أيضاً فلا شيء عليه في مقابلة الأربع الزائدة على أصل النصاب وهكذا . وبنت المخاض هي ما بلغت من الإبل سنة ودخلت في الثانية . وبنت اللبون ما أتمت سنتين ودخلت في الثالثة ، والحقة ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، والجذعة ما أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة .

أما الشاة المجزئة وبيان نوعها ففي ذلك تفصيل المذاهب^(١).

زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون ، فإذا بلغت فيها تبيع أو تبعة^(٢) فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة ، فإذا زادت على ذلك ففي كل ثلاثين تبيع أو تبعة ، وفي كل أربعين مسنة ، وفي الستين تبيعان أو تبيعتان ، وفي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين مستتان ، وفي التسعين ثلاثة أتبع ، وفي المائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مستتان وتبيع ، وفي مائة وعشرين الواجب أربعة أتبع أو ثلاث مسنات . وهكذا وما بين الفريضتين معفو عنه ولا زكاة فيه . والتبيع ما أوفى سنة ودخل في الثانية . والمسنة ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة .

(١) الشاة التي تجزى في الزكاة إن كانت صائاً وجب أن تم سنة إلا إذا أمضت مقدم أسنانها بعد مضي سنة شهر من ولادتها فإنما تجزى وإن لم تم الحول ، وإن كانت من المعز فيشترط أن تم سنتين وتدخل في أسنة ولا بد في كل منها من السلامة وإن كانت الإبل التي يخرج زكاتها معيبة .

(٢) الواجب في الثلاثين من البقر تبيع والتبعة أفضل في بيت آخر حنابلة الأولى .

زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة من الضأن أو المعز بالسن التي تقدم بيانها إلا أنه إذا كانت الغنم ضأنًا تعين الإخراج منها ، وإن كانت معزاً فالإخراج من المعز ، وإن كانت الغنم ضأنًا ومعزاً ، فإن كان الغالب أحدهما فالشاة المخرجة تكون منه ، وإن تساويا مثل أن يكون عنده عشرون من الضأن وعشرون من المعز خير الساعي في أخذ الشاة من أى الصنفين شاء^(١) ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان ، فإذا بلغت مائتين دراهم ففيها ثلاث شياه ، وفي أربع مائة شاة أربع شياه ، وما زاد في كل مائة شاة ، وما بين الأربعين مفعو عنه فلا زكاة فيه .

زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغ النصاب ،

(١) يجوز إخراج الضأن عن المعز وعكسه مع رعاية القيمة ، فلو كانت غنمه كلها ضأنًا وأراد أن يخرج ثنية من المعز أجزأه ذلك بشرط أن تكون قيمتها تساوي قيمة الجزعة من الضأن وهكذا .

ونصاب الذهب عشرون مثقالا وهو الدينار ، ويساوى بالعملة المصرية أحد عشر جنيهاً مصرياً ونصفاً وربما وثمناً ، وقيمة ذلك بالقروش المصرية ١١٨٧٥ قرش ، وقيمة النصاب بالجنيه الإنجليزى اثنا عشر جنيهاً وثمان جنيه إنجليزى ، وقيمة النصاب بالبنتو خمسة عشر بنتو وخمسا خمس ، وقيمة النصاب من المجر خمسة وعشرون مجراً وثمانية أضعاف ، وقيمة النصاب من البندق خمسة وعشرون بندقياً ونصف بندقى . ويجب أن يخرج مالك النصاب من الذهب ربع العشر زكاة له بالشروط المتقدمة . ونصاب الفضة مائتا درهم . وتساوى بالريال المصرى ستة وعشرين ريالاً مصرياً وتسعة قروش وثلاثى قرش . ويساوى بالقروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين قرشاً وثلاثين ، فن ملك نصاباً منها وجب عليه إخراج ربع العشر زكاة له ، ولا فرق بين أن يكون الذهب والفضة مضروبين أو غير مضروبين . وهذا فى غير الحلى . أما الحلى فقيه تفصيل المذاهب^(١)

(١) لا تجب الزكاة فى الحلى للباح الذى حال عليه الحول مع مالكه العالم به . أما إذا لم يعلم بملكه كأن يرث حلياً يبلغ نصاباً ومضى عليه =

زكاة الدين

من كان له دين على آخر يبلغ نصاباً وحال عليه الحول واستكمل الشرائط المتقدمة ، ففي زكاته تفصيل في المذاهب ^(١) .
أما الأوراق المالية (البنكنوت) ، ففيها اختلاف المذاهب ^(٢) .

== الحول بدون أن يعلم بانتقال الملك إليه فإنه يجب عليه زكاته . أما الحلى
المحرّم كالذهب للرجل فإنه يجب فيه الزكاة ، ومثله حلّى المرأة إذا كان
فيه إسراف تخلخال المرأة إذا بلغ مائتي مثقال فإنه يجب فيه الزكاة أيضاً ،
كما يجب في آنية الذهب والفضة ، ويجب الزكاة في قلادة للمرأة للأخوذة
من الذهب والفضة المصرويين إذا لم تكن لها عروة من غير جنسها ،
فإن كان لها عروة منها ، فلا زكاة فيها ، ويصير في زكاة الحلّى الوزن دون
القيمة ، وإذا انكسر الحلّى لم يجب زكاته إذا قصد إصلاحه وكان إصلاحه
محمكاً بلا صياغة وإلا وجبت .

(١) يجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً وكان من نوع الدرهم أو الدينارين
أو عروض التجارة سواء كان حالاً أو مؤجلاً . أما إذا كان الدين ماشية
أو مطعوماً نحو التمر والعنب فلا يجب الزكاة فيه ، ولا يجب إخراج زكاة
الدين على الدائن إلا عند التمكن من أخذ دينه فيجب حينئذ إخراجها
عن الأعوام للماضية . أما إذا تلف الدين قبل التمكن من أخذه فإن
الزكاة تسقط عنه .

(٢) الورق القدي وهو المسمى « بالبنكنوت » يتعامل به من قبل
الحوالة على البنك بقيمته فيملك قيمته ديناً على البنك ، والبنك مدين ملي ، ==

زكاة عروض التجارة

عروض التجارة جمع عرض (بسكون الراء) وهو ما ليس
بنقد (ذهب أو فضة) وتجب فيها الزكاة (ربع المثل)
بشروط وكيفية مفصلة في المذاهب^(١).

== مقدم مستعجلة دفع حاصر ، ومتى كان المدين بهذه الأوصاف وجبت زكاة
المدين في الحال . وعدم الإيجاب والقبول المعلقين في الحوالة لا يطلها حيث
جاء عرف بذلك على أن معنى أمانة لشقفة : زيادة لإحباب والقبول
كل ما يشترط الرضا من قول أو فعل والرضا هما متحقق .

(١) جب زكاة عروض التجارة بشروط ستة : (الأول) أن تكون هذه
العروض قد ملكت بمعاوضة كسراء فمن اشترى عروضاً نوى بها التجارة
سواء اشترى بدين أو مؤجل وجب عليه زكاتها بالكيفية
الآتية . أما إذا كانت العروض عمركة بغير معاوضة كإثارت كأن ترك
لورثته عروض بحارة فلا تجب عليهم زكاتها حتى يتصرفوا فيها بنية التجارة
(الثاني) أن ينوى بهذه العروض التجارة حال المعاوضة في صلب العقد ، أي في
مجرده ، فإذا لم ينو - عروض التجارة على هذا الوجه فلا زكاة فيها . ويشترط
تجديد نية التجارة عند كل معاوضة حتى يرغب رأس المال ، فإذا فرغ رأس
الدين فلا تجب النية عند كل تصرف لانسحاب حكم التجارة عليه اكتفاء بما
تقدم (الثالث) أن لا يقصد بالمال اتقنة (أي إمساكه للامتناع به وعدم
التجارة) فإن قصد ذلك انقطع الحول ، فإذا أراد التجارة بعد احتياج
لتجديد نية للتجارة مقرونة بتصرف في المال (الرابع) مضي حول من ==

وإنما تجب الزكاة في قيمتها لا في عينها ويضم عند التقويم

وقت ملك العروض ، فإن لم يمتد حول من ذلك الوقت فلا تجب الزكاة فيها إلا إذا كان الثمن الذي ملك به العروض تقدراً حالاً وكان نصاباً أو كان أقل من نصاب ولكنه يملك ما يكمل النصاب من النقد ، ففي هاتين الصورتين تجب عليه الزكاة في العروض متى مضى حول على أصلها وهو النقد (الخامس) أن لا يصير جميع مال التجارة في أثناء الحول تقدراً من جنس ما تقوّم به العروض (على ما يأتي في كيفية زكاة العروض) وهو أقل من النصاب . فإن صار جميع المال تقدراً مع كونه أقل من نصاب انقطع الحول ، فإذا اشترى به سلعة للتجارة ابتداء حولها من حين شرائها ولا عبرة بالزمن السابق . أما لو صار بعض المال إلى ما ذكر وبقي بعضه عروضاً ، أو باع الكل بنصاب من نقد أو بعرض ، أو بتقد لا يقوم به آخر الحول كما يأتي فلا يتقطع الحول . (السادس) أن تبلغ قيمة العروض آخر الحول نصاباً . فثمرة بآخر الحول لا يجمعه ولا بطريقه ، وإذا كانت عروض التجارة مما يتعلق الزكاة بعينها كالسائمة والثمر نظر ، فإن وجد النصاب في عين ذلك وفي قيمته زكيت عين الثال هي حكم زكاة السوائم وثمر درة القيمة ، وإن وجد النصاب في أحدهما دون الآخر زكى ما وجد فيه انصاب من قيمة عروض التجارة ، أودت السوائم والثمر ، وتكرر زكاة عروض التجارة بتكرار الأعوام ما دام النصاب كاملاً . وكيفية زكائها أن تقوّم آخر الحول بما اشترت به من ذهب وفضة . أما إذا اشتراها بغير نقد فتقوم بالنقد العلب في البلد . ولا بد في التقويم آخر الحول من عدلين ، لأنها شهادة بالقيمة والشاهد في ذلك لا بد من تعدده . والواجب فيها ربع العشر .

بعضها إلى بعض ولو اختلفت أجناسها كثياب ونحاس كما يضم الربح الناشئ عن التجارة إلى أصل المال في الحول . وكذلك المال الذي استفاده من غير التجارة وفي ذلك تفصيل المذاهب^(١) . وإذا كان الذهب أو الفضة مغشوشاً فلا زكاة فيهما حتى يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الخالصين نصاباً .

المعادن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكمهما تفصيل في المذاهب^(٢) .

(١) يسم "ربح لأصله في الحول" ، وكذلك ماله للملك له من أول حول التجارة ولو كان الأصل دون نصاب . وأما الدال المستفاد من غير التجارة فله حول مستقل من يوم ملكه ولا يضم إلى مال التجارة في الحول إلا إذا كان ثمرأً نشت عن الشجر وتجريه ، أو نتج ناشت عن الحيوان للتجر فيه فإنه يسم إليه في الحول .

(٢) المعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه ، وهو حاص هنا بالذهب والفضة فلا يجب شيء فيها يستخرج من المعادن كالحديد والنحاس والرصاص وغير ذلك ، ولا فرق في المعدن بين الجامد والمائع والمطبع وغيره ، ويجب فيه ربع العشر كزكاة الذهب والفضة بشروطها المتقدمة إلا حولان الحول فإنه ليس بشرط هنا ، ولكن بقي شرط آخر وهو أن يكون المعدن في أرض مباحة ، أو مملوكة له وإلا فلا زكاة فيه إلا إذا =

زكاة الزرع والثمار

ثبتت فرضيتها زيادة على ما تقدم من الدليل العام بدليل خاص من الكتاب والسنة . قال تعالى : « وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » وقال صلى الله عليه وسلم : « ماسقت السماء فقيه العشر وماسق غرب (دلو) أو دالية (دولاب) فقيه نصف العشر » .

== كان للمدين أرض موقوفة على معين وكان وجود المدين بها بعد الوقف فإنه يجب فيه الزكاة . ولا يشترط في المستخرج من المدين النصاب دفعة واحدة ، بل لو استخرج ما يبلغ النصاب على عدة مرات ضم ووجبت زكاة الجميع ، ولو زال ملكه عمداً استخرجه أولاً بشرط أن يتحد المدين ويتصل به ، ثم يسأل المستخرجين في كل مرة ، فإن لم يبلغ نصاباً وإنما يضم إلى ما سبق أعطى في كل مرة ، فإن كل به وجبت زكاة الثاني قط . ووقت وجوب الزكاة فيه عقب تحصيله وتلقيه ، فإذا كان قبل سنة لا تجزئ . وإذا تركه فهو دفين الجاهلية يشبه فيه من حله ، فإنه يعتبر في زكاة بدولان أصوله حتى يبلغ كل منهما نصاباً ، ولو ضمهما إلى ما في ملكه ولو غير مضروب ، فلو وجبه فوق الأرض لا يكون ركازاً ، بل يكون لقطعة ، فإن لم يكن دفين الجاهلية بأن وجد عليه علامة تدل على أنه إسلامي ، فحكه وجوب رده إلى ما ملكه أو داره إن علم وإلا فهو لقطعة . وكذا إذا جهل حاله أجاهل هو أو إسلامي ، وإذا وجد الركاز في أرض محرقة فهو مالك الأرض إن ادعاه وإلا فهو لمن علم بمن سبقه من المسلمين .

وهذا الحديث قد بين ما أجلته الآية الكريمة المذكورة .
وأما شروطها فهي شروط الزكاة العامة المتقدمة ،
ولها شروط أخرى وأحكام مقصورة في المذهب ^(١) .

(١) زكاة الزروع والثمار تجب بشروط ثلاثة زيادة على ما تقدم : (الأول)
أن يكون مما يقتات اختياراً كالبر والشعير والأرز والقمح والعدس والحب
والقول والقمح ، فإن لم يكن سالماً للاقتيات كالحلبة والكراميا
والكزبرة والكتان فلا زكاة فيه . وكذا ما يقتات به عند الضرورة
كالتمر ونحوه . (ثاني) أن يكون مملوكاً لمالك معين بالشخص
فلا زكاة في الوقوف على المسجد على الصحيح ، إذ ليس لمالك معين ،
كما لا زكاة في التخزين ابتاع بالصحراء إذا لم يكن لها مالك معين . (الثالث)
أن يكون نصيباً كاملاً فأكثر ولا يزكى من الثمار إلا العنب والرطب
فلا زكاة في الخوخ والشمش والجوز والموز والتين ، ومق ظهر لون
العنب ، أو الرطب ، أو لأن حبه وصح الأكل ، شتاء الحبوب
وتزرع قبل بدأ صلاحه ، وحينئذ يحرم على المالك التصرف فيه قبل
إخراج الزكاة ولو بالتسقة ، وفي هذا يحرم أكل القول الأخضر والفريك
وإعطاء أجر الحصادين قبل إخراج الزكاة على المعتد ، ولا تجب الزكاة
في الزروع والثمار إذا بلغ حد النصاب ، وهو خمسة أوسق تحديداً ،
وما زاد فبحسابه فلا زكاة فيها دون ذلك ، والوسق ستون صاعاً ، والصاع
أربعة أمداد ، وللدراكل وثلاث بالبنادى . ويبلغ النصاب بالكيل
للصرى الآن أربعة أرباب وكيلتين . هذا إذا كانت الحبوب خالية من
الطين والتراب ومصفاة من التثر ، فإن كانت مما يدخر في قشره كشعير =

مصرف الزكاة

نصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى :
 « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ
 قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ » .

= الأرز ، أو كان فيها غلت كطين و تراب ؛ فلا يعتبر إلا ما كان خالصاً
 منها بحيث يبيغ النصاب . ولا بد أن يكون النصاب من جنس واحد ، فلا يضم
 القمح إلى الشعير لإتمام النصاب ، وكذا غيره من الأصناف المختلفة ، ولا يضم
 تمر أو زرع هذا العام إلى العام الذي قبله لإكمال النصاب . أما إذا تكرر
 الزرع في عام واحد كالقرفة الصيفية والقرفة النيلية فيضم بعضه إلى بعض ،
 لأنه لم يتخلل بين الزرعين عام كامل أي اثنا عشر شهراً هلالية . والعبرة في
 الجبوب للحصاد وفي الثمار بظهورها . وكذا انصب فإنه يضم ما بكر منه
 إلى ما تأخر في عامه ، أما التمر المتكرر في عام كان أثمرت النخلة مرتين في عام
 واحد ، فيزكى عن المرة الأولى إن أكلت النصاب وإلا فلا يضم إلى المرة
 الثانية . والذي يجب إخراجه يختلف باختلاف مدة عيش الزرع ونعائه
 لا بعدد السقيات ، فإن سقى الزرع أو التمر بماء السماء أو بماء النهر بدون
 آلات ، أو شرب بعروقه كالزروع البعل فالواجب فيه العشر ، فإن سقى
 بدولاب أو شادوف أو بماء مشترى فالواجب فيه نصف العشر لكثرة
 اللوثة ، فلو سقى بمجموع الأمرين كأن سقى نصف الأرض بماء السماء
 والنصف الآخر بدولاب وجب في هذه الحالة إخراج ثلاثة أرباع العشر ،
 وإن اختلف عدد السقيات ، لأن العبرة بمدة الزراعة ، لا بعدد السقيات .

وفي تعريف كل واحد من هؤلاء الأصناف وما يتعلق بذلك
من الأحكام تفصيل في المذاهب^(١).

(١) الفقير هو من لا مال له أصلاً ولا كسب من حلال ، أو له مال
أو كسب من حلال لا يكفيه بأن كان أقل من نصف الكفاية ولم يكن له
منفق يسطيه ما يكفيه كالتزوج بالنسبة للزوجة ، والكفاية تعتبر بالنسبة
لعمره ، والذات ، وهو إن كان وستون سنة إلا إذا كان له مال يتجر فيه
فيعتد به في كل يوم من سنة ، فإن كان ربحه في كل يوم أقل من
نصف الكفاية في ذلك يوم فهو فقير . وكذا إذا حور العمر الغالب ،
والمرأة كل يوم من سنة ، والذكور من سنة ، والكسب ما لا يكفيه
في نصف يوم هو قدر . وشكل من قدر على مال أو كسب حلال
بساوى نصف ما يكفيه في عمر الغالب للتقدم أو أكثر من النصف ،
فلا يجمع من الفقر والمسكنة وجود مسكن لائق به ، أو وجود ثياب
كثيرة وكسب جيد ، كبرته مع ما يربح من رتبة الفقر والمسكنة
وجود حرفة ، عجز متين ، عدة . وكذا وجود كتب العلم التي
تنتج ثمرات كثيرة أو الراحة ، كما أنه إذا كان له كسب من حرام
أو له عيب من حلتين أو أكثر ، أو دين له مؤجل فإن ذلك كله
لا يخرجه من الأغنياء . والركبة نصف ثمن المسكنة . والعامل على
الركبة هو من لا يملك في جميع أركانه كالمسكين والحافظ والسكان ،
والغني . والحد من ثمنها يدورها الإمداد ولم يكن له جرة مقدرة من قبله
ويتمنى به حر مثله . والمرأة تنقسم إلى أربعة أنواع : (الأول)
صغير لا يملك شيء مسلم حديثاً فيجوز لها يتقوى إسلامه . (الثاني) =

== من أسلم وله شرف في قومه ويتوقع بإعطائه من الزكاة إسلام غيره من الكفار . (الثالث) مسلم قوى الإيمان يتوقع بإعطائه أن يكفينا شر من وراءه من الكفار . (الرابع) من يكفينا شر مانع الزكاة ، والرقاب هو للكاتب يعطى من الزكاة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ليخلص من الرق وإنما يعطى بشروط : أن تكون كتابته صحيحة ، وأن يكون مسلماً ، وأن لا يكون عنده ولاء بما عليه من دين الكتابة ، وأن لا يكون مكاتباً لمس الركني . والعارم هو للدين وأقسامه ثلاثة : (الأول) مدين للإصلاح بين الأشخاص فيعطى منها ولو غيباً . (الثاني) من استدان في مصلحة نفسه ليصرف في مباح أو غير مباح بشرط أن يتوب . (الثالث) من علي دين بسبب ضمان غيره وكاد ، سرّاً ، أو انصمون إذا كان الضمان يادنه فإن ترفع هو بالمانع دون ذلك فهو موزع على متى عسر هو ولو أيسر للضمون ، ويعطى العارم في القسمين الآخرين ما عجز عنه من الدين بخلاف القسم الأول فيعطى منها ولو غيباً . وفي سبيل الله هو العبد المتطوع بالمرور راساً له نصيب من الخصومات المعزاة في الله وإن كان ويعطى منها ما يحتاج إليه دعاء وإيداً وإقامة ولو سبياً ، كما تملأ له منته من عونه وكسوته وقيمة سلاح وفرس ، ويبيأه ما يحسن ثأره ويأذنه إن لم يقدّر حملها . وابن المدين هو السافر من بلد لبلد ، أو من مدين فيعطى منها ما يوصله لأمته أو ما له إن كان له دينه بشرط أن يكون محتاجاً حين السفر لمروره . وإذا لا يكره عليه بسره ، وإن كور سره لعرض صحيح شرع . ويشترط في أمه الركني من هذا الجنس ==

== الثمانية زيادة على الشروط الخاصة لكل صنف شروط خمسة : (الأول) الإسلام . (الثاني) كمال الحرية إلا إذا كان مكاتباً . (الثالث) أن لا يكون من بني هاشم ولا بنى عبد المطلب ، ولا عتيقاً لواحد منهم ولو منع حقه من بيت المال . ويستثنى من ذلك الحمل والكيال والحافظ للركاة ، فيأخذون منها ولو كفاراً ، أو عبيداً ، أو من آل البيت ، لأن ذلك أجرة على العمل . (الرابع) أن لا تكون نفقته واجبة على الزكي . (الخامس) أن يكون القابض للركاة رشيداً ، وهو البالغ العاقل حسن التصرف . ويجب في الركاة تعميم الأصناف الثمانية إن وحدوا ، سواء فرقها الإمام أو المالك ، إلا أن المالك لا يجب عليه تعميم إلا إذا كانت الأصناف محصورة ببلد ووفى بهم المال وإلا وجب إعطاء ثلاثة أشخاص من كل صنف وإن فقد بعض الأصناف أعطيت للوجود . واختار جماعة جواز دفع الزكاة ولو كانت ركاة من لواحد . وتشرطية ركاة عبد دفعها للإمام ، أو المستحقين ، أو عسر عرلها ، ولا يجوز مالك نقل الركاة من بلدها إلى بلد آخر ولو كان قريباً متى وجد مستحق لها في بلدها . أما الإمام فيجوز له نقلها ، وبلد الزكاة هو المثل الذي تم الحول والمال موجود فيه ، وهذا فيما يشترط فيه الحول كالذهب . وأما غره كالزروع فبلد زكاته المثل الذي تنضجت الزكاة به وهو موجود فيه .

صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر . أمرنا بها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة . وقد كان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل يوم الفطر ويأمر بإخراجها ، فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر يوم أو يومين فقال : « أدوا صاعاً من بر أو قح أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير » . وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذاهب^(١) .

(١) زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم — (ويحب على الكافر إخراج زكاة حادته وقريبه المسلمين) — قادر على قوته وقوت عياله يوم العيد وليته بعد ما يحتاج إليه من كل ما جرت به العادة من طعام هي* للعيد خاصة قبل وقت الوجوب من نحو صمك وعيره ومن الثياب اللاتفة به وبمن يمونه ، ومن مسكن وخادم محتاج إليهما يلين به . ومن آنية وكتب يحتاجهما ، ولو تعددت من نوع واحد . ومن دابة أو غيرها مما يحتاجه لركوبه وركوب من يمونه مما يلين بهما . ويجب ولركن المركب مدينا . ويجب أن يخرجها عنه وعن من يملكه ومن وجوبها . وهم أربعة أصناف : (الأول) الزوجة غير ناسر ومولاه مملوكة =

درجياً أو بآخراً ، ومثلها العبد والخادم إن كانت ثقتهم غير مقدرة وإلا فلا تجب . (الثاني) أصله وإن علا . (الثالث) فرعه وإن سفل ، ذكرأ أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً . والأصل والفرع لا تجب الزكاة عنهما إلا إذا كانوا قراء أو مساكين ، ولو بسبب الاشتغال بطلب العلم . ويشترط في الفرع الكبير أن لم يكن مشتغلاً بطلب العلم أن يكون غير قادر على الكسب . (الرابع) للملوك وإن كان آبقاً أو مأسوراً . ووقت وجوبها آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال . ويسن إخراجها أول يوم من أيام عيد الفطر بعد صلاة الفجر وقبل صلاة العيد . ويكره إخراجها بعد صلاة العيد إلى انحراب إلا لعذر ، كاستنظار فقير قريب ونحوه . ويحرم إخراجها بعد غروب اليوم الأول إلا لعذر كنياب المستحقين لها ، وليس من العذر انتظار نحو قريب . ويهوز إخراجها من أول شهر رمضان في أي يوم شاء . ويجب إخراجها في البلد التي عريت لها فيها شمس آخر أيام رمضان ما لم يكن قد أخرجها في رمضان قبل ذلك في بلد . والله عز وجل واجب عن كل فرد صاع (وهو قدحان بالكيل المصري) من غلب قوت المخرج عنه ، وأفضل الأقوات البرفالس (الشعير الجوى) ، والشعير ، والقمح ، والأرز ، والحبس ، والعدس ، والبن ، والتمر ، والذبيب ، والذقط ، والبن ، والجن . ويعزى الأعلى من هذه الأقوات وإن لم يكن غلباً عن الأدنى وإن كان هو الغالب بدون عكس . ولا يعزى نصف من هذا ونصف من ذلك وإن كان غالب الأقوات مخروط . ولا يعزى القيمة . ومن لزمه زكاة جماعة ولم يجد ما يفي بها بدأ بنفسه فزوجه في درجة واحدة كالأولاد الصغار اختار منهم من شاء وزكى عنه .

كَيْفِيَّةُ الزَّكَاةِ

عَلَى مَذْهَبِ الْأَمِّامِ مَالِكٍ

الإمام مالك

هو ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث
أبو عبد الله الأصمعي المدني الفقيه ، إمام دار الهجرة ، ولد
سنة ٨٩ هـ . حدث عن نافع ، والمقبري ونعيم المجر ، والزهرى
وعامر بن عبد الله بن الزبير ، وابن النكدر ، وعبد الله بن دينار
وخلق كثير ، حدث عنه أم لا يمحسون ، منهم ابن المبارك ،
والقطان وابن مهدي وابن وهب ، وخاتمة أصحابه أبو حذافة
السهمي ، ومناقبه أفردت بالتأليف ، ووفاته في صفر أو في ربيع
الأول عام ١٧٩ هـ وقبره في المدينة المنورة في بقيع الفرقد ،
رحمه الله تعالى ورضى عنه .

تعريفها

هي لغة التطهير والتماء قال تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ،
أَي طَهَّرَهَا مِنَ الْأَدْنَسِ ، ويقال زكا الزرع إذا نما وزاد ،
وشرما تملك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة ،
وسياتي بيان ذلك

حكمها ودليله

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس ، وفرض عين على
كل من تفرغت فيه الشروط الآتية :
وتدفرضت في السنة الثانية من الهجرة ونرضيتها معلومة
من الدين بالضرورة .

المؤمنين فرضيتها قال كتاب والسنة والإجماع ، قال تعالى :
« وَآتُوا الزَّكَاةَ » وقال تعالى : « وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ
وَالْمَحْرُومِ » وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مُبْنَى الْإِسْلَامِ عَلَى
خَمْسٍ ، أحسبت : فذكر منها وإيتاء الزكاة ، وقد اتفقت الأمة
على فرضيتها حتى صارت معارضة من الدين بالضرورة كما تقدم

شروطها

يشترط لوجوب الزكاة أمور : منها البلوغ فلا تجب على الصبي . ومنها العقل فلا تجب على المجنون . وتجب الزكاة في مال كل منهما ، ويجب على الولي إخراجها منه .
ومنها الإسلام^(١) فلا تجب على كافر ، سواء كان أصلياً أو مُرتدّاً ، وإذا أسلم المرتد فلا يجب عليه إخراجها لما مضى زمن ردّه .

وكما أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة فهو شرط لصحتها أيضاً لأن الزكاة لاتصح إلا بالنية والنية لاتصح من الكافر .
ومنها الملك التام ، وفيه تفصيل المذاهب^(٢) .

(١) الإسلام شرط للصحة لا للوجوب ، فتجب على الكافر وإن كانت لاتصح إلا بالإسلام ، وإذا أسلم فقد سقطت بالإسلام لقوله تعالى : « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » . ولا فرق بين الكافر الأصل والمرتد .

(٢) للملك التام هو أن يكون الشخص صاحب التصرف فيما ملك ، فلا زكاة على العبد بجميع أنواعه فيما ملك من المال ، لأن ملكه غير تام ولو كان مكاتباً ، لأن تصرفه ربما أدى إلى عجزه عن أداء دين الكتابة =

ومنها حولان الحول القمري على ملك النصاب ، وفيه تفصيل المذاهب^(١) .

= فيرجع رقيقاً ، وكذلك لازكاة على من كان تحت يده شيء غير مملوك له كالمرتهن . وأما المرأة فصداقتها مملوك لها ملكاً تاماً إلا أنها لا تزكية حال وجوده بيد الزوج ، وإنما يجب عليها زكاته بعد أن يمضي عليه حول عندها بعد قبضه . وأما للدين الذي بيده مال غيره وكان عيناً فإن كان عنده ما يمكنه أن يوفى الدين منه من عقار وغيره وجب عليه زكاة المال الذي بيده متى مضى عليه حول ، لأنه بالقدره على دفع قيمته من عنده أصبح مملوكاً له . أما إذا كان المال الذي عنده حرثاً أو ماشية أو معدناً فإن الدين لا تسقط زكاته ، ولا يتوقف وجوب الزكاة على أن عنده ما يوفى به الدين ، ولا زكاة في مال مباح لمعوم الناس كالزرع النابت وحده في أرض غير مملوكة لأحد فيكون الزرع لمن أخذه ولا تجب الزكاة فيه . وأما الموقوف على غير معينين كالفقراء ، أو على معينين فتجب زكاته على ملك الواقف ، لأن الوقف لا يخرج العين على الملك ، فلو وقف بستاناً ليوزع ثمره على الفقراء ، أو على معينين كبنى فلان وجب عليه أن يزكى ثمره متى خرج منه نصاب ، فإن خرج منه أقل من نصاب فلا زكاة إلا إذا كان عند الواقف ثمر من بستان آخر يكمل النصاب فتجب عليه زكاة الجميع .

(١) حولان الحول شرط لوجوب الزكاة في غير المعدن والركاز والحلث (الزرع والثمار) . أما هي فتجب فيها الزكاة ولو لم يحل عليها الحول كما يأتي تفصيله في كل من هذه الأنواع الثلاثة ، وإذا ملك نصاباً =

ومنها أن يبلغ المال المملوك نصاباً فلا تجب الزكاة إلا على مالك النصاب (والنصاب هو ما نصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة) . ويختلف النصاب باختلاف المال المزكي . وسيأتي بيانه عند ذكر كل نوع من الأنواع التي تجب فيها الزكاة .

ومنها الحرية فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً .
ومنها فراغ المال من الدين ، فمن كان عليه دين يستغرق النصاب ، أو ينقصه ، فلا تجب عليه الزكاة على تفصيل في المذاهب^(١) .

" من الذهب أو الفضة في أول الحول ثم نقص في أثنائه ثم ربح فيه ما يكمل النصاب في آخر الحول فتجب عليه الزكاة ، لأن حول الربح حول أصله ، وكذا لو ملك أقل من نصاب في أول الحول ثم أبحر فيه فربح ما يكمل النصاب في آخر الحول وجب عليه زكاة الجميع .

(١) من كان عليه دين ينقص النصاب وليس عنده ما يفي به من غير مال الزكاة مما لا يحتاج إليه في ضرورياته كدار السكنى فلا تجب عليه الزكاة في المال الذي عنده ، وهذا الشرط خاص بزكاة الذهب والفضة إذا لم يكونا من معدن أو ركاز . أما للاشية والحراث فتجب زكاتها على جميع الدين . وكذا للعدن والركاز .

ولا تجب الزكاة في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وسلاح الاستعمال وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب أو الفضة ، وكذا لا تجب في الجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد ونحوها إذا لم تكن للتجارة ، وكذا لا تجب في آلات الصناعة مطلقا ، سواء أبقى أثرها في المصنوع أم لا ، وكذا لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة ، سواء أكان مالكا من أهل العلم أم لا .

الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء : (الأول) النعم (وهي الإبل والبقر والغنم) . والمراد بها الأهلية ، فلا زكاة في الوحشية ، ولا في المتولد بين وحشي وأهلي ، سواء أكانت الأم أهلية أم لا . والمراد بالبقر ما يشمل الجاموس وبالغنم ما يشمل المعز . ولا زكاة في غير ما يبناه من الحيوان فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير والفهد والكلب المعلم

ونحوها إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتى.
بيانها . (الثانى) الذهب والفضة ولو غير مضروبين (الثالث)
عروض التجارة (الرابع) الممدن والركاز (الخامس) الزروع
والثمار . ولا زكاة فيما عدا هذه الأنواع الخمسة .

زكاة النعم

تجب الزكاة فى النعم بشرط أن تكون ساعة وأن تبلغ
نصاباً وفى بيان الساعة تفصل المذاهب .
أما النصاب فيختلف باختلاف النعم كالآتى^(١) :

زكاة الإبل

أول نصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت ففها شاة من الضأن
أو المعز كما يأتى بيانه وهكذا فى كل خمس شاة إلى عشرين
ففيها أربع شياه ، فإن بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض ،

(١) لا يشترط فى وجوب زكاة النعم السوم فتجب الزكاة فيها متى
بلغت نصاباً ، سواء أكانت ساعة أم معلوفة ، ولو فى جميع السنة .
وسواء أكانت عاملة أم غير عاملة .

وإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون ، فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة ، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون^(١) ، فإذا بلغت مائة وثلاثين تغير الواجب فيكون في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، وفي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة ، وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وهكذا يكون التفاوت بزيادة عشرة فعشرة .

وما بين كل فريضتين من جميع الفرائض المتقدمة معفو عنه لا زكاة فيه . مثلاً الخمس من الإبل فيها شاة والتسع فيها شاة أيضاً فلا شيء عليه في مقابلة الأربع الزائدة على أصل النصاب وهكذا . وبنت الخماض هي ما بلغت من الإبل سنة

(١) إذا بلغت الإبل مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين خير الساعى بين أن يأخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين إذا وجد الصنفان عند الزكاة أو فقدا . أما إذا وجد أحدهما فقط فإنه يتعين الإخراج منه ، ولا يكلف رب المال بإخراج النصف المفقود إذا رأى الساعى ذلك .

ودخلت في الثانية ، وبنت اللبون ما أتمت سنتين ودخلت في الثالثة ، والحقة ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة .
والجذعة ما أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة .
أما الشاة المجزئة ويان نوعها ففي ذلك تفصيل المذاهب^(١) .

زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون ، فإذا بلغتها ففيها تبعية أو تبعية ،
فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة ، فإذا زادت على ذلك ففي كل

(١) الشاة التي تجزى إخراجها في الزكاة لابد أن تكون جذعة ،
أو جذعا ، أو في كل منهما سنة تامة ، سواء كانت من الضأن أو للمز ،
إلا أنه في إخراج الواجب من أى الصنفين تفصيل يتلخص فيما يأتي : —
يتعين إخراج الشاة من الضأن إن كان أكثر غنم أهل البلد الضأن
ولو كانت غنم المزكى بخلاف ذلك ، فإن كان أكثر الغنم في بلد المزكى
هو المزكى فالواجب إخراج الشاة منه إلا إذا تبرع بإخراجها من الضأن
فيكفيه ذلك ويجبر الساعى على قبوله ، فإن تساوى الضأن والمز فى البلد
خير الساعى فى أخذ الشاة من الضأن أو المز . ويجب أن تكون الشاة
التي يخرجها سليمة من العيوب ، فلا يجزى إخراج المعيبة إلا إذا رأى
الساعى أنها أنفع للفقراء لكثرة لحمها مثلا فيجزى إخراجها ، لكن
لا يجبر المالك على دفعها .

ثلاثين تبيع أو تبيعة ، وفي كل أربعين مسنة ، ففي الستين
تبيعان أو تبيعتان ، وفي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين
مستنان ، وفي التسعين ثلاثة أتبة ، وفي المائة مسنة وتبيعان ،
وفي مائة وعشرة مستنان وتبيع ، وفي مائة وعشرين الواجب
أربعة أتبة أو ثلاث مسنات^(١) . وهكذا وما بين الفريضتين
مفقو عنه ولا زكاة فيه . والتبيع ما أوفى سنة ودخل في
الثانية^(٢) . والمسنة ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة^(٣) .

زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة من الضأن أو المعز
بالسن التي تقدم بيانها ، إلا أنه إذا كانت الغنم ضأنًا تعين
الإخراج منها ، وإن كانت معزًا فالإخراج من المعز ، وإن

(١) في مائة وعشرين أربعة أتبة أو ثلاث مسنات يغير أخذ الزكاة
في أخذ أيهما شاء إذا وجد الصنفان أو قدا معاً ، فإذا وجد أحدهما فقط
عند السالك تعين الأخذ منه ، وليس لأخذ الزكاة جبره على شراء
الصنف الآخر .

(٢) التبيع هو ما أوفى السنتين ودخل في الثالثة .

(٣) المسنة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة .

كانت النعم ضائعاً ومعزاً ، فإن كان الغالب أحدهما فالشاة
المخرجة تكون منه ، وإن تساويا مثل أن يكون عنده عشرون
من الضأن وعشرون من المعز خير الساعى فى أخذ الشاة من
أى الصنفين شاء . فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ، ففيها
شاتان ، فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه ، وفى
أربعمائة شاة أربع شياه ، وما زاد فى كل مائة شاة ، وما بين
الفريضتين مغفول عنه فلا زكاة فيه .

زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة فى الذهب والفضة إذا بلغا النصاب ، ونصاب
الذهب عشرون مثقالاً ، وهو الدينار . ويساوى بالعملة المصرية
أحد عشر جنيهاً مصرياً ونصفاً وربما وثمناً . وقيمة ذلك
بالتقروش المصرية ١١٨٧٥ قرش . وقيمة النصاب بالحنية
الإنجليزية اثنا عشر جنيهاً وثمان جنيهاً إنجليزي . وقيمة النصاب
بالبنوتو خمسة عشر بنتو وخمسة خمس . وقيمة النصاب من المجر
خمسة وعشرون مجراً وثمانية أنساع . وقيمة النصاب من

البندق خمسة وعشرون بندقاً ونصف بندق . ويجب أن يخرج مالك النصاب من الذهب ربع العشر زكاة له بالشروط المتقدمة . ونصاب الفضة مائتا درهم . وتساوى بالريال المصري ستة وعشرين ريالاً مصرياً وتسعة قروش وثلاثي قرش . ويساوى بالقروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين قرشاً وثلاثين ، فمن ملك نصاباً منها وجب عليه إخراج رُبع العشر زكاة له ، ولا فرق بين أن يكون الذهب والفضة مضرويين أو غير مضرويين . وهذا في غير الحلي ، أما الحلي ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

(١) الحلي المباح كالسوار للمرأة ، وقبضة السيف المعد للجهاد ، والسن والأنف للرجل لا زكاة فيه إلا في الأحوال الآتية : —
أولاً : أن يتكسر بحيث لا يرجى عوده إلى ما كان عليه إلا بسبك مرة أخرى .

ثانياً : أن يتكسر بحيث يمكن عوده بدون السبك مرة أخرى ، ولكن لم ينو مالكه إصلاحه .

ثالثاً : أن يكون معداً لنوائب الدهر وحوادثه لا للاستعمال .

رابعاً : أن يكون معداً لمن سيوجد للمالك من زوجة وبنت مثلاً .

خامساً : أن يكون معداً لصدّق من يريد أن يتزوجها أو يزوجه الولد

سادساً : أن ينوى به التجارة ، ففي جميع هذه الأحوال تجب فيه الزكاة

زكاة الدين

من كان له دين عَلَى آخر يبلغ نصاباً وحال عليه الحول واستكمل الشرائط المتقدمة ، ففي زكاته تفصيل في المذاهب^(١)

= وأما الحلى المحرم كالأواني والمروود والكحلة فتجب فيه الزكاة بتفصيل . والمتبر في زكاة الحلى الوزن لا القيمة .

(١) من ملك مالا بسبب ميراث ، أو هبة ، أو صدقة ، أو صدق ، أو خلع ، أو بيع عرض مقتنى كان باع متاعاً ، أو عقاراً ، أو أورش جنابة (تمويض) ولم يضع عليه يده ، بل بقي ديناً له عند واضع اليد ، فإن هذا الدين لا تجب فيه الزكاة إلا بعد أن يقبضه ويمضى عليه حول من يوم قبضه . مثال ذلك : رجل ورث مالا من أبيه وعينت له المحكمة حارساً قبل أن يقبضه لسبب من الأسباب ، واستمر ديناً له أعواماً كثيرة فإنه لا يطالب بزكاته في كل هذه الأعوام ولو أخره فراراً من الزكاة ، فإذا قبضه ومضى عليه حول بعد قبضه وجبت عليه زكاة ذلك الحول ومحتسب من يوم القبض .

ومن كان عنده مال مقبوض بيده وأقرضه لغيره وبقي عند المدين أعواماً كثيرة فإنه تجب عليه زكاة عام واحد إلا إذا أخره قصداً فراراً من الزكاة فإنه تجب عليه زكاته في كل الأعوام التي قصد تأخيرها فيها ، ومحتسب عام زكاة هذا المال من يوم الملك ، أو من يوم تزكيته إن كان قد زكاه قبل إقرضه ، فإذا ملك شخص مالا ومكث معه ستة أشهر ثم أقرضه لآخر فكث عنه ستة أشهر أخرى فإنه تجب فيه الزكاة عن هذا =

== الحول ، لأنه يحسب من يوم الملك . أما إذا مكث بيده سنة ثم زكاه وأقرضه لآخر فإن الحول يحسب من يوم تزكيته . وإنما تجب الزكاة في هذا الدين بشروط أربعة : —

أولا : أن يكون أصله (وهو ما أعطاه للدين) عينا (ذهباً أو فضة) أو عرض تجارة لمحتكر (التاجر المحتكر هو الذي لا يبيع ولا يشتري بالسعر الحاضر وإنما يحبس السلع عنده رجاء ارتفاع الأسواق) . مثال ما أصله عين أن يكون عنده عشرون جنيناً فيسلفها لغيره . ومثال ما أصله عرض تجارة لمحتكر أن يكون عنده ثياب للتجارة (وهو محتكر) فيبيعها لغيره بعشرين جنيناً مؤجلة إلى عام أو أكثر ، فإن كان أصل الدين عرضاً للفتنة ولم ينو به التجارة ، كما إذا كان عنده دار اتخذها لسكناه ثم باعها بأربعمائة جنين مؤجلة عاماً أو أكثر فلا تجب عليه زكاة ثمنها إلا إذا قبض منه نصيباً فأكثر ومضى على القبض من يوم قبضه عام فيزكي ذلك القبض لاغير ، وإن كان أصل الدين عرض تجارة لتاجر مدير (وهو الذي يبيع ويشتري بالسعر الحاضر) فإنه يركى الدين كل عام بإضافته إلى قيم العروض التي عنده وإلى ما باع به من الذهب والفضة على ما يأتي في زكاة التجارة .

ثانياً : أن يقبض شيئاً من الدين على التفصيل الآتي ، فإن لم يقبض منه شيئاً فلا زكاة عليه إلا في دين تجارة المدير على ما يأتي :

ثالثاً : أن يكون القبض ذهباً أو فضة ، فإن قبض عروضاً كثياب وقح فلا تجب عليه الزكاة إلا إذا باع هذه العروض ومضى حول من يوم قبض العروض فيزكي الثمن حينئذ ، وهذا إذا كان تاجراً محتكراً ، فإذا ==

أما الأوراق المالية (البنكوت) ، ففيها اختلاف المذاهب^(١).

== كان مديراً زكى قيمة العروض كل عام ولو لم يبعها ، وإذا لم يكن تاجراً أصلاً بأن قبض عروضاً لقيمة ثم باعها لحاجة فإنها تجب زكاتها عليه إذا مضى عليه حول من يوم قبض ثمنها .

رابعا : أن يكون القبض نصاباً على الأقل ولو قبضه لعدة مرات ، أو يكون للقبض أقل من نصاب ، ولكن عنده ما يكمل النصاب من ذهب أو فضة حال الحول عليهما ، أو كانا من المعدن لأن المعدن لا يشترط في زكاة المستخرج منها حلول الحول كما تقدم ، فلو قبض من دينه نصاباً زكاه دفعة واحدة ثم يزكى للقبض بعد ذلك ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ، إلا أن مبدأ الحول في المستقبل مختلف ، فلو النصاب للقبض أولاً من يوم قبضه وحول الدفع للقبوضة بعد ذلك من يوم قبض كل منها . أما إذا كان القبض أولاً أقل من نصاب ولم يكن عنده ما يكمل النصاب فلا يزكى إلا إذا تم القبض نصاباً بدفع أخرى . ويعتبر حول المجموع من يوم التمام ثم ما يقبضه بعد التمام يزكاه قليلاً أو كثيراً ، ويعتبر حوله في المستقبل من يوم قبضه .

(١) أوراق البنكوت وإن كانت سندات دين إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً ، وتقوم مقام الذهب في التعامل فتجب فيها الزكاة بشروطها .

زكاة عروض التجارة

عروض التجارة جمع عرض (سكون الراء) وهو ما ليس
بنقد (ذهب أو فضة^(١)). وتجب فيها الزكاة (رُبْع الثمر)
بشروط وكيفية مفصلة في المذاهب^(٢). وإنما تجب الزكاة

(١) عرض التجارة ما ليس بنهب ولا فضة مضروبين فيدخل فيه
الحلى الذى اتخذ للتجارة .

(٢) تجب زكاة عروض التجارة مطلقا ، سواء كان التاجر محتكراً
أو مديراً (وقد سبق بيانها في زكاة الدين) بشروط خمسة وبكيفية
مخصوصة : (الأول) أن يكون العرض مما لاتعلق الزكاة بعينه كالثياب
والكتب ، فإن تعلقت الزكاة بعينه كالحلى من الذهب أو الفضة وكالملاشية
(الإبل والبقر والغنم) وجبت زكاته بالكيفية المتقدمة في زكاة النعم
والذهب والفضة إن باع نصاباً ، فإن لم يبلغ نصاباً تكون الزكاة في قيمته
بكيفية العروض . (الثاني) أن يكون العرض مملوكاً بمبادلة حالية كشراء
وإجارة لا مملوكاً بإرث ، أو خلع أو هبة ، أو صدقة مثلاً ، فإنه إذا ملك
شيئاً بسبب ذلك ثم نوى به التجارة فإنه إذا باعه يستقبل بثمنه حولا
من يوم قبض الثمن ، لا من يوم ملكه ، وإذا لم يبعه فلا يقوم عليه
ولا زكاة فيه ولو كان مديراً . (الثالث) أن ينوى بالعرض التجارة
حال شرائه سواء نوى التجارة فقط ، أو نوى معها الاستئلال أو الانتفاع
بنفسه . مثال ذلك : أن يشتري للتجارة بيتاً ونوى مع ذلك أن يكرمه
أو يسكنه ريثما يظهر فيه ربح فيبيعه فتجب زكاته في كل هذه الأحوال =

في قيمتها لا في عينها ، ويضم عند التقويم بعضها إلى بعض

== على التفصيل الآتي في كيفية زكاة العروض . وأما إذا اشترى عرضا ونوى به الاستغلال أو الاقتناء لينتفع به بنفسه ، أو لم ينو شيئا فلا تجب زكاته . (الرابع) أن يكون ثمنه عينا أو عرضا امتلكه بمعاوضة مالية . وأما إذا كان ثمنه عرضا ملكه بهية أو إرث مثلا فلا زكاة فيه ، بل إذا باعه بعد استئجيل بثمنه حولا من يوم قبضه . (الخامس) أن يبيع من ذلك العرض بنصاب من الذهب أو الفضة إن كان محتكرا ، أو بأى شيء منهما ولو درهما إن كان مدبرا ، فإن لم يبيع المحتكر بنصاب من النقدين ، أو لم يبيع المدير بشيء منهما فلا تجب الزكاة إلا إذا كان عند المحتكر ما يكمل النصاب منهما من مال استفاده بإرث مثلا وحال عليه الحول ، أو من معدن وإن لم يحل الحول عليه فتجب عليه زكاة الجميع .

وأما كيفية زكاة عرض التجارة ، فإن كان التاجر محتكرا فيزكى ما باع به من النقدين مضموما إلى ما عنده منها لسنة واحدة فقط ، ولو أقامت العروض عنده أعواماً والديون التي له من التجارة لا يزكيها إلا إذا قبضها فيزكيها لعام واحد فقط ، وإن كان مدبرا فإنه يقوم في كل عام ما عنده من عروض التجارة ولو كسد سوقها وأقامت عنده أعواماً ثم يضم قيمتها إلى ما عنده من النقدين ويزكى الجميع . وأما الديون التي له من التجارة ، فإن كانت نقداً حل أجله ، أو كان حالا ابتداء وكان مرجواً خلاصه ممن هو عليه في الصورتين فإنه يعتبر عدده ويضمه إلى ما تقدم ، وإن كان الدين عرضا أو نقداً مؤجلا وكان مرجواً خلاصه أيضا فإنه يقومه ويضم القيمة لما تقدم ويزكى الجميع ، وكيفية تقويم النقد ==

ولو اختلفت أجناسها كثياب ونحاس كما يضم الربح الناشئ

= المؤجل أنه يقوم بعرض ثم العرض بذهب أو فضة حاليين، مثلاً إذا كان له عشرة جنيهات مؤجلة يقال ما مقدار ما يشتري بهذه العشرة جنيهات المؤجلة من الثياب مثلاً ، فإذا قيل خمسة أثواب قيل : وإذا بيعت هذه الخمسة بذهب أو فضة حالة فيكم تباع ؟ فإذا قيل بثمانية جنيهات اعتبرت هذه الثمانية قيمة للعشرة المؤجلة وضمت لما عنده من النقود وقيمة العروض ، فإذا بلغ المجموع نصاباً زكاه وإلا فلا . وأما إذا كان الدين على معلم لا يرجى خلاصه منه فلا تجب عليه زكاته إلا إذا قبضه من المدين فإذا قبضه زكاه لعام واحد فقط ، وكذا حكم الدين السلف فإنه يزكى لعام واحد فقط بعد قبضه ، ويستبر مبدأ حول المدين من الوقت الذي ملك فيه الثمن الذي اشترى به عروض التجارة إن لم تجر فيه الزكاة ، فإن جرت الزكاة في عيه فحوله من يوم ملك الأصل أو زكاته إذا كان دون نصاب كما سبق ولو تأخر وقت الإدارة عن ذلك على الراجح . وأما المحتكر فمبدأ حوله يوم ملك الأصل ، أو زكاته إن كان قد زكاه قولاً واحداً ، ولا يقوم على المير الأواني التي توضع فيها سلع التجارة ولا آلات العمل . وإذا كان التاجر محتكراً لبعض السلع ومديراً للبعض الآخر فالزكاة فيها تفصيل يتلخص فيما يلي . إن كان ما فيه الإدارة مساوياً لما فيه الاحتكار زكى الأول على حكم الإدارة ، يعنى يقوم به كل عام ، وزكى الثاني على حكم الاحتكار ؛ يعنى يزكى منه بعد قبضه لعام واحد فقط ، وكذا إن كان لأقل من الإدارة وإن أكثر للاحتكار ، فكل منهما على حكمه للتقدم (أى للدريقره كل عام وغيره يشتر بركاته البيع وقبض الثمن) . وأما إذا

عن التجارة إلى أصل المال في الحول ، وكذلك المال الذي استفاده من غير التجارة ، وفي ذلك تفصيل المذاهب^(١)

== كان الأكثر للإدارة فيقوم الجميع كل عام تظلياً لجانب الإدارة على الاحتكار . ويكفي في تقويم العروض واحد ، ولا يشترط التعدد ، لأن ذلك ليس من قبيل الشهادة ، بل هو من قبيل الحكم والحاكم لا يجب أن يكون متعدداً .

(١) الربح ، وهو النائي عن التجارة بالمال يضم لأصله ، وهو المال الذي نشأ عنه في الحول ولو كان الأصل أقل من نصاب ، فلو كان عنده عشرة دنانير في الحرم أبحر فيها من ذلك التاريخ فصارت في رجب عشرين ديناراً ، ثم استمرت إلى الحرم من العام التالي وجب عليه زكاة الجميع لأن الربح يعتبر كامناً في أصله فكأنه موجود عند وجوده ، فذلك ضم إليه مطلقاً ولو كان الأصل دون نصاب . وأما المال المستفاد بدون تجارة كالإرث والهبة فإنه لا يضم إلى ما عنده من المال في الحول ولو كان المدة نصاباً ، بل يستقبل به حولا جديداً من يوم ملكه ، فمن كان عنده نصاب من الذهب مثلاً ملكه في محرم ثم استفاد في رجب عشرة دنانير فإنه إذا جاء الحرم زكى النصاب ، ثم إذا جاء رجب ثاني عام زكى الشرة ، ففي زكاة العين (الذهب والفضة) فرق بين الربح وغيره . أما زكاة الماشية فإن كان عنده ماشية وكانت نصاباً ثم استفاد ماشية أخرى بشرأ أو هبة سواء أكان المستفاد نصاباً أم لا ، فإن الثانية تضم للأولى وتزكى على حولها ، فإن كانت الأولى أقل من نصاب فلا تضم الثانية لها ولو كانت الثانية نصاباً ويستقبل بها حولا من يوم حصول الثانية . وأما إن حصلت العائلة بولادة الأمهات فحولها حولهن ، وإن كانت الأمهات أقل من نصاب ، لأن النتاج يقدّر كامناً في أصله فحوله حوله .

وإذا كان الذهب أو الفضة منشوشاً فلا زكاة فيهما حتى يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الخالصين نصاباً^(١).

المعادن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكمها تفصيل في المذاهب^(٢).

(١) الذهب والفضة المنشوشان إن راجا في الاستعمال رواج الخالص من النش وجبت زكتهما كالخالص سواء ، وإن لم يروجا في الاستعمال كرواج الخالص ، فلما أن يبلغ الصافي فيهما نصاباً أولاً ، فإن بلغ نصاباً زكى الخالص وإلا فلا .

(٢) المعدن هو ما خلقه الله تعالى في الأرض من ذهب ، أو فضة ، أو غيرهما كالنحاس والرصاص واللغرة والكبريت ، فهو غير الركاز الآتي بيانه . وحكمه أنه يجب زكاته إن كان من الذهب أو الفضة بشروط الزكاة السابقة من الحرية والإسلام وبلوغ النصاب . وأما مرور الحول فلا يشترط كما تقدم . وفي اشتراط الحرية والإسلام وعدم اشتراطهما قولان صحيحان ، فحق أخرج نصاباً من ذهب أو فضة في مرة أو مرات وجبت الزكاة ويضم المخرج ثانياً لما استخرج أولاً متى كان العرق واحداً ثم ما يخرج بعد تمام النصاب تجب فيه الزكاة أيضاً ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ، فإن تعدد العرق فإن كان ظهور العرق الثاني قبيل انقطاع العمل في الأول كان العرقان كعرق واحد ، فيضم ما خرج من أحدهما للآخر ، فحق بلغ المجموع نصاباً زكاه وإلا فلا ، وإن كان ظهور العرق =

== الثاني بعد انقطاع العمل في الأول اعتبر كل على حدته ، فإن بلغ المخرج منه نصيباً زكاه ، وإلا فلا ، ولو كان مجموع الخارج منها نصيباً ، وكما لا يضم عرق إلى آخر لا يضم معدن إلى آخر فلا بد أن يكون الخارج من كل نصيباً على حدته . والزكاة الواجبة في المعدن هي ربع الشرو ومصرفها مصرف الزكاة الآتي بيانه ، وهو الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » الآية . ويستثنى من ذلك ما يسمى بالنردة ، وهي القطعة الخالصة من الذهب والفضة التي يسهل تصفيتها من التراب فيجب فيها الخمس ويصرف في مصارف الغنائم ، وهو مصالح المسلمين ، ولا يختص بالأصناف الثمانية ولو لم يبلغ الخارج نصيباً ، وإنما يجب الخمس في النردة إذا لم يخرجها من الأرض إلى نفقة عظيمة في الحصول عليها ، أو عمل كبير ، وإلا ففيها رُبع الخمر يصرف في مصارف الزكاة ولو لم تبلغ النردة نصيباً ولو كان يخرجها عبداً أو كافراً . وأما معادن غير الذهب كالنحاس والقصدير فلا يجب فيها شيء إلا إذا جعلت عروض تجارة فيجوز فيها تفصيل زكاة عروض التجارة السابق . وأما الركاز فهو ما يوجد في الأرض من دنانير أهل الجاهلية من ذهب أو فضة أو غيرها ، ويعرف ذلك بعلامة عليه ، فإذا شك في الدفون هل هو لجاهلي أو غيره حمل على أنه لجاهلي . ويجب في الركاز إخراج خمسة ، سواء كان ذهباً أو فضة أو غيرها ، وسواء وجدته مسلم أو غيره ، حُرّاً كان الواجد أو عبداً ، ويكون الخمس كالغنائم يصرف في المصالح العامة إلا إذا احتاج الحصول على الركاز إلى عمل كبير أو نفقة ==

.

== عظيمة فيكون الواجب فيه ربع العشر ويصرف لمصارف الزكاة .
ولا يشترط في الواجب في الركاز في الحالين بلوغ النصاب والباقي من
الركاز بعد إخراج الواجب يكون للمالك الأرض التي وجد فيها إن كان قد
ملكها يارث أو بإحياء لها ، فإن ملكها بشراء أو هبة مثلاً فالباقي
يكون للمالك الأول وهو البائع له ، أو الواجد . فإن لم تكن الأرض
مملوكة لأحد فالباقي يكون لواجد الركاز . وأما ما يوجد في الأرض مما
دفنه للسلون ، أو أهل الذمة من الكفار فإنه يكون لهم متى عرف للمالك
أو ورثته ، وإن لم يعرف مستحقه فيكون كاللقطة يعرف عامماً ثم يكون
لواجده إلا إذا قامت القرائن على أن هذه الدفائن قد توالى عليها عصور
ردهور بحيث لا يمكن معرفة ملاكها ولا ورثتهم فلا تعرف حينئذ وتكون
من قبيل المال الذي جهلت أربابه فيوضع في بيت مال المسلمين ويصرف
في للمصالح العامة . ومثل دفائن الجاهلية أموالهم التي توجد على ظهر
الأرض أو بساحل البحر فيجب فيها الخمس والباقي لمن وجدها ، ولا شيء
في يدهغه البحر كخبر وؤلؤ وسرجان ويسر ، بل يكون لمن يجده إلا إذا
علم أنه سبق ملكه لأحد من أهل الجاهلية أو غيرهم فبكون كالركاز
واللقطة على ما تقدم من التفصيل .

زكاة الزروع والثمار

ثبتت فرضيتها زيادة على ما تقدم من الدليل العام بدليل خاص من الكتاب والسنة . قال تعالى : « وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » . وقال صلى الله عليه : « ما سقت السماء ففيه العشر وما سقى غرب (دلو) أو دالية (دولاب) ففيه نصف العشر » وهذا الحديث قد بين ما أجلته الآية الكريمة المذكورة . وأما شروطها فهي شروط الزكاة العامة المتقدمة ولها شروط أخرى وأحكام مفصلة في المذاهب ^(١) .

(١) تجب زكاة الحرت (الزروع والثمار) ويتعلق الوجوب بها من وقت الطيب ، وهو بلوغ الزرع أو الثمر حد الأكل منه . قال مالك رضى الله عنه : إذا أزهى التخل ، وطاب الكرم ، واسود الزيتون أو قارب ، وأفرك الزرع واستغنى عن اللاء وجبت فيه الزكاة ؛ وحيث إن الزكاة وجبت فيها من حين الطيب فكل ما أكل من الحب وهو فريك أو من البلح وهو بسر ، أو من العنب بعد ظهور الحلاوة فيه يجب وتحري زكاته ، وإذا أخرج زكاته منه إذ ذاك أجزأه . وكذلك يجب ما يرميه الهواء إن أمكن جمعه والانتفاع به ، أو يهديه ، أو ي تلف به الثوب ، أو يستأجر به الحصاد أو غيره ، ولا يحسب ما يأكله الطير أو الجراد ، وما تلف بسبب حر أو برد وكل جائحة صماوية . وكذا =

== لا يحسب مائاً كله الدابة في حال درسها . ويشترط في وجوب الزكاة بلوغ الحرث نصاباً . ونصاب الحرث خمسة أوسق لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق » . وقدر النبي صلى الله عليه وسلم الوسق بستين صاعاً بصاع المدينة في عهده ، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالرطل العراقي وبالكيل أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ والمد ثلاث قبح بالقدح المصري فيكون الصاع قدحا وثلاثاً . وقدر النصاب بالكيل المصري بأربعة أمداد ووبية (كيلتين) . ويقدر الجفاف للأوسق إن كانت غير جافة بالفعل ولا يحسب منها الحشف وتعتبر خالصة من القشر الذي تخزن بدونه كقشر القول الأعلى . أما القشر الذي تخزن فيه كقشر حب القول فلا يعتبر الخالص منه ، وإنما تجب الزكاة في الحبوب والثمار إذا حصلت من الإنبات أو غرس الشخص سواء أكانت الأرض خراجية أم لا . أما ما نبت بنفسه في الجبال أو في الأرض للباحة فلا زكاة فيه ومن سبق إلى شيء منها ملكه . وتجب الزكاة في عشرين نوعاً وهي : القمح ، والشعير ، والسمات (نوع من الشعير لا تشر له) ، والعلس (وهو نوع من القمح تكون الحبتان منه في قشرة واحدة ، وهو طعام أهل صنعاء باليمن) ، والأرز ، والدخن ، والذرة ، والقطاني السبعة ، وهي : القول ، والثويا ، والحمص ، والعدس ، والترمس ، والبسيلة ، والجلبان) ، وذوات الزيوت الأربعة وهي : الزيتون ، والحمص ، والقرطم ، وحب التفجل الأحمر) . ونوعان من الثمار ، هما : التمر ، والزبيب ، ولا زكاة في غيرها إلا أن تكون عروض تجارة فتزكى قيمتها على ما تقدم .

== والواجب إخراجه هو نصف العشر من الحب أو التمر أوزيت ماله زيت متى بلغ الحب نصاباً وإن لم يبلغه الزيت وإنما يجب نصف العشر إن سقى بالآلات ، فإن سقى بالمطر أو السبح فالعشر ، ولو اشترى المطر ممن نزل بأرضه ، أو أتقى عليه حتى أوصله لأرضه من غير آلة رافعة ففيه العشر أيضاً وإن سقى بالآلة وبغيرها نظر للزمن ، فإن تساوت مدة السقين أو تقاربت أخرج عن النصف العشر وعن النصف الآخر نصف العشر فيخرج عن الجميع ثلاثة أرباع العشر ، فإن كانت مدة أحدهما الثلث أو قريباً منه قليل يعتبر الأكثر فيزكى الكل عن حكمه ، وقيل ينظر لكل واحد على حدة ، فإذا كان السقى في ثلثي اللدة بدون آلة وفي ثلثها بالآلة أخرج عن ثلثي الحارج العشر وعن ثلثه نصف العشر ، وعلى القول الأول يخرج عن الكل العشر . ويضم بعض الأنواع إلى بعض على الوجه الآتي :

القطاني السبعة المتقدمة جنس واحد في الزكاة تضم أنواعه بعضها إلى بعض ، فإذا حصل من مجموعها نصاب فأكثر وجبت زكاة الجميع ويخرج من كل نوع القدر الذي يخصه والقمح والشعير والسلت في باب الزكاة جنس واحد كذلك ، فإن اجتمع منها نصاب وجبت زكاة الجميع وأخرج عن كل نوع ما يخصه . وشرط الضم من كل ما ذكر أن يزرع للضموم قبل استحقاق حصاد المضموم إليه وإلا لم يضم إليه . وأن يبقى من حب الأول إلى وجوب زكاة الثاني ما يكملان به نصاباً . وأما الذي لا يضم بعضه إلى بعض فهو باقي الأنواع العشر من السابعة كالأرز والذرة ==

.

==والطلس والتمر والزبيب فكل واحد منها ينظر إليه وحده ، فإن حصل منه نصاب وجبت زكاته وإلا فلا ، فلا يضم أرز لندرة ، ولا تمر لزيب ، كما لا يضم قول إلى قح ، ولا عنب إلى شعير مثلاً . وأما أصناف النوع الواحد كالتمر فيضم بعضها إلى بعض ، فإذا كان عنده صنفان من التمر جيد وردىء واجتمع منهما نصاب واحد يزكى الجميع وأخرج من كل بقدره فإن اجتمع النصاب من جيد ومتوسط وردىء أخرج زكاة الجميع من المتوسط ، فإن أخرجهما من الجيد كان أفضل ولا يجوز الإخراج من الردىء لاعتنه ولا عن غيره . وإذا بدا صلاح البلح باحمراره أو اصفراره ، أو بدا صلاح العنب بحلاوته واحتاج المالك للأكل منه ، أو بيعه ، أو إهدائه فعليه أن يقدره أولاً بواسطة عدل عارف ما على الأشجار والنخيل من العنب والبلح إذا جف كل منهما بأن صار البلح تمراً والعنب زيباً ، ويكون التقدير لشجرة شجرة ، وبعد ذلك يتصرف فيه كيف يشاء ، فإذا بلغ مقدار الزبيب أو التمر نصاباً زكى إن كان كل منهما بما شأنه الجفاف واليبس وإلا أخرج الزكاة من الثمن إن باعه ، ومن القيمة إن لم يبعه فيخرج عشر الثمن أو القيمة أو نصف عشرهما كما سبق من بلغ الحب بالتقدير نصاباً ولو لم يبلغه بالثمن ولا القيمة ، وكذا الحكم في كل زرع وتمر شأنه عدم الجفاف ولو لم يكن محتاجاً إلى بيعه أو أكله فيخرج عنه من ثمنه إن باعه ، ومن قيمته إن لم يبعه ، وذلك كالقول للسقاوى ورطب مصر وعنها . والزيتون الذى لا زيت له تخرج من ثمنه أو قيمته إن بلغ الحب نصاباً .

مصرف الزكاة

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى :
 « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا
 وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ
 السَّبِيلِ » . وفي تعريف كل واحد من هؤلاء الأصناف
 وما يتعلق بذلك من الأحكام تفصيل في المذاهب ^(١) .

(١) الفقير هو من يملك من المال أقل من كفاية العام فيعطى منها
 ولو ملك نصيبا وتجب عليه زكاة هذا النصاب ، وليس من الفقير من
 وجبت نفقته على غيره متى كان ذلك الغير غنيا قادراً على دفع النفقة ،
 فلا يجوز أن يعطى الزكاة لوالده الفقير ولو لم ينفق عليه بالفعل لأنه قادر
 على أخذ نفقته منه برفع الأمر للحاكم . وأما إذا كان شخص ينفق على
 فقير تطوعاً بدون أن تجب عليه نفقته فإنه يجوز أن يصرف الزكاة له ،
 ومتى كانت له حرفة يتحصل منها على ما يكفيه . أو له مرتب كذلك ،
 فلا يجوز إعطاؤه من الزكاة ، فإن كان المرتب لا يكفيه أعطى من الزكاة
 بقدر كفايته . والمسكين من لا يملك شيئاً أصلاً ، فهو أحوج من الفقير .
 ويشترط في الفقير والمسكين ثلاثة شروط : الحرية ، والإسلام ، وأن
 لا يكون كل منهما من نسل هاشم بن عبد مناف إذا أعطوا ما يكفيهم
 من بيت المال وإلا صح إعطاؤهم حتى لا يضر بهم الفقر . وأما بنو المطلب
 أخى هاشم فليسوا من آل النبي صلى الله عليه وسلم فتحل لهم الزكاة . =

== وأما صدقة التطوع فتحل لبني هاشم وغيرهم . والمؤلفة قلوبهم هم كفار يعطون منها ترغيباً في الإسلام ولو كانوا من بني هاشم . وقيل هم مسلمون حديثو عهد بالإسلام فيعطون منها ليتمكن الإيمان في قلوبهم ، وعلى القول الثاني فحكمهم باق لم ينسخ فيعطون من الزكاة الآن . وأما على التفسير الأول ففي بقاء حكمهم وعدمه خلاف ، والتحقيق أنه إذا دعت حاجة الإسلام إلى استتلاف الكفار أعطوا من الزكاة وإلا فلا . والعامل على الزكاة كالساعي والكاتب والفرق والذي يجمع أرباب اللواشى لتحصيل الزكاة منهم ويسمى العامل منها ولو غنياً ، لأنه يستحقها بوصف العمل لا لفقر ، فإن كان فقيراً استحق بالوصفين . ويشترط في أخذه منها أن يكون حراً مسلماً غير هاشمي . ويشترط في صحة توليته عليها أن يكون عدلاً عارفاً بأحكامها فلا يولى كافر ولا فاسق ولا جاهل بأحكامها ، وإذا ولى السلطان عاملاً عبداً أو هاشمياً نفقت توليته ، ويعطى الأجرة من بيت المال لمن الزكاة . ﴿ وفي الرقاب ﴾ : الرقبة رقيق مسلم يشتري من الزكاة ويعتق ويكون ولاؤه للمسلمين . فإذا مات ولا وارث له وله مال فهو في بيت مال المسلمين . والغارم هو المدين الذي لا يملك ما يوفى به دينه فيوفى دينه من الزكاة ولو بعد موته ، وشرطه الحرية والإسلام وكونه غير هاشمي ، وأن يكون تدابنه تغير فساد كشرب خمر وإلا فلا يعطى منها إلا أن يتوب . ويشترط أن يكون الدين لآدمي . فإن كان لله كدين الكفارات فلا يعطى من الزكاة لسداده . والمجاهد يعطى من الزكاة إن كان حراً مسلماً غير هاشمي ولو غنياً . ويلحق به الجاسوس ولو كافراً ، فإن كان الجاسوس مسلماً فشرطه أن يكون حراً غير هاشمي . ==

== وإن كان كافراً فشرطه الحرية فقط . ويصح أن يشتري من الزكاة سلاح وخيل للجهاد ، ولكن ثقة الحيل من بيت المال . وابن السبيل هو الغرب المحتاج لما يوصله لوطنه فيعطى من الزكاة إن كان حراً مسلماً غير هامى ، ولا عاصياً بسفوره كقاطع الطريق ، ومتى استوفى الشروط أخذ ولو غنيا يلبه إن لم يجد من يسلفه ما يوصله إليها وإلا فلا يعطى كمن قد أحد الشروط . ويجب في الزكاة أن ينوى غرضها أن هذا القدر للمعطى زكاة ، وتكون النية عند تفريقها إن لم ينو عند العزل ، فإن نوى عند عزل مقدّر الزكاة أنه زكاة كفاه ذلك ، فإن تركت النية أصلاً فلا يستد بما أخرجه من الزكاة . ولا يلزم إعلام الأخذ بأن ما أخذه هو من الزكاة ، بل يكره لما فيه من كسر قلب الفقير . ويتعين تفرقة الزكاة بموضع الوجوب أو قربه . ولا يجوز نقله إلى مسافة قصر فأكثر إلا أن يكون أهل ذلك للموضع أشد حاجة من أهل محل الوجوب فيجب نقل الأكثر لهم وتفرقة الأقل على أهلهم . وأجرة نقلها من بيت مال المسلمين ، فإن لم يوجد بيت مال يبت واشترى مثلها بالمحل الذي يراد النقل إليه ، أو فرق ثمنها بذلك المحل على حسب الصلحة . وموضع الوجوب هو مكان الزروع والثمار ولو لم تكن في بلد المالك ومحل المالك . هذا في العين . وأما للماشية فموضع وجوبها محل وجودها إن كان هناك ساع وإلا فمحل المالك ، ولا يجب تعميم الأصناف الثمانية في الإعطاء ، بل يجوز دفعها ولو لواحد من صنف واحد إلا العامل ، فلا يجوز دفعها كلها إليه إذا كانت زائدة على أجرة عمله .

صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر . أمرنا بها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة . وقد كان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل يوم الفطر ويأمر بإخراجها ، فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر يوم أو يومين فقال : « أدوا صاعاً من بر أو قح أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير » . وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذاهب ^(١) .

(١) زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر عليها في وقت وجوبها سواء كانت موجودة عنده أو يمكنه اقتراضها ، فالقادر على التسليف يعد قادراً إذا كان يرجو الوفاء . ويشترط أن تكون زائدة عن قوته وقوت جميع من تلزمه نفقته في يوم العيد ، فإذا احتاج إليها في النفقة فلا تجب عليه . ويجب أن يخرجها الشخص عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته من الأقارب . وهم الوالدان الفقيران . والأولاد الذكور الذين لا مال لهم إلى أن يبلغوا قادرين على الكسب . والإناث الفقراء أيضاً إلى أن يدخل الزوج بهن أو يدعى للدخول بشرط أن يكن مطيعات =

== لوطه ، وللمالك ذكورا وإناثا والزوجة والزوجات وإن كن ذات مال وكذا زوجة والده الفقير ، وقدرها صاع عن كل شخص وهو قندح وثلاث الكيل المصري فتجزى الكيلة عن ستة أشخاص . ويجب إخراج الصاع للقادر عليه ، فإن قدر على بعضه أخرجه فقط . ويجب إخراجها من غالب قوت البلد من الأصناف التسعة الآتية ، وهي : القمح ، والشعير ، والسلت ، والنرة ، والعدس ، والأرز ، والتمر ، والزبيب ، والأقط ، (لبن يابس أخرج زبده) ، فإن اقتات أهل البلد صنفين منها ولم يلب أحدهما خير المزكى في الإخراج من أيهما . ولا يصح إخراجها من غير الغالب إلا إذا كان أفضل كأن اقتاتوا شعيرا فأخرج برّا فيجزى . وما عدا هذه الأصناف التسعة كالقول والعدس لا يجزى الإخراج منه إلا إذا اقتاتته الناس وتركوا الأصناف التسعة فيتمين الإخراج من المقتات ، فإن كان فيه غالب وغير غالب أخرج من الغالب ، وإن استوى صنفان في الاقتيات كالقول والعدس خير في الإخراج من أيهما . وإذا أخرجها من اللحم اعتبر الشبع . مثلا إذا كان الصاع من القمح يشبع اثنين لو خبز فيجب أن يخرج من اللحم ما يشبع اثنين . وشرط في صرف الزكاة لواحد من الأصناف المذكورة في الآية أن يكون فقيرا أو مسكينا حرا مسلما ليس من بني هاشم ، فإذا وجد ابن سبيل ليس فقيرا ولا مسكينا لم لا تصرف له الزكاة وهكذا . ويجوز إعطاء كل فقير أو مسكين صاعا أو أقل أو أكثر ، والأولى أن يعطى لكل واحد صاعا . وهنا أمور تتعلق بذلك وهي :

=

== أولا : إذا كان الطعام الذى يريد الإخراج منه فيه غلت وجبت تنقيته إذا كان الغلت ثلثا فأكثر وإلا نذبت القربة .

ثانيا : يندب إخراجها بعد فجر يوم العيد ، وقبل الذهاب لصلاة العيد . ويجوز إخراجها قبل العيد بيوم أو يومين . ولا يجوز أكثر من يومين على المتمدن .

ثالثا : إذا وجبت زكاة عن عدة أشخاص وكان من وجبت عليه زكاتهم غير قادر على إخراجها عنهم جميعا ، ويمكنه أن يخرجها عن بعضهم بدأ بنفسه ثم بزوجه ثم والديه ثم ولده .

رابعا : يحرم تأخير زكاة الفطر عن يوم العيد ولا تسقط بعض ذلك اليوم ، بل تبقى في ذمته فيطالب بإخراجها عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته إن كان ميسورا ليلة العيد .

خامسا : من كان عاجزا عنها وقت وجوبها ثم قدر عليها في يوم العيد لا يجب عليه إخراجها ولكنه يندب فقط .

سادسا : من وجبت عليه زكاة الفطر وهو مسافر ندب له إخراجها عن نفسه ، ولا يجب إذا كان عادة أهله الإخراج عنه أو أوصام به ، فإن لم تجر عادة أهله بذلك ، أو لم يوصهم وجب عليه إخراجها عن نفسه . سابعا : من اقتات صنفا أقل مما يقتاتاه أهل البلد كالشعير بالنسبة

للقمح جاز له الإخراج منه عن نفسه وعن من تلزمه نفقته إذا اقتاتاه لفقره ، فإن اقتاتاه لشح أو غيره فلا يجزئه الإخراج منه .

ثامنا : يجوز إخراج زكاة الفطر من الدقيق أو السوق بالكيل ، وهو قدح وثلث كما تقدم وعن الخبر بالوزن وقد رطلين بالرطل للصرى .

كَيْفِيَّةُ الزَّكَاةِ

عَلَّمَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ زَيْنُ الْحَبْلِ

الإمام أحمد بن حنبل

شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة
أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الدهلي الشيباني
المروزي ثم البغدادي ولد سنة ١٦٤ ، سمع هشيا وإبراهيم
ابن سعد وسفيان بن عيينة وطبقته ، وروى عنه البخاري
ومسلم وأبو داود وأبو زرعة وولده عبد الله والبقوي وغيرهم
وقد أفرد سيرته بالتأليف البيهقي في مجلد وابن الجوزي في مجلد
وشيوخ الإسلام زكريا الأنصاري في مجلد لطيف ، توفي
في يوم الجمعة ١٢ ربيع الأول سنة ٢٤١ وقبره في بغداد .
رحمه الله تعالى ورضى عنه .

تعريفها

هي لغة التطهير والبراءة قال تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا »
أى طهرها من الأدناس ، ويقال زكا الزرع إذا نما وزاد ،
وشرعاً تمليك مال مخصوص ^(١) لمستحقه بشرائط مخصوصة ،
ونياً تى بيان ذلك .

حكمها ودليله

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمس ، وفرض عين على
كل من توفرت فيه الشروط الآتية :
وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة وفرضيتها معلومة
من الدين بالضرورة .

أما دليل فرضيتها فالكتاب والسنة والإجماع قال تعالى :
« وَآتُوا الزَّكَاةَ » . وقال تعالى : « وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ »

(١) الزكاة حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت
مخصوص .

للسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم :
 « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ، الحديث : فذكر منها وإيتاء الزكاة
 وقد اتفقت الأمة على فرضيتها حتى صارت معلومة من الدين
 بالضرورة كما تقدم .

شروطها

يشترط لوجوب الزكاة أمور : منها البلوغ فلا تجب على
 الصبي . ومنها العقل فلا تجب على المجنون . وتجب الزكاة
 في مال كل منهما ويجب على الولي إخراجها منه .
 ومنها الإسلام فلا تجب على كافر سواء كان أصلياً
 أو مرتدّاً وإذا أسلم المرتد فلا يجب عليه إخراجها لما مضى
 زمن رده .

وكما أن الإسلام شرط لوجوب الزكاة فهو شرط لصحتها
 أيضاً لأن الزكاة لا تصح إلا بالنية والنية لا تصح من الكافر .
 ومنها الملك التام وفيه تفصيل المذاهب ^(١) .

(١) الملك التام هو أن يكون المال يده لم يتعلق به حق للغير
 ويتصرف فيه على حسب اختياره وفوائده له لا لغيره ، فلا تجب الزكاة =

ومنها حولان الحول القمري عَلَى ملك النصاب وفيه
تفصيل المذاهب^(١).

ومنها أن يبلغ المال المملوك نصاباً فلا تجب الزكاة إلا على
مالك النصاب (والنصاب هو ما نصبه الشارع علامة على

= في دين الكتابة ، ولا فيما هو موقوف على غير معين كالساكنين ، أو على
مسجد ومدرسة ونحوها . أما الوقف على معين فتجب فيه الزكاة ، فمن
وقف أرضاً أو شجراً على معين فتجب عليه الزكاة في غلة ذلك متى بلغت
نصاباً . أما صدق المرأة فهو من قبيل الدين . وسيأتي حكمه وحكم المال
الذي استدانته شخص من غيره . أما العبد فلا زكاة عليه ، وسيأتي
الكلام فيه عن ذكر شرط الحرية .

(١) يشترط لوجوب الزكاة مضي الحول ولو تقريباً فتجب الزكاة مع
نقص الحول نصف يوم ، وهذا الشرط معتبر في زكاة الأيمان والمواشي
وعروض التجارة . أما في غيرها كالثمار والمعادن والركاز فلا يشترط
لوجوب الزكاة فيها حولان الحول ، ولا بد من حولان الحول بتمامه
ولو تقريباً على النصاب ، فإذا ملك أقل من نصاب في أول الحول ثم انجر
فيه فربح ما يكمل النصاب فيعتبر حول الجميع من حين تمام النصاب ،
فلا زكاة إلا إذا مضى حول من يوم التمام . أما إذا ملك في أول الحول
نصاباً ثم استفاد في أثناء الحول مالا من جنسه بالأتجار فيه فإنه يضم إلى
السال الذي عنده ويتركى الجميع على حول الأصل ، لأن حول الربح
حول أصله متى كان الأصل نصاباً .

وجوب الزكاة) . ويختلف النصاب باختلاف المال المزكى ،
وسياىى يئانه عند ذكر كل نوع من الأنواع التى تجب
ففى الزكاة .

ومنها الحرمة فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً .

ومنها فراغ المال من الدين ، فمن كان عليه دين يستغرق
النصاب أو ينقصه فلا تجب عليه الزكاة على تفصيل
فى المذاهب^(١) .

ولا تجب الزكاة فى دور السكنى وثياب البدن وأثاث
المنزل ودواب الركوب وسلاح الاستعمال وما يتجمل به
من الأوانى إذا لم يكن من الذهب أو الفضة ، وكذا لا تجب
فى الجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد ونحوها إذا لم تكن

(١) لا تجب الزكاة على من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه
ولو كان الدين من غير جنس المال للزكى ، ولو كان دين خراج أو حصاد
أو أجرة أرض وحرث ، ويمنع الدين وجوب الزكاة فى الأموال الباطنة
كالنقود وقيم عروض التجارة والمعدن . والأموال الظاهرة كالمواشى
والحبوب والثمار ، فمن كان عنده مال وجبت زكاته وعليه دين فليخرج
منه بقدر ما بقى دينه أولاً ثم يزكى الباقي إن بلغ نصاباً .

للتجارة ، وكذا لا تجب في آلات الصناعة مطلقاً سواء أبقى أثرها في المصنوع أم لا ، وكذا لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة سواء أكان مالِكها من أهل العلم أم لا .

الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء : (الأول) النعم (وهي الإبل والبقر والغنم) . والمراد بها الأهلية فلا زكاة في الوحشية^(١) ولا في المتولدين وحشى وأهلى سواء أكانت الأم أهلية أم لا ، والمراد بالبقر ما يشمل الجاموس ، وبالغنم ما يشمل المعز . ولا زكاة في غير ما يئناه من الحيوان فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير والفهد والكلب المعلم ونحوها إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها . (الثاني) الذهب والفضة ولو غير مضرويين (الثالث) عروض التجارة . (الرابع) المعدن والركاز . (الخامس) الزروع والثمار . ولا زكاة فيما عدا هذه الأنواع الخمسة .

(١) تجب الزكاة في الوحشية والمتولدين وحشى وأهلية .

زكاة النعم

تجب الزكاة في النعم بشرط أن تكون ساعة . وأن تبلغ نصاباً ، وفي بيان الساعة تفصيل المذاهب ^(١)
أما النصاب فيختلف باختلاف النعم كالآتي :

زكاة الإبل

أول نصاب الإبل خمس ، فإذا بلغت فيها شاة من الضأن أو المعز كما يأتي بيانه ، وهكذا في كل خمس شاة إلى عشرين ففيها أربع شياة ، فإن بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض ، وإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون ، فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة ، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جلدعة ،

(١) الساعة هي التي تكتفي برعى الكلأ المباح في أكثر السنة على الأقل . ويشترط أن تكون مقصودة للدر أو النسل أو التسمين ؛ فلو اتخذت للحمل أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها ، ولو اتخذت لتجارة ففيها زكاة التجارة الآتي بيانها . ولا يشترط أن ترسل للرعى ، فلو رعت بنفسها أو بفعل غاصب أكثر الحول بدون أن يقصد مالها ذلك وجبت فيها الزكاة .

فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون ، فإذا بلغت مائة وثلاثين تغير الواجب فيكون في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، وفي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة ، وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا يكون التفاوت بزيادة عشرة ف عشرة .

وما بين كل فريضتين من جميع الفرائض المتقدمة معفو عنه لا زكاة فيه ؛ مثلاً الخمس من الإبل فيها شاة والتسع فيها شاة أيضاً فلا شيء عليه في مقابلة الأربع الزائدة على أصل النصاب وهكذا . وبنت المخاض هي ما بلغت من الإبل سنة ودخلت في الثانية . وبنت اللبون ما أتمت سنتين ودخلت في الثالثة ، والحقة ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، والجذعة ما أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة^(١)

(١) اكتفوا في تعريف الأصناف المذكورة بتمام سنها ولم يذكروا الدخول في السنة التي بعده ، فمثلاً بنت المخاض ما كان سنها سنة كاملة وهكذا .

أما الشاة المجزئة ويان نوعها في ذلك تفصيل المذاهب^(١).

زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون ، فإذا بلغت فيها تبيع أو تبيعة
فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة ، فإذا زادت على ذلك ففي كل
ثلاثين تبيع أو تبيعة ، وفي كل أربعين مسنة ، وفي الستين
تبيعان أو تبيعتان ، وفي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين
مستتان ، وفي التسعين ثلاثة أتبة ، وفي المائة مسنة وتبيعان
وفي مائة وعشرة مستتان وتبيع ، وفي مائة وعشرين الواجب

(١) الشاة التي تجزى في الزكاة إن كانت من الضأن فيشترط أن
تم ستة أشهر ، وإن كانت من المعز اشترط فيها تمام سنة كاملة . ويجب
أن تكون الشاة المخرجة سليمة من العيوب التي تمنع من إجزائها في الأنحية
إلا أنه إذا كانت الإبل المخرج عنها مريضة تنقص قيمة الشاة بنسبة نقص
قيمة الإبل المريضة عن الإبل الصحيحة مثلا إذا كان عند الشخص خمس
من الإبل تساوي لمرضها ثمانين جنبا ولو كانت صحيحة لكانت قيمتها
مائة فيكون نقص المريضة عن الصحيحة الخمس ، فلو كانت الشاة التي
نخرج عن الإبل الصحيحة تساوي خمسا فالتى تخرج عن الإبل المريضة
شاة صحيحة تساوي أربعين فقط .

أربعة أتبعة أو ثلاث مسنات وهكذا وما بين الفريضتين معفو عنه ولا زكاة فيه . والتببيع ما أوفى سنة ودخل في الثانية . والمسنة ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة .

زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة من الضأن أو المعز بالسنة التي تقدم بيانها إلا أنه إذا كانت الغنم ضأنًا تعين الإخراج منها ، وإن كانت معزاً فالإخراج من المعز ، وإن كانت الغنم ضأنًا ومعزاً ، فإن كان الغالب أحدهما فالشاة المخرجة تكون منه ، وإن تساويا مثل أن يكون عنده عشرون من الضأن وعشرون من المعز خير الساعي في أخذ الشاة من أى الصنفين شاء^(١) فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان ، فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياة ،

(١) يجزى إخراج الواحدة من المعز عن الضأن بشرط أن يكون منها حولاً ، كما تجزى الشاة من الضأن عن أربعين من المعز ، بشرط أن لا ينقص منها عن ستة أشهر كما تقدم .

وفي أربع مائة شاة أربع شياه ، وما زاد ففي كل مائة شاة ، وما بين
الفريضتين معفو عنه فلا زكاة فيه .

زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا بلغا النصاب ، ونصاب
الذهب عشرون مثقالاً وهو الدينار^(١) ويساوى بالعملة المصرية
أحد عشر جنيهاً مصرياً ونصفاً وربعاً وثماناً ، وقيمة ذلك
بالقروش المصرية ١١٨٧٥ قرش ، وقيمة النصاب بالجنية
الإنجليزي اثنا عشر جنيهاً وثمان جنيهِ إنجليزي ، وقيمة النصاب
بالبنتو خمسة عشر بنتو وخمسا خمس ، وقيمة النصاب من المجر
خمسة وعشرون مجراً وثمانية أوساع ، وقيمة النصاب من البندقى
خمسة وعشرون بندقياً ونصف بندقي . ويجب أن يخرج مالك
النصاب من الذهب ربع العشر زكاة له بالشروط المتقدمة .
ونصاب الفضة مائتا درهم . وتساوى بالريال المصرى ستة

(١) الدينار أصغر من المتقال ، فالنصاب بالدينار خمسة وعشرون
ديناراً وسبعاً ديناراً وتسع ديناراً .

وعشرين ريالاً مصرياً وتسعة قروش وثلاث قرش . ويساوى بالقروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين قرشاً وثلاثين ، فن ملك نصاباً منها وجب عليه إخراج ربع العشر زكاة له ، ولا فرق بين أن يكون الذهب والفضة مضروبين أو غير مضروبين وهذا في غير الحلّى . أما الحلّى ففيه تفصيل المذاهب ^(١) .

زكاة الدين

من كان له دين على آخر يبلغ نصاباً وحال عليه الحول واستكمل الشرائط المتقدمة ، ففي زكاته تفصيل في المذاهب ^(٢) .

(١) لا زكاة في الحلّى للباح المعد للاستعمال أو الإعارة لمن يباح له استعماله ، فإن كان غير معد للاستعمال فتجب زكاته إذا بلغ النصاب من جهة الوزن ، فإذا بلغ النصاب من جهة القيمة دون الوزن لا تجب فيه الزكاة كما تجب في آنية الذهب والفضة البائنة نصاباً وزناً ، وإذا انكسر الحلّى ، فإن أمكن لبسه مع الكسر فهو كالصحيح لا تجب فيه الزكاة وإن لم يمكن ، فإن كان يحتاج في إصلاحه إلى صوغ وجبت فيه الزكاة ، وإن لم يحتاج إلى صوغ ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه .

(٢) تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً في ذمة الدين ولو كان الدين مفلساً إلا أنه لا يجب إخراج زكاته إلا عند قبضه فيجب عليه إخراج زكاة =

أما الأوراق المالية (البنكnotes) ففيها اختلاف المذاهب^(١).

زكاة عروض التجارة

عروض التجارة جمع عرض (يسكون الرأ) وهو ما ليس
بنقد (ذهب أو فضة) . وتجب فيها الزكاة (ربع المُشْر)
بشروط وكيفية مفصلة في المذاهب^(٢) . وإنما تجب الزكاة

= ما قبضه فوراً إذا بلغ نصاباً بنفسه ، أو بضمه إلى ما عنده من المال ،
ولا زكاة في الديون التي لم تكن ثابتة في ذمة المدين .

(١) لا تجب زكاة الورق النقدي إلا إذا صرف ذهباً أو فضة ووجدت
فيه شروط الزكاة السابقة .

(٢) تجب الزكاة في عروض التجارة إذا بلغت قيمتها نصاباً بشرطين :
(الأول) أن يملكها بعهده كالمشتري ، فلو ملك العروض بغير فعله كأن
ورثها فلا زكاة فيها (الثاني) أن ينوي التجارة حال التملك بأن يقصد
التكسب بها ولا بد من استمرار النية في جميع الأحوال . أما لو اشترى
عرضاً للقيمة ثم نوى به التجارة بعد ذلك فلا يصير للتجارة إلا الحظ
التخذ للبيس فإنه إذا نوى به التجارة بعد شرائه للبيس يصير للتجارة بمجرد
النية . وتقوّم عروض التجارة عند تمام الأحوال ويكون التقويم بما هو
أنفع للفقراء من ذهب أو فضة ، سواء أكان من نقد البلد أم لا ، وسواء
بلغت قيمة العروض نصاباً بكل منهما أو بأحدهما ، ولا يعتبر في التقويم
ما اشترت به من ذهب أو فضة ، لا قدرأً ولا جنساً ، وإذا قصت بعد =

في قيمتها لا في عينها ويضم عند التقويم بعضها إلى بعض ولو اختلفت أجناسها كثياب ونحاس كما يضم الربح الناشئ عن التجارة إلى أصل المال في الحول . وكذلك المال الذي استفاده من غير التجارة ، وفي ذلك تفصيل المذاهب ^(١) .
وإذا كان الذهب أو الفضة مغشوشاً فلا زكاة فيها حتى يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الخالصين نصاباً .

= التقويم أوزادت فلا عبرة بذلك متى كان التقويم عند تمام الحول ، وإن ملك نصاب سائمة لتجارة ثم حال الحول عليه وكان السوم ونية التجارة موجودين فعليه زكاة تجارة وليس عليه زكاة سوم ، ولو ملك سائمة للتجارة نصف حول ثم قطع نية التجارة استأنف بها حولا من وقت قطع الية ، وإن اشترى أرضاً لتجارة بزرعها وبلغت قيمتها نصاباً ، أو اشترى أرضاً لتجارة وزرعها يئذ تجارة فعليه زكاة الجميع زكاة قيمة إن بلغت قيمتها نصاباً .

(١) يضم الربح لأصله في الحول إذا كان الأصل نصاباً ، فإن كان أقل من نصاب فلا يضم إلى الأصل ، بل يكون حول الجميع من حين تمام النصاب .

وأما للال للاستفاد من غير التجارة فلا يضم في الحول إلى مالها ، بل له حول مستقل من يوم ملكه إلا نتاج السائمة لحوله حول الأمهات .

المعادن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكمهما تفصيل في المذاهب^(١).

(١) المعدن هو كل ما تولد من الأرض وكان من غير جنسها ، سواء كان جامداً كذهب وفضة وبلور وعقيق ونحاس وكل أو مائماً كزرنينخ ونقط ونحو ذلك فيجب على من استخرج شيئاً من ذلك وملكه ربع العشر بشرطين : (الأول) أن يبلغ بعد تصفيته وسبكه نصاباً إن كان ذهباً أو فضة ، أو تبلغ قيمته نصاباً إن كان غيرها . (الثاني) أن يكون مخرجه ممن تجب عليه الزكاة ، فلا يجب عليه إن كان ذمياً ، أو كافراً أو مديناً أو نحو ذلك ، ثم إن كان المعدن جامداً أو كانت مستخرجا من أرض مملوكة فهو لمالكها ولو كان المستخرج غيره ، لأنه يملكه بملكه الأرض ، لكن لا يجب عليه زكاته إلا إذا وصل إلى يده ، ولا يضم معدن إلى معدن آخر ليس من جنسه لتكميل النصاب للمعدن إلا في الذهب والفضة فيضم كل منهما إلى الآخر في تكميل النصاب فإن كان في أرض مباحة غير مملوكة فالمستخرج منها ملك لمن استخرجه وتجب عليه زكاته (ربع العشر) سواء كان ذهباً أو فضة أو سلاحاً أو ثياباً أو غيرها . ومن وجد مسكاً أو زباداً أو استخرج لؤلؤاً أو مرجاناً أو سمكاً أو نحو من البحر فلا زكاة عليه في ذلك ولو بلغ نصاباً . وأما الركاز فهو دفين اجتهالية ، أو من تقدم من الكفار . ويلحق بالمدفون ما وجد على وجه الأرض وكان عليه أو على شيء منه علامة كفر . أما إن وجد عليه علامة إسلام ، أو وجد عليه علامة إسلام وكفر فهو لقطة تجرى عليه أحكامها . ويجب على واجد الركاز إخراجه حصة إلى بيت =

زكاة الزرع والثمار

ثبتت فرضيتها زيادة على ما تقدم من الدليل العام بدليل خاص من الكتاب والسنة . قال تعالى : « وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » . وقال صلى الله عليه وسلم : « ما سقت السماء ففيه العُشر وما سقى غرب (دلو) أو دالية (دولاب) ففيه نصف العُشر » وهذا الحديث قديين ما أجلته الآية الكريمة المذكورة . وأما شروطها فهي شروط الزكاة العامة المتقدمة ولها شروط أخرى وأحكام مفصلة في المذاهب^(١) .

== المال فيصرفه الإمام أو نائبه في المصالح العامة وباقيه لواجده إن وجده في أرض مباحة ، وإن وجده في ملكه فهو له ، وإن وجده في ملك غيره فهو له إن لم يدعه المالك فإن ادعاه مالك الأرض بلا بينة ولا وصف فأركاز لمالك الأرض مع يمينه ، فإن كان متعديا بالدخول في الأرض فمالكها أربابه ، وإن كان قد دخلها وعمل فيها بإذنه فالواجد أحق من المالك .

(١) تجب زكاة الزروع والثمار بشرطين زيادة على ما تقدم : (الأول) أن تكون سالحة للإدخار . (الثاني) أن تبلغ نصفا وقت وجوب الزكاة . والنصاب هنا خمسة أوسق بعد تصفية الحب من قشره أو تبته ، وبعد جفاف التمر والورق . والخمسة أوسق ثلثمائة صاع ، وهي ألف وأربعمائة =

== وثمانية وعشرون رطلا مصريا وأربعة أسباع رطل ، فلا فرق فيما تجب فيه الزكاة بين كونه حبا أو غيره ما كولا أو غير ما كولا كالقمح والبقول وجب الرشاد وجب القبل وجب الخردل والزعر والاشنان وورق الشجر القصود كورق السدر والاس وكتمر وزبيب ولوز وفستق وبندق . أما العناب والزيتون فلا تجب الزكاة فيهما ، كما لا تجب في الجوز الهندي والتين والتوت وبقية الفواكه وقصب السكر واللفت والكربن والبصل والقفل والورس والنبيلة والحناء والبرقال والقطن والكتان والزعفران والصفر ، لأن هذه الأشياء لم يتحقق فيها الشرط الأول . وأما العسل والأرز اللذان يدخران في قشرهما فنصابهما في قشرهما عشرة أوسق ، لأن الاختبار دل على ذلك ، ولا يجوز تقدير غيرهما في قشره ولا إخراج زكاته قبل تصفيته . والعبرة في هذه الكايل بالمتوسط في الثقل وهو العسل والحنطة فتجب في خفيف بلغ نصابا كيلا إن قارب هذا الوزن وإن لم يبلغه لأنه في الكيل كالثقل ، ولا تجب في ثقل بلغ النصاب وزنا لا كيلا ، وتضم أنواع الجنس لبعضها في تكميل النصاب إن كانت من زرع عام واحد ، أو من تمر عام واحد إن كانت الثمرة من شجر يحمل في السنة مرتين . والزكاة الواجب إخراجها في الزرع والثمار هي العشر إن سقيت بماء السماء ونحوه ونصف العشر إن سقيت بالآلات ، فإن سقي النصف بماء السماء والنصف الآخر بالآلات وجب إخراج ثلاثة أرباع العشر ، فإن تفاوتتا فالحكم لأكثرهما نفعا للزرع ، فإن جهل المقدار فالواجب العشر احتياطا . والوقت الذي تجب فيه الزكاة في الحبوب هو ==

مصرف الزكاة

تصرف الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى:
 « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ
 قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ » .
 وفي تعريف كل واحد من هؤلاء الأصناف وما يتعلق بذلك
 من الأحكام تفصيل في المذاهب ^(١)

= وقت اشتدادها حال الصلاح للأخذ والادخار . وقت وجوبها في الثمار
 عند طيب أكلها وظهورها ، فإذا أكلتها أو باعها بعد ذلك ضمن حق
 الفقراء ، فإن تلفت من غير تعدي سقطت عنه الزكاة مالم تكن قد وضعت
 في الجرين أو نحوها ، فإن وضعت في ذلك ثم تلفت ضمن الزكاة للفقراء .
 (١) الفقير هو من لم يجد شيئاً ، أو لم يجد نصف كفايته ، والسكين
 هو من يجد نصفها أو أكثر فيعطى كل واحد منهما من الزكاة تمام
 كفايته مع عائلته سنة ، والعامل عليها هو كل من يحتاج إليه في تحصيل
 الزكاة فيعطى منها بقدر أجرته ولو غنياً . والمؤلف هو السيد المطاع
 في عشرته ممن يرجى إسلامه ، أو يخشى شره ، أو يرجى قوة إيمانه ،
 أو إسلام نظيره من الكفار ، أو يحتاج إليه في جبايتها ممن لا يسطع
 نيعطى عنها ما يحصل به التأليف . والرقاب هو للكتاب ولوقبل حلول
 شيء من دين الكتابة ويعطى ما يقضى به دين الكتابة . والغارم قهراً :
 (أحدهما) من استدان للإصلاح بين الناس . (ثانيهما) من استدان =

== لإصلاح نفسه في أمر مباح أو محرّم وتاب ، ويعطى ما يفي به دينه .
وفي سبيل الله ، هو النازي ، إن لم يكن هناك ديوان ينفق منه عليه .
ويعطى ما يحتاج إليه من سلاح ، أو فرس ، أو طعام ، أو شراب ،
وما يفي بعودته . وابن السبيل ، هو الغريب الذي فرغت منه النفقة
في غير بلده في سفر مباح أو محرّم وتاب ويعطى ما يلته لبلده ولو وجد
مقرضاً سواء كان في بلده غنياً أو فقيراً . ويكفي الدفع لواحد في هذه
الأصناف الثمانية . ويجوز أن يدفع الجماعة زكاتهم لواحد ، كما يجوز
لواحد أن يدفع زكاته لجماعة . ولا يجوز إخراج الزكاة بقيمة الواجب ،
وإنما الواجب إخراج عين ما وجب . ولا يجوز دفع الزكاة للكافر
ولا لرقيق ولا لثني بمال أو كسب ، ولا لمن تلزمه نفقته ما لم يكن
عاملاً ، أو غنياً ، أو مؤلفاً ، أو مكاتباً ، أو ابن سبيل ، أو غارماً
لإصلاح ذات بين . ولا يجوز أيضاً أن تدفع الزكاة لزوجها ،
وكذا العكس . ولا يجوز دفعها لهائمي . فإن دفعها لغير مستحقها جهلاً
ثم علم عدم استحقاقه لم تجزئه ويستردها بمن أخذها وإن دفعها لمن يظنه
فقيراً أجزأه ، كما يجزئه تفرقها للأقارب إن لم تلزمه نفقتهم ، والأفضل
تفرقها جميعاً لفقراء بلده . ويجوز قلها لأقل من مسافة القصر من
البلد الذي فيه المال ، ويحرم قلها إلى مسافة القصر وتجزئه .

صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على كل حرّ مسلم قادر . أمرنا بها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة . وقد كان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل يوم الفطر ويأمر بإخراجها ، فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد ابن ثعلبة قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر يوم أو يومين فقال : « أدّوا صاعاً من بر أو قمح أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد صغير أو كبير » . وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذاهب ^(١)

(١) زكاة الفطر واجبة بغروب شمس ليلة عيد الفطر على كل مسلم يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلته وكتب علم . وتلزمه عن نفسه وعن تلمذه مؤنته من المسلمين ، فإن لم يجد ما يخرجهم جميعهم بدأ بنفسه فزوجته فرفيقه فأبيه فولده فالأقرب فالأقرب باعتبار ترتيب الميراث . وسن إخراجها عن الجنين . والأفضل إخراجها في يوم العيد قبل الصلاة ، ويكره إخراجها بعدها . ويحرم تأخيرها عن يوم العيد إذا كان قادراً على الإخراج فيه . ويجب قضاؤها . ونجزي قبل العيد يومين ، ولا نجزي قبلهما . ومن وجب عليه فطرة أخرجها في المكان الذي =

== أفطر فيه آخريوم من رمضان ، وكذا يخرج من وجبت عليه فطرته في هذا المكان . والذي يجب على كل شخص صاع من بر أو شعير أو تمر أو زبيب أو أقط ، وهو طعام يعمل من اللبن الخيض . ويجزى الدقيق إن كان يساوى الحب في الوزن ، فإن لم يوجد أحد هذه الأشياء أخرج مايقوم مقامه من كل ما يصلح قوتاً من ذرة أو أرز أو عدس أو نحو ذلك . ويجوز أن يعطى الجماعة فطرتهم لواحد ، كما لايجوز للشخص شراء زكاته ولو من غير من أخذها منه ، ومصرفها مصرف الزكاة المفروضة .

خطبة في الزكاة

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض ، وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار . وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنجي قائلها من عذاب النار ، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله صفوة المتقين الأبرار ، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون .

قَالَ اللهُ تَعَالَى : « إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُوتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَبِكُفْرٍ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ » .

عباد الله ، آمنوا بالله ورسوله . وأنفقوا بما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير . ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم فيسلطوقون ما يبخلوا به يوم القيامة والله ميراث السموات والأرض والله بما

تعملون خير . وقد فضل الله بعضكم على بعض في الرزق ، وأوجب على الأغنياء مواساة الفقراء ، بدفع ربع العشر من أموالهم كل عام ، زكاة افترضها الله عليهم ، وحقاً للفقراء أوجه في أموالهم ، فذكروا نعمة الله عليكم ، وأذكوا للفقراء ما أوجه عليكم من زكاة أموالكم ، ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل ، وإذا قيل لم أنفقوا بما رزقكم الله قال الذين كفروا للذين آمنوا أنطعم من لو شاء الله أطعمه ، إن أتم إلا في ضلال مبين ، يا عباد الله ، إن في الزكاة من الخصال الطيبة ، والآثار الصالحة ، والمحمدة عند الله وعند الناس ، ما هو خير لكم من هذه الأموال التي تبخلون بها عن ذوى الحاجات ، والمضطرين من إخوانكم المؤمنين . في الزكاة مساعدة الضعفاء ، ومواساة الفقراء الذين أنهلكم غلاء الأسعار ، وأهلكهم الجوع والعري ، ومن حسن إسلام المرء أن يكون إخوانه المؤمنين رءوفاً رحماً ، في الزكاة منفعة للأغنياء بما يدخرونه عند الفقراء من المعروف ، والآيادي البيضاء ، قرب فقير تحسن إليه اليوم بالقليل من مالك ، يكون سبباً في نجاتك غداً من مهلكة ، لا قدرة لك على دفعها عنك ، إلا بمساعدة هذا الفقير وإعائته ؛ في دفع الزكاة للفقراء نجاة من العواقب السيئة التي يجلبها حقدكم على الأغنياء إذا هم اختصوا برغد العيش ، ولم يجعلوا للفقراء منه نصيباً ، وفي الزكاة ، رضوان الله ، ورضوان الله خير للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون .

ياعباد الله ، لقد توعد الله في كتابه مانع الزكاة ، بأشد ما توعد به أحداً ممن خالف أمره ، فقال عز من قائل :

« وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخَيَّأُ عَلَيْهِمْ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْتُمْ تَكْنِزُونَ » .

ياعباد الله ، قد منحكم الله الصحة والعافية ، وحباكم نعمة ظاهرة وباطنة ، فاجعلوا أيام صحتكم ميدان مسابقة تستبقون فيه إلى رضوان الله ومغفرته ، بما توصلون من الخير ، وما تقدمون من الإحسان إلى إخوانكم الفقراء ، وتفقدوا ببركم وإحسانكم أصحاب البيوت التي أناخ عليهم الفقر بكلكلة ، وأكل عليهم الزمان وشرب ، لو رأيتهم تحسبهم من الأغنياء ، والله يعلم مقدار ما اشتملت عليه جوانحهم من جوع مضن ، وآلام مهلكة ، ولكن الحياء يمنعهم من أن يمدوا أيديهم بسؤال ، وأن يطلبوا من غير خالقهم رزقا ، فاتقوا الله عباد الله ، وأدوا للفقراء من زكاة أموالكم ما فرض الله عليكم . ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار ومن يتول يعذبه عذابا أليما .

«هَاتِمٌ هَؤُلَاءِ تَدْعُونَ لَتَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَنُكُم مِّنْ يَّبْخُلُ وَمَنْ يَّبْخُلُ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ»

الحديث

«إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ بِقَدْرِ الَّذِي بَسَعَ فُقَرَاءُهُمْ وَلَنْ يَجْهَدَ الْفُقَرَاءُ إِذَا جَاعُوا وَعَرُّوا إِلَّا بِمَا يَصْنَعُ أَغْنِيَائُهُمْ إِلَّا وَإِنَّ اللَّهَ يُحَاسِبُهُمْ حِسَابًا شَدِيدًا وَتُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا»^(١).

خطبة منبرية في الزكاة

لفضيلة الأستاذ الشيخ محمود علي أحمد

حسب مسند الرافعي

الحمد لله الذي تزكروا عنده الطيبات ، وتزود لديه الصالحات ؛
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي ظهر النفوس بأنواع العبادات .
أحمد الله تعالى ، وأستغفره . وأشهد أن لا إله إلا الله ، أغنى
وأقتر ؛ وأشهد أن سيدنا محمدا رسول الله القدوة الأظهر ، صلى الله
على سيدنا محمد ، وآله ومن تبع طريقه .

الرزق بيد الله ، بحال يستلزم يسار ، ويفضه عن يتساء .
الخير عنده سبحانه يرسله إلى قوم وجمعه عن آخرين ، فهذا غنى
وهذا فقير ، هذا ميسور الحال واسع النعمة ، وهذا بئس محروم
بحاجة فسيئة أنه فرقت من الناس في متاع الدنيا ، وحكمته اقتضت
تباينهم في الرزق ، أم يتسمون رحمة ربك فمن قسما بذنه . . .
في الحياة الدنيا ، ولكن الله لا يبيح سحبا لا . . .
يفقر شخصا لأنه جدير بالثروة ، يعرفه . . .
س . . . كبره وشفقه . . .

وهو مقررته . . . راجع عنه ، له . . .
واحد والعامة رارة . . .

عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً ، وما كان نبينا صلى الله عليه وسلم غنياً بماله ، بل كان غنياً بقلبه وبقينه ، غنياً بنفسه الراضية بالقناعة ، وهو أحب خلق الله إليه ، وأعز مخلوق لديه ، ولو شاء للملك كنوز الأرض ، ولو كان الغنى عن استحقاق ، ولو كان المال دليلاً على رضا الله ، لما أغنى قارون ، ولما أغنى كافراً أو ملحداً ولكن رسولنا صلى الله عليه وسلم يقول :

« إن الله يعطى الدنيا لمن يحب ولن لا يحب ولا يعطى الدين إلا لمن أحب فمن أعطاه الله الدين فقد أحبه ، وقال تعالى « ولو لا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة ومعارج عليها يظهرون » ولييوتهم أبواباً وسريراً عليها يتكئون وزخرفاً وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا والآخرة عند ربك للمتقين ، والله فرض على الغنى زكاة يعطيها للفقير وجعل الزكاة ركناً من أركان الدين الخمسة وقاعدة في بناءه المتين وقرنها بالصلاة في أغلب الآيات القرآنية وفرضها بعد الصلاة تدرجاً بعباده في طريق التعبد والإذعان ، فالصلاة عبادة بدنية لامشقة فيها ولا عسر ، أما الزكاة فهي بذل وتنازل عن جزء من المال ، والنفس محبة للمال حريصة عليه . وتأخر فرض الحج عن الزكاة لأن في الحج سفراً ومشقة زيادة على بذل المال ؛ تشريع حكيم يرقى بالخلق في معارج الرقى ليكون رقيهم أثبت من أهل التسرع والظفرقة وأرسخ من المتعجلين المغرورين . لم يترك الله الفقراء ضائعين بل تولاهم بعنايته فأمر بالزكاة ولم يترك

الأغنياء متكبرين بل أديهم وذهبهم بعبادته ففرض الزكاة « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً » ، ليست فائدة الزكاة راجعة للفقير وحده بل للغنى فيها فوائد كثيرة ، ليست مشروعية الزكاة للبحراني فقط بل للغنى والفقير ، للأمة كلها ؛ للأخلاق والفضائل للرابطة والصلة ، بل لنظام الدول وسعادة الشعوب ، نعم يتنفع الفقير بما في الزكاة ويستفيد منها سد حاجته وإشباع جوعه وإراحة نفسه وزوال همه ولكن الغنى استفاد حب الفقراء له واحترامهم . دفع للفقراء ما لا يدفعوا له قلوباً وحباً ، بذل لهم عرضاً زائلاً فبذلوا له وداً باقياً دائماً ، حفظهم من ذل الحاجة ومرارة البؤس والفاقة ، لحفظهم من البغض والحسد وآثاره والكره والمقت فإن الفقير يحسد الغنى الممسك ويبغضه ويتمنى له السوء ويتربص له بالقتل ولما بالنهب والسرقة وإذا عمت البغضاء بين الفقراء والأغنياء تقطعت الروابط واضطرب الأمن وضاعت الثقة وزادت الفاقة والتقاطع والتنازع ثم الدمار والخراب . لكن الفقير يحترم الغنى مادام يرجو خيره ويؤمل بره وإحسانه حتى إن لصواً بمصر يمتنعون عن سرقة رجل غني بطناً لأنه يخرج زكاة ماله بل إن اللصوص يحرسون له زرعاً ويحفظون مواشيه وغنمه قال تعالى « فأما من أعطى واتقى ، الآية » ، لو أدرك الأغنياء أن فائدة الزكاة لم قبل أن تكون للفقير لأخرجوها راضين ولكن أغنياءنا عفا الله عنهم يفهمون أن الزكاة انتقاص من أموالهم

لنفع الفقراء وحدهم . ألا يعلم الغنى أن البخل طبيعة النفس وأن الشح ملازم لها وأن البخل من المهلكات المميتة للخلق القابرة للفضل ألا يعلم الغنى أن الإمساك عن الصدقة ضئاً بمساعدة الناس تجعله بعيداً عن التعاون معهم حتى ليبخل عليهم بمساعدة بدنية لا تكلفه مالا ، وربما يبخل عليهم بكلمة طيبة وقول صالح ، فالشح يفسد المعاملات ويضر بها ، ويمنع الحقوق عن أربابها ، والدين المعاملة والزكاة تعود على السباحة والجود وتمرن على الكرم والعطاء وتقى الغنى شر نفسه وسوء بخله وشر الحاسدين

قال تعالى « ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » ، وقال صلى الله عليه وسلم « شر ما فى الرجل شح هالـح وجبن خالـح » ، الزكاة تطهير للنفس من طمعها وحرصها وتزكية لإيمانها وتنمية للفضائل وتقويم للخلق قال تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » يستفيد الأغنياء بإخراج الزكاة فتزيد أموالهم بركة وخيراً بتوفيقهم لطرق استثمارها وتنميتها وحفظها من الآفات ومن الرهن والحجز والبيع الإجبارى . فكل شىء زكاة وزكاة البدن صلاة وصوم وزكاة المال تصدق وجود وما أتى غنياً لا يشكر ربه بما وهب الفقير وما أقسى غنياً يرى بؤس فقير فيغفل عن ألمه وبؤسه ولو شاء لأفقره وأدله فإذا زكى عن ماله فقد شكر وبورك له قال تعالى : « وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد » يستفيد الغنى من الزكاة النجاح فى الامتحان والغنى فى

الاختبار فإن الله يمتحن الغنى بالمال ليرى هل هو محب لربه أو لماله ، هل هو متعلق بالدنيا أو متعلق بمن خلق الدنيا فالمال محبوب وهو عند الناس معبود يأمنون به في الدنيا ، ويتعلقون بمتاعها ، والزكاة هي التي تظهر أحباب الله من أحباب اللذات قال تعالى :

« إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة » وقال تعالى :

« إنما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم » منعنا الزكاة وبخلنا بها فتولد الكره والبغض عند الفقير ، انبعث أشرارهم للسرقة والقتل وسفك الدماء وإزعاج الأمن وتغيص العباد وامتلات السجون وازدحمت محاكم الجنايات وكثرت القضايا ، منعنا الزكاة فنع الله عنا عنايته فتدهورت أسعار الزراعة ، واستعملنا الربا فضاعت الأطنان لسداد الرهون وبيعت القصور والمهارات بيعاً جبراً للأجنبي الدخيل قال تعالى :

« وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله » وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » منعنا الزكاة ، والامم الأخرى تريد تنظيم الملكية فتخبط في البلشفية والشيوعية وغيرهما من النظم الفاسدة وفي نظام الزكاة ضمان للعدل والسلام والأمن إن كنتم تعلمون ، بخلنا بالزكاة فكذبنا في ادعاء الإيمان بالله تعالى وهو يقول « وويل للشركين الذين لا يؤتون الزكاة » ويقول « ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ، ولم نك نضع

المسكين ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : لا يجتمع الشح والإيمان في قلب عبد أبدا .

عن أبي هريرة وجابر رضى الله عنهما قالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدي حق الله تعالى فيها إلا جاءت يوم القيامة أكبر مما كانت ، تنطحه بقرونها ، وتطؤه بأظلافها ، كلما مرت عليه أخرها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الخلق . ولا صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا جاء يوم القيامة شجاعا أقرع له زيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه ويقول (أنا مالك أنا كنزك) ثم تلا قوله تعالى : ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سبطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال عمر لأبي بكر رضى الله عنهما كيف تقاتل الناس وقد قال صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله تعالى ، فقال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤديونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعه . قال عمر فوالله ما هو إلا أن رأيت أن الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق .

خطبة منبرية في الزكاة

لصاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ أحمد عيسى عاشور

الحمد لله الذي أمر الناس بالإتفاق مما جعلهم مستخفين فيه .
ووعدهم بالإخلاف عليهم في كتابه الذي لا ريب فيه ، قال تعالى :
« وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين » ، وأشهد أن
لا إله إلا الله الذي لا ييخل على عباده المحسنين وغير المحسنين . كما
أخبرنا بذلك على لسان أفضل المرسلين وخاتم النبيين . فكان لزاما
علينا معشر المسلمين المبادرة بأوامر رب العالمين ، والصلاة والسلام
على من كان أجود الناس بالخير من الريح المرسلة . فكان صلى الله
عليه وسلم يعطى العطاء الجزيل بدون تكلف ومن غير مسألة ، صلى
الله عليه وعلى آله وأصحابه الأطهار الطيبين . أما بعد . فيا عباد الله
مالكم تملكون حب الدنيا الفانية . فبخطم بحطامها في سبيل البر
والخيرات الدانية وآثرتموها على النائم جهلا منكم بما أعده الله
للمنفقين . لقد ضرب رجال الأديان الآخر بسهم عال في سبيل الخير
على زعمهم . فقدموا من خالص أموالهم ما تفتخر به أجيالهم وتعز
به أعينهم . فأقاموا صروح الجمعيات . ورفعوا بناء المستشفيات .
وضحوا بما يرضونهم من الطيبات . وغفلتم أتم أيها المسلمون عن
الخير اليقين . فإن بدا لأحدكم أن ينشئ جمعية خيرية نبطمونه

أو عملاً نافعاً لإنسانياً أحرجموه . أو شيئاً مما فيه إحياء سنة نبيكم
رميتموه بالإلحاد والزيف في الدين . لقد أعماكم الشح عن اكتساب
الخيرات فأمسكتم خشية الإنفاق وضاعفتم الموبقات ولو عقلتم
قوله تعالى : « إن الحسنات يذهبن السيئات ، لمان عليكم من أموالكم
التي كنتم . لقد فاز السلف بما قدمت أيديهم من صالح الأعمال بكرة
وعشيا ، ولكن خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا
الشهوات فسوف يلقون غيا . وهكذا شأنكم اليوم أيها المسلمون
بما سلط عليكم من الظالمين . ليس لك أيها الغنى من مالك إلا ما أكلت
فأنفقت ، وما تصدقت فأبقيت ، فأى شيء تريد بقاء . وهو ضائع
عليك يا خبار السيد الأمين . ما عندكم ينفد وما عند الله باق
فقدموا لأنفسكم ما تجنون ثمرة وتنالون ثوابه يوم التلاق . يوم
تأتى كل نفس تجمادل عن نفسها وتوفى كل نفس ما عملت
وهم لا يظنون . عباد الله أمامكم وجوه الخير مفتحة الأبواب
فهيأ أضرقوها وتذكروا يوم الندم وما يتذكر إلا أولو الألباب .
يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

أيها الناس : لقد فشا فينا حب الشهوات والافتخار في اللذات .
ومن أجل ذلك بخلنا بالخيرات وثقلت علينا الطاعات . فرأينا
الحسن قبيحاً وعميت منا القلوب فصرنا من الأخسرين . ألبس هناك
سبيل إلا العمل على التمام الوحدة والتعاون على البر والتقوى .

واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، فهو السبب الأقوى .

واتصروا لدينكم ، ولينصرن الله من نصره . وإن الله لمع المحسنين .
واتقوا الله عباد الله وراقبوه في جميع الأحوال . واعملوا ما ينفعكم
من قبل أن يسوء الحال . واعملوا آتيا الحياة الدنيا لعب ولهو
والدار الآخرة خير للذين اتقوا أفلا تعقلون .

قال صلى الله عليه وسلم : « ما نقص مال من صدقة وما زاد الله
عبداً بعفو إلا عزاً ومن تواضع لله رفعه الله » .

قانون استيفاء الزكاة

في المملكة العربية السعودية

قرار وزاري رقم ٣٩٣

إن وزير المالية

بناء على المرسوم الملكي رقم ١٧/٢/٢٨/٨٣٣٤ تاريخ ٧٠/٦/٢٩
القاضي باستيفاء الزكاة الشرعية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية
الافراء من الأفراد والشركات الذين يحملون الرعية السعودية .
وبناء على ضرورة وضع تعليمات بتنظيم تحقق وتحصيل الزكاة
المشار إليها من المكلفين بها شرعاً .

يقرر ما يلي

١ - تستحق الزكاة على جميع الأفراد والشركات الذين يحملون
الرعية السعودية على السواء ، ذكورا أو أنثاء بالغين وقاصرين
والمحجورين عنهم في ختام كل عام وفقاً لأحكام الشريعة ابتداءً من
يوم المحرم ١٣٦٠ .

٢ - تعتبر رزق من الأموال وغلاتها وكل الواردات والأرباح

والمكاسب التي تدخل على الأفراد والشركات المذكورة غاضعة للزكاة بمقتضى نصوص الأحكام الشرعية فيها .

٣ — تقدر رؤوس الأموال وغلاتها وكل الواردات والأرباح والمكاسب التي تدخل على المكلفين السعوديين من مزاولة تجارة أو صناعة أو أعمال شخصية أو ممتلكات ومقتنيات نقدية مهما كان نوعها وكانت صفتها بما في ذلك النفقات المالية والتجارية وربيع السهوم . وبصورة إجمالية كل دخل نصت الشريعة السمحاء بوجوب الزكاة عليه .

٤ — تقدر الزكاة على العروض التجارية والممتلكات والمقتنيات النقدية بموجب أقياما التي تقوم بها في نهاية السنة طبقا للنصوص الشرعية الواردة فيها .

٥ — يستمر على تقدير زكاة المواشى والأنعام والزروع وفقا للأوامر والتعليمات الصادرة بكيفية تحققها وتحصيلها على مقتضى الأحكام الشرعية بحيث تؤخذ على نفس الطريقة الجارية العمل بها الآن .

٦ — جميع الأفراد والشركات الذين يزاولون أعمالا تجارية أو صناعية ملزمون بمسك دفاتر حسابية منظمة يبين فيها رأس المال وما دخل عليهم أو خرج منهم في كل ما يتعلق بالأعمال التي يمارسونها في خلال كل عام لتكون مرجعا لتحقيق الزكاة المفروضة عليهم شرعا . ويشترط أن تكون هذه الدفاتر مصدقة من المحكمة التجارية أو كتاب العدل في الجهات التي لا توجد فيها محكمة تجارية .

٧ - تقدر الزكاة الشرعية على الذين لا يوجد لديهم حسابات يركن إليها ويعتمد عليها عن طريق تحديد قيام البضائع والآلات والأدوات والمقتنيات والممتلكات التابعة للزكاة وذلك استنتاجاً من موجوداتهم بكاملها في نهاية العام أو بصورة تقديرية لمن ليس لهم موجودات ظاهرة .

٨ - يجب على كل من تجب عليه الزكاة شرعاً من الأفراد والشركات أن يقدم في الشهر الأول من كل سنة إلى مأموري المالية المختصين بتحصيل الزكاة بياناً يحتوي على مقدار قيمة ما يملكه من الأموال والبضائع والممتلكات والمقتنيات النقدية وما يربحه منها التي يجب عليها كلها الزكاة ومقدار زكاتها الواجبة شرعاً .

٩ - يقوم الموظف المكلف بتحقيق وتحصيل الزكاة بتدقيق البيانات المقدمة من الأفراد والشركات المبحوث عنهم ويحق له تدقيق دفاتر وقيود المكلفين بالزكاة عند الاقتضاء للتوثق من صحة البيانات وبعد التوثق منها يبلغ المكلف بمقدار ما يجب عليه أدائه بإشعارات رسمية ذات أرومة .

١٠ - إذا وجد المكلف بالزكاة أن المبلغ المشعر بدائه غير مطابق لواقعه يحق له أن يعترض على الإشعار الذي وصله بنوجب استدعاء مسبب خاص يرسل بضيق البريد المسجل إلى الجهة التي اشعرته بذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الإشعار إليه وإلا سقط حقه في الاعتراض والمراجعة ويجب عليه أداء المبلغ المشعر بدائه .

١١ — تقوم الجهة التي تلقت الاعتراض بتقديمه إلى اللجنة البدائية التي تتألف من الأمير أو من ينوب عنه وعضوية القاضي وأكبر مأمور مالي في المنطقة وثلاثة أشخاص من وجوه البلدة ينتخبهم المجلس الإداري سنوياً وتقوم هذه اللجنة بتدقيق اعتراضات المكلفين ويحق لها أن تراجع قيود ودفاتر وحسابات ومستندات أصحاب المؤسسات والتجار وكل ما يرشدها إلى استكناه الحقيقة حيث يكون قرارها مستنداً إلى تلك التدقيقات والتحقيقات واللجنة البدائية مكلفة باتخاذ قرارها في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعتراض .

١٢ — للمالية والمكلف الحق في استئناف قرار اللجنة البدائية إلى اللجنة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة (٢٦) من القرار ٣٤٠ تاريخ ١ رجب ٢٧٠ في نفس الميعاد المحدد في المادة العاشرة من هذا القرار هذا فيما إذا بدا لأحدهما وجود خطأ أو نقصان في قرار اللجنة البدائية بالنسبة لتحقيقاتها وتدقيقاتها . وهذه اللجنة مكلفة باتخاذ قرارها في خلال شهر واحد من تاريخ ورود معاملة الاستئناف إليها وذلك على أكثر احتمال وتقدير .

١٣ — استئناف المالية أو المكلف لا يحول دون دفع الزكاة المتحققة بموجب قرار اللجنة البدائية وعلى المكلف دفعها قبل تقديم استئنائه وإذا كانت النتيجة تنقيصاً لمقدار الزكاة فعاد إليه الزيادة المستوفاة وإذا كانت زيادة تحصل منه الزيادة ولا ينظر في الاستئناف إلا إذا كان مصحوباً بصورة مصدقة رسمياً من وصول دفع الزكاة المذكورة .

١٤ — يحق للجنة البدائية واللجنة الاستئنافية أن تستدعي المكلف أو ممثله للحضور أمامها وعليه إجابة طلبها فإذا امتنع بغير عذر شرعي يرفض اعتراضه واستئنافه .

١٤ — تطبق أحكام المادتين (٢١ و ٢١) من القرار رقم ٣٤٠ تاريخ ١ رجب سنة ١٣٧٠ بحق المكلفين بأداء الزكاة الشرعية .

١٦ — يقوم بأعمال تحقق وتحصيل الزكاة الموظفون المنصوص عنهم في المادتين (١٨ و ١٩) من القرار رقم ٢٤٠ تاريخ ١ رجب علاوة على قيامه بأعمال تحقق وتحصيل ضريبة الدخل .

١٧ — إذا حصل تردد أو التباس في تطبيق إحدى المواد الوارد ذكرها بهذا القرار يستوضح منا عن ذلك للإيضاح والتفسير .

١٨ — على الموظفين المستوئين عن تطبيق هذا القرار مست الدفاتر اللازمة لتحقيق الزكاة وتحصيلها وقيد الاعتراضات وتبليغ الإخبارات من المكلفين واستحصال البيانات من المكلفين للزكاة الشرعية .

١٩ — تطبق نسخة كافية من هذا القرار ويعلن في أجراءئ انجليزية ويبلغ إلى من يلزم وإلى جميع الماليات لتنفيذ أحكامه .

٢٠ — يشرف مدير المالية العام على طبع الدفاتر والإسعدرات وإيوانات المذكورة من هذا القرار وإرسالها إلى المالكات .
ما تكتن في ٦ ٨ ٢٧٠ ٤ .
وزير المالية

حول استيفاء الزكاة

تبلغنا من المقام السامي ما يلي .
مرسوم ملكي كريم

رقم ١٧/٢/٢٨/٨٧٩٩ في ٨ رمضان سنة ١٣٧٠
نحن عبد العزيز عبد الرحمن الفصيل آل سعود ملك المملكة
العربية السعودية .

بعد الاعتماد على الله وبعد الاطلاع على مرسومنا برقم ٢٧/٣/١٧
تاريخ ٢١ محرم سنة ٧٠ بإحداث ضريبة دخل وبعد الاطلاع
على مرسومنا برقم ١٧/٢/٢٨/٨٦٣٤ تاريخ ٢٩ جمادى الثاني سنة ٣٧٠
تعدّلا للرسوم السابق لكي يستوفي من الرعايا السعوديين الزكاة
الشرعية فقط وتقتصر ضريبة الدخل على غير السعوديين وبالنظر
لأن الزكاة الشرعية أكثر من ضريبة الدخل وبالنظر لما رأيناه من
رغبة رعايانا في أن يتولوا هم بأنفسهم توزيع قسم من زكاة أموالهم
وعروض تجارتهم على ضعفاء ذوي قربى أو مساكين من فرض الله
الزكاة لهم من أجل ذلك كله نأمر بما هو آتي :

المادة الأولى - إن الزكاة الشرعية المفروضة على النقود
وعروض التجارة ربع العشر اثنان ونصف في المائة فعلى بيت المال

أن يستوفى من رعايانا ثمن العشر أى واحد وربيع فى المائة ويترك
ثمن العشر الباقي لرعايانا ينفقونها بأنفسهم على المستحقين الذين فرض
الله الزكاة لهم وحسابهم على الله .

المادة الثانية - زكاة الأنعام وثمار الأرض تستوفى من قبل
الجهات المختصة كما كانت تستوفى فى السابق .

المادة الثالثة - على من يعنيه هذا الأمر تنفيذه واللهولى التوفيق

المملكة العربية السعودية

وزارة المالية

مصلحة الزكاة والدخل

حضرة المكرم

بعد التحية - نحمدون بأدناه يانا عن الإيضاحات المطلوب
تسجيلها من قبلكم فيما يتعلق بالزكاة الشرعية المطلوب منكم تأديتها
لعام

تومل ملء هذه البيانات وإعادتها إلينا في أقرب مدة ممكنة
لنبعث لكم إشعاراً بالمبلغ المطلوب لتقوموا بدفعه للخزينة العامة
للدولة

المدير العام لمصلحة الزكاة والدخل

الاسم

مكان العمل

العنوان

نوع العمل

ريال سعودي

مقدار الزكاة المتحققة

التصفية التي تصرف بعمرة المكلف

المبلغ الباقي المطلوب أدائه للخزينة

توقيع المكلف

التاريخ / / ١٣

کلمه حضرت صاحب الفضيلة

الشيخ عبد القادر طالب التبريلي

المدرس بالحرم المكي

لكتاب (الدين والشهادة) نلشرها باللغة الجارية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه
ومن نصره ووالاه ، أما بعد . مك تله مليهت اوله هب اكن
كتاب (الدين والشهادة) بك الفاضل الشيخ عباس كرامة مك
هب دافت اكندي مقندوغ بيراف متيارينغ انده ۲ دان بواه ۲
هن ينغ داينينكندي ، ينغ تله مهمفو نكندي اوله فغادغن درفد
بواه فيكيرن بيراف بايق علماء . دان هب فوهونكن اكن الله
سبحانه وتعالى بنغ مهاكاي بهو مبري فائده اي دغن اين كتاب اكن
مانسي مداوينا دان دنيا مريكنيت . دان بمالس اي بك فغادغن
دغن سبابك ، بلاسن .

منرلس اكندي ر.

عبد القادر بن عبد الملعب التبريلي

١٣٧٢/٦/٦ هـ

كلمة حضرة صاحب الفضيلة

السبح عبد القادر طالب الترميزي

الدرس بالحرم المسكي

لكتاب (الدين والصلاة) نشرها باللغة الجاوية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين ، أما بعد مك سوغكهز
تله مليت اوله همب اكن كتاب (الدين والصلاة) بك الفاضل
الاستاذ عباس كرامة ، مك همب دافت اكندى مغندوغ اكن
ببراف مسئله يغ انده ٢ . استموا فدييجارا سمببغ اتس مذهب
امام يغ امفت ، مدهمدهن مبرى منفعة اوله توهن كيت يغ مهاكاي
دغن اين كتاب دان ميسر كن اى اكن فهاال فغادغن دان بمبالسر
اى باكين دغن سبايك ٢ بلاسن فد دنيا دان آخرة .

بركات اكدى اوله

عبد القادر بن . . . الطالب الترميزي

١٤٢٧/٦/٦ هـ

مجلة

السيدات المسلمات

« أسبوعية » ، دبلية ، سياسية ، اجتماعية ، علمية

الإدارة : ٢ شارع السيد اليلالوى بالحلمية الجديدة بمصر تليفون ٤٧٢٦٦

دعوة صريحة إلى التعاليم الإسلامية السمحة . والتمسك بأهداب الفضيلة ، والعمل على قيام الدولة الإسلامية العاملة لنيل العزة في الحياة الدنيا ، والفوز برضوان الله في الدار الآخرة ، بما فيها من هداية للناس في أمر معاشهم و صحة أبدانهم ودينهم ، وإرشاد للفتاة كي تكون ربة بيت إسلامي يلشئ الطفل على الفضيلة والتربية الإسلامية وتعلم الزوجة حسن المعاشرة فتعين زوجها على بناء أسرة فاضلة قوية ، مع طرافة في الموضوع وصراحة في النقد وصدق في الفتوى وقوة في الدليل .

وهي بذلك لسان كل مسلمة مستنيرة بنور الكتاب الكريم وسنة النبي العظيم فاحرص على اقتنائها في بيتك لأن الهدى والخير والبركة تحل حيث تحل .
صاحبة المجلة : السيدة زينب الغزالي الجبيلي رئيسة جماعة السيدات المسلمات
رئيس التحرير : الأستاذ محمد رشاد الشبراخيت .

ويعاونها نخبة من السيدات عضوات الجمعية والواعظات بها بإشراف مجموعة من أعلام الصحافة الإسلامية .

تس ١٥ العدد ١٥ مئيا وقبعة الاشتراك السنوى ١٠٠ قرش في مصر
واسوان وما يساوى ٣٠٠ قرشاً في خارج المقصر

مكتبة الثقافة بمكة والطائف تقدم :

إلى المثقلين بدراسة تفاسير القرآن
إلى طلبة كلية الشريعة والمعاهد العلمية

كتاب

ما وراء الآيات

للكاتب المعروف الأستاذ

أحمد محمد جمال

أول كتاب من نوعه يفصل القصص الرمزي

في القرآن بأسلوب عصري حديث

وإلهامات حرة جريئة

وللؤلؤ أيضاً :

- ١ - ماذا في الحجاز (تاريخ موجز)
- ٢ - سعد قال لي (قصص اجتماعية ، تمثالية)
- ٣ - الطلائع (شعر حماسي ، صلاحي)

وكالة السياحة السودانية

إدارة شئون الحج

اتصل بمؤسستك الوطنية لتقدم لك كل التسهيلات
الحج في السودان والأراضي الحجازية :

(١) استخراج شهادة الحج .

(٢) عمل الباسپورتات .

(٣) استخراج الشهادات الصحية .

(٤) حجز الأماكن براً وبحراً وجواً .

(٥) الصور الفوتوغرافية .

(٦) المعلومات الكافية .

المكتب الرئيسي ٢٥/٢٦ عمارة قطان

الخرطوم ص ب ٧ - تليفون ٢١١٩

الفروع : زادبدني - الحصاحيسا

الأيمن - بورت سرداد

الأول من أركان الإسلام الشهادة

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالشَّيْخُ كَلَامُهُ

وما يجب على السامعين معرفة من :

لا اله إلا الله محمد رسول الله

مع عرض لآراء كبار رجال الدين والأدب

بعضهم في بيانها

دمع واختيار

بعضهم في بيانها

الطبعة الأولى : ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٣ م

مع جميع الكتب من مكتبة دار الكتب

بعض محتويات

كتاب الدين والشهادة

للحاج عباس كزاره

القسم الأول : دين

الدين : من أى شئ يوجد الدين . دين بلائم كل شعب .

القسم الثانى : توحيد

الله . الله جل جلاله . علم الله تعالى . الله نور السموات والأرض . كلمة الله هي العليا . الثلاثة الأصول . تبير كلمة التوحيد . الإقرار بالوحدانية . لا سلطان إلا بالله . تجنب الشرك . وحدة الإله جل جلاله . لا إله إلا الله . خطبة في التوحيد .

القسم الثالث : محمديات

محمد رسول الله . نبوة محمد . شهادة كبار الفلاسفة لمحمد . التربية النبوية . المهدي عزيمته الرسول . حياة قبل البعثة . محمد أوفى مظاهر الخلف . نالاق محمد صلى الله عليه وسلم . رصف النبي في القرآن . محمد وعضله على سائر نمر . صفة محمد . محمد الرئيس . عبقرية محمد .

« كتبه كد رجال ادين والأدب »

المشافي من إركان الإسلام الصلاة

الدُّعَاءُ فِي الصَّلَاةِ

على المذاهب الأربعة



تأليف

أبجاجة عيسى بن كبرار

ريال سعودي ٢٠
١٠ فروع

حقوق الطبع محفوظة لل المؤلف

الطبعة الثمانية

بعض محتويات كتاب الدين والصلاة

على المذاهب الأربعة — للحاج عباس كرامة

الدين . الطهارة . أقسام الطهارة وحكمتها . النجاسة ، وأنواعها . إزالة النجاسة . النجاسة المفقوعة عنها . آداب قضاء الحاجة . الاستنجاء . الوضوء . كيف كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الاقتصاد في ماء الوضوء . السواك وفوائده . دعاء الوضوء . فرائض الوضوء وأركانه وسننه . نواقض الوضوء . مكروهات الوضوء . مباحث الغسل وموجباته . شروطه . فرائضه . سننه . مندوباته . أنواعه . التيمم . أسبابه وشروطه . فرائضه وسننه . مبطلاته . مكروهاته . للسجدة على الخفين . شروطه . كيفيته . مدته . نواقضه . مكروهاته . حكمته . الصلاة . آيات الصلاة الواردة في القرآن الكريم . الأحاديث النبوية الواردة في الصلاة . باب المواقيت . باب الأذان . باب شروط الصلاة . باب سترة المصلي . باب الخشوع في الصلاة . باب المساجد . باب صفة الصلاة . باب سجود السهو وغيره من سجود التلاوة والشكر . باب صلاة التطوع . باب صلاة الجماعة . باب صلاة المسافر والمريض . باب صلاة الجمعة . باب صلاة الخوف . باب صلاة العيدين . باب صلاة الكسوف . باب صلاة الاستسقاء . كيفية الصلاة على مذهب أبي حنيفة . كيفية الصلاة على مذهب مالك . كيفية الصلاة على مذهب الشافعي . كيفية الصلاة على مذهب ابن حنبل . مواقيت العيد ليوم الجمعة أسرار الصلاة . خاتمة الكتاب .

الثالث من كتاب السلام الزكاة
كتاب

الكتاب

على المذهب الأربعة

آياتها. أحاديثها. حكمها

صرفها. أهدافها

مأخوذ من الكتاب والسنة ومن كتب أئمة فقه المذاهب الأربعة

ريال سعودي ٤٤
١٠ قروش بمصر

اختيار وجمع
الحاج عباس كرامة

الطبعة الأولى

بياع بجميع الكتاب بمصر ومن مكتبة كرامة بالسيدة زينب ت ٢٠٧٤٤

الزَّائِعُ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الصَّوْمِ

الذَّبُّ وَالصَّوْمُ

عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ

آيَاتُهُ . أَحَادِيثُهُ . أَحْكَامُهُ

مأخوذ من الكتاب والسنة ومن كتب أئمة فقه المذاهب الأربعة

تأليف واختيار

الحاج عبا بن كرامة

أريال سعودي مكة
١٠ قروش مصر

للمطبعة الأولى

يلع مع المكتب بمصر من مكتبة كرامة بالمسيدة ريب ت ٢٠٧٤٥

الخامس من أركان الإسلام الحج

كتاب الحج

عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ

مناسك الحج والعمرة وزيارة المدينة بالصور

بتقريظ من مشيخة الأزهر الشريف بمصر

يحتوي على شرح أركان الإسلام الخمس بالآيات والأحاديث وهي :



حقوق الطبع والتأليف محفوظة ومسجلة بالمحكمة العليا باسم

١٠ صاع بمصر
وريال سعودي عكة

الناشر عباس كرامة

الطبعة
الحادية عشرة

يباع بجميع المكتبات بمصر ومن مكتبة كرامة بالسيدة زينب ت ٢٠٧٤٤

الكتاب الذي يوزع منه كل موسم حج عشرون ألف نسخة في الأقطار الإسلامية

بعض محتويات كتاب الدين والحج

للحاج عباس كرامة

مقرظ من مشيخة الأزهر بمصر

الشهادة وشرحها . الصلاة وإقامتها . الزكاة وأداؤها . الصوم وجزاؤه .
الحج والعرس منه . الحج ومتى وعلى من يجب . واجبات الحج . سنن الحج .
المحرمات . رأى الأئمة في بيان الأفضل من الأنساك الثلاثة . الحج ولسافح .
حكمة مشروعية الحج . الحجة البدلية . العرم على أداء فريضة الحج . إرشادات
عامة للحاج . المطلوب ممن يريد الحج . نصيحة ولادة العابدة بمسببة الحج .
عند الخروج من المنزل للحج . صلاة المسافر . للبناء . عند ركوب الباخرة .
الإحرام . مواقيت الإحرام . التلبية . المطوف . عند نزولك من الباخرة .
جدة . السفر منها إلى مكة والمدينة . المسافات بالقطر الحجازى . المسافات داخل
مكة . باب مكة للكرمة . باب السلام ودعاؤه . الكعبة للمعظمة . الطواف .
كيفية الطواف . الحجر الأسود . دعاء الأشواط السبعة أثناء الطواف . للتلزم
بالكعبة ودعاؤه . حجر سيدنا إسماعيل عليه السلام . دعاء حجر إسماعيل عليه
السلام . شرزمزم . السعى بين الصفا والمروة ودعاؤه . الحاق أو التقصير . دعاء
عرفة . دعاء مزدلفة . رمى الجمار ودعاؤه . التحلل . العودة إلى مكة لطواف
الإفاضة . العمرة . الودع . زيارة المدينة . دعاء الروضة . السلام على الرسول صلى
الله عليه وسلم . انبقيق . قباء الزارات المأثورة . وداع للمدينة عند الخروج منها .
الحجر المصعى . سنن القدوم على العودة للوطن . وغير ذلك مما يهم كل حاج معرفته .

بائع محيى بكتبات العامة و١٠ قروس صاع بمصر ورجال سعودى بمكة

هذا الكتاب يحتوي على تاريخ شامل يمتاز ببساطة التعبير والخلو من التعقيد

كتاب



حياة محمد صلى الله عليه وسلم



جمعه ولخصه مما كتبه علماء العصر الماضي والحاضر

المن ١٠ صاع بمصر
ريال بمكة سعودى

الحاج عباس كرازة
حقوق الطبع محفوظة المؤلف

الطبعة الثانية

يباع بجميع المكاتب بمصر ومن مكتبة كرازة بالسيدة زينب ت ٢٠٢٤٤

أهم محتويات كتاب الدين والتاريخ للحاج عباس كزاره

الدور الأول ينتدى بمولده وينتهى ببعثته ومدته أربعون سنة

ميلاد الرسول (ص) . نسب الرسول رضاعته . حواضنه . شق صدره .
ختانه . عوده لأمه . أعمامه وعماته . وفاة جده . كفالة عمه . سفره إلى الشام .
بجيرة الراهب . حروب الفجار . حلف الفضول . تجارته . زواجه . وفاته
ثروجه . حكمه . تعدد الزوجات . شهوده بناء الكعبة . حالة العرب قبل ظهور
محمد رسول الله (ص) . الإسلام دين المساواة .

الدور الثاني ينتدى من بعثته وينتهى بهجرته ومدته خمس عشرة سنة
بعثته . أول ما أنزل عليه من انوحى ذهاب لورقة فترة الوحى . الدعوة
إلى الإسلام سرّاً أول ما فرض من أركان الإسلام . إسلام حمزة . إسلام عمر .
الجهار بالدعوة . إيذاء قريش للرسول . تحدى قريش بالقرآن . الهجرة إلى
الحبيشة . حصار بنى هاشم . وفاة أبى طالب . وفاة خديجة .

الدور الثالث ينتدى من هجرته وينتهى بوفااته ومدته عشر سنين
مقدمة الهجرة . بيعة العبة . تأمر قريش على قتلى النسي . من مرانق
الهجرة . قدوم الرسول للمدينة . استقبال الرسول . التاريخ بالهجرة . الرسول
وأبو بكر في القار . مسجد الرسول . شرعية الأذان . أول خطبة في المدينة .
تعالم الرسول في الجهاد رسائل الرسول للولك . عروات الرسول . نفسية
الرسول . فريضة الصلاة والتسليم والزكاة والحج . حجة الوداع . مرض
الرسول . وفاته . كفته . الصلاة عليه . دفنه .

كتبه كبار علماء العصر الحاضر والماضي

اطلبوا كتاب

الدين في العصر

مؤلفه تاريخ الكعبة العظيمة والسيعة الحجازية
ومقام إبراهيم وبئر زمزم

يحتوي على تاريخ الكعبة العظيمة ، ووصفها من الداخل والخارج
وعدد مرات ماؤها والصلاة فيها

الثنى ١٠ صام بمصر
الثنى ريال سعودي عكة

تأليف
الحاج عباس كرامة

الطبعة الثانية

يطلب من مكتبة كرامة بميدان السيعة زينب ت ٢٠٧٤٤ ومن جميع المكتاب بمصر.

أهم محتويات كتاب الدين والحرم للحاج عباس كزاره

الكعبة المعظمة

صورة الكعبة — وصف الكعبة من الخارج — صفة داخل الكعبة —
مقاييس ارتفاع الكعبة — ميزاب الكعبة — باب الكعبة — الحفرة التي
أمام الكعبة — بناء لللائكة للكعبة — بناء آدم للكعبة — بناء نوح
للكعبة — شاذروان الكعبة — حكم بيع كسوة الكعبة — آداب دخول
الكعبة — صفة الصلاة داخل الكعبة .

الحرم المكي

صورة الحرم المكي — وقاسات الحرم المكي — حدود الحرم المكي —
وصف الحرم المكي — أبواب الحرم المكي — منبر الحرم المكي — مكبرات
الحرم المكي — مآذن الحرم المكي — الصلاة بالحرم .

الحجر الأسود

صورة الحجر الأسود — تقبيل الحجر الأسود — زارع الحجر الأسود —
ما جاء في عدم الزاحمة على الحجر الأسود — السجود على الحجر الأسود
تاريخ الحجر الأسود .

مقام إبراهيم

صورة مقام إبراهيم — تاريخ مقام إبراهيم — تطويق المقام بالذهب
والفضة — وضع المقام في مقصورة — كسوة مقام إبراهيم .

بئر زمزم

صورة بئر زمزم — تاريخ بئر زمزم — وصف بئر زمزم — ماء بئر
زمزم — حديث بئر زمزم .

كتاب الدين والادب

موضوعات عامة . دين . أدب . أخلاق
للطالب ، والطالبة ، للرجال ، والنساء

القسم الأول يحتوي على : —

الدين — الشهادة — الصلاة — الزكاة — الصوم — الحج — الصدق —
حسن الخلق — الصبر — الأمانة — المعروف — الاقتصاد .

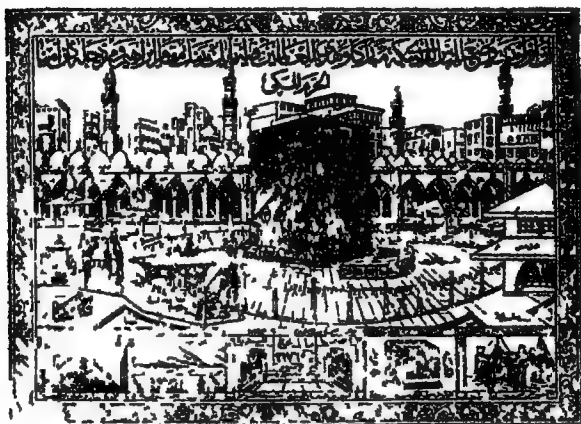
القسم الثاني يحتوي على : —

الأدب — الأدب مع الوالدين — الأدب مع المعلم — الأمانة — الإحسان —
الصحة — المروءة — العقل والهمم — الإرادة — السحر والاعتدال — العلم .

القسم الثالث يحتوي على : الجمل — الكبر — الغضب — الخمر —
الميسر — المراقبة — التدخين — التجسس — الظن — النجاسة .

وقد ختم الكتاب بأهم موضوعاته وهو « التوبة » .

صورة الكعبة المعظمة والمسجد الحرام



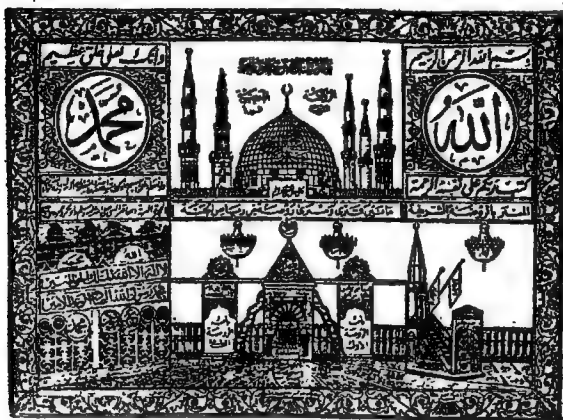
- يظهر بأشمل الصورة مساك الخ وهي : (١) الإحراء من الليقات .
 (٢) الطواف حول الكعبة الشريفة . (٣) السعى بين الصفا والمروة .
 (٤) الوقوف بعرفة . (٥) الحلق أو التقصير ورمى الجمار عى .

وضع صديق هذه الصورة صاحب الكتاب سنة ١٣٤٩ هـ سنة ١٩٣٠ م
 وسجات ناظم اتحادي ناظمه المنطقة الإسماعيلية بمصر تحت عمرة
 ٢١٧٩٤ باسم الملاح عباس كرامة ولا يجوز طبعها أميره ، ومن يخالف ذلك
 عقاب قانونا .

وقد طبع هذا مسد عن مقاسات عتلة وملونة بالألوان الطبيعية .

الطبع في مكة كعدة عيذان . ريب . مصر مايو ٢٠٧٤٤

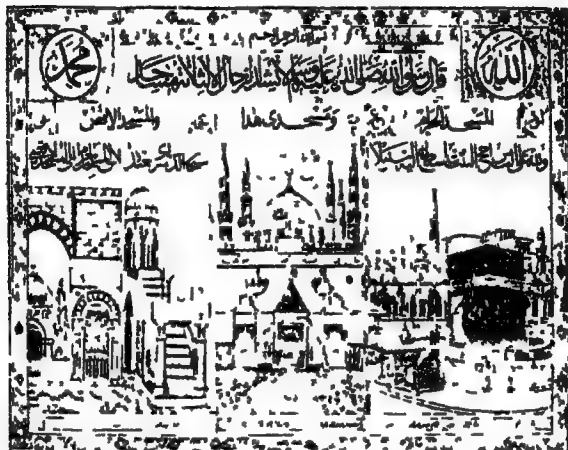
الروضة الشريفة بالمسجد النبوي



جمعت هذه الصورة الحجرة النبوية التي بها قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه سيدنا أبو بكر الصديق وسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، وعلى يسار الناظر الحجرة النبوية وعلى اليمين المحراب والمنبر والروضة الشريفة بينهما تحت القبة والمنارات .

وضع تصميم هذه الصورة صاحب الكتاب سنة ١٣٥٠ هـ ، ١٩٣١ م وسجلت بالقلم التجارى بالمحكمة المختلطة بالاسكندرية بمحضر تحت نمرة ١٧١٣٢ باسم الحاج عباس كرامة ولا يجوز لغيره طبعها ومن يخالف ذلك يعاقب قانوناً . وتوجد هذه الصورة مطبوعة طبعا متقناً على مقاس ٧٠ × ١٠٠ سنتي للبيع بالجملة والقطاعى بمكتبة كرامة بميدان السيدة زينب بمصر .

صورة مجموعة الأماكن الإسلامية المقدسة



انظر الأول من اليمن بين السكة لعظمة المسجد الحرام
 المنظر الثاني الحرم المكي وه الرصة راقية الشريعة وللناظر الحجة
 طار الثالث المسجد لأتمى بيت المقدس وبه المنبر والمحراب
 وصح صاحب هذا الكتاب تصمم بها المنبر وسجله باسمه فاقلم التحاري
 بالحكمة سنة ١٢٠٩ هـ بمكة شرب رقم ١٩٠٩/٥ وهو مصنوع الألوان
 الطبيعية م.س ١٦٠ × ١٠٠ سمى .
 و ان الله والاسم من مكة كبره تيدان له ريب مصر

رسالة من إدارة الاذاعة العربية

بلندن

إلى الحاج عباس كرامة

بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٢ م

حضرة الأستاذ المحترم السيد الحاج عباس كرامة

تحية واحتراما — وبعد : نشكركم حريص الشكر على خطاكم الكريم
للورخ في ٢٧/١٢/٥١ م وعلى مفتكم با واهتمامكم بإداعتنا ونشكركم بإفادتكم
بأما قد استلما يد شاكرة لسختين من كتابكم (الدين والتاريخ) ولقد وحدناه
كتابا قبا للمابة ونحن إذ نشكركم على كرمكم مقدرين جهودكم رحوكم مواصلة
الكتابة إليا كلا بدا لكم وكلا عت لكم أية ملاحظات غصوص إداعتنا ومعلتنا
وتعضلوا قبول فائق الاحترام .

إمضاء

عن مدير الإداعات الشرقية

الدين والتاريخ

هذا كتاب وضعه الأستاذ الحاج عباس كرازة تحدث فيه عن حياة الرسول :
مولفه ونسبه ورضاعته وحواضه وحدث شق صدره الشريف وختامه وعودته
لأمه بعد تمام الرضاعة وأعمامه وعماته ووفاة عبد المطلب وكفالة أبي طالب
وسفر الرسول إلى الشام ، كما تحدث عن حروب القجار وحلف العضول وتجارة
البي وزواجه وحكمة تعدد زوجاته وشهوته بناء الكعبة ، كل هذا في القسم
الأول من الكتاب ، أما القسم الثاني ، فقد ابتدأ من بعثة النبي وانهى بهجرته
إلى المدينة ، والقسم الثالث ابتدأ من الهجرة وانهى بالوفاة .

ولا شك أن الأستاذ الحاج عباس كرازة قد بذل مجهودا مشكورا في وضع
الكتاب ، يستحق أن يلتفت إليه ، وأن يستفاد به .

١٩٥٢/٥/١٩

جريدة المصري

مكتبة النهضة الحديثة بمكة

بواب السلام

لأصحابها عبد الحفيظ وعبد الشكور ودا

المكتبة التي أسست لتيسير الثقافة ونشر التعليم . بها أكبر
مجموعة من الكتب الدينية والأدبية والمدرسية ، كل ذلك بأسعار
زاهية جدا

سعر ٥ : ارجع قليلا نكسب كثيرا

كلية فضيلة الشيخ عمر الفاروق

للدرس بالحرم النبوي الشريف

عن كتاب الدين والادب

حمداً لمن شاد معالم الدين ، وشيدها بالحجج والبراهين . خلق الإنسان
وكرم ، وعلمه ما لم يكن يعلم ، وأرسل رسوله الأكرم ، صلى الله عليه وسلم ،
ما هدى الأمة إلى الطريق الأقوم ، أما بعد فقد سرحت أفكارى القاصرة . في
الحدائق الراهرة ، والرياض الباهرة من الكتاب للسمى « الدين والأدب »
الذى جمعه الشاب البطل النشيط حضرة الطبيب الماهر الحاج عباس كرامة ،
هو جدته سفرأ في موضوعه شافياً ، وكتاباً في بابه كافياً . أتى فيه بمباحث جليلة .
ودقائق نيرة يستفيد منه الطالب البتدى ولا يستغنى عنه الطالع للمتعمق :

أدب الوقار وديننا الإسلام	وسكية ناهت بها الأرقام
حادث به فضلاً علوم كرامة	بمباحث تصعو بها الأفهام
لما نظرتُ إليه قلت مقرظاً	أدب الوقار وديننا الإسلام

غراه الله حيراً وجعل كتابه مقبولاً إنه كريم منان .

أفاده أحد مدرسي الحرم المدي

عمر بن علي الشهر بالفاروق

كلية الإذاعة البريطانية العربية بلندن

في ندوة المستمعين المسائية الأولى

بتاريخ ١٠/٤/١٩٥١

سيداتي وسادتي . . . السلام عليكم ورحمة الله

وردت إلينا مؤخراً رسالة رقيقة من الحاج عباس كرامة طبيب الأسنان المعروف في مكة المكرمة ؛ وقد أرفق بها ثلاث كتب من تأليفه وهي كتاب « الدين والحج » وكتاب « الدين والصلاة » وكتاب « الدين والحرم » ؛ وقد طالعنا هذه الكتب القيمة فوجدناها وافية شاملة لكل ما يتعلق بمواضيعها وقد أعجبنا بصورة خاصة بكتاب « الدين والحرم » وهو خلاصة جامعة لتاريخ الكعبة العظيمة والمسجد الحرام ومقام إبراهيم وبئر زمزم ونحن نشكر مستمعنا الكريم على هديته القيمة ورحوله كل توفيق ونجاح في أعماله لخدمة البلاد الخيرية العزيزة في خدمة حلاله عاقلها العظيم الملك عبدالعزيز آل سعود سدد الله خطاه .

زوروا مكتبة ضياء مدين بالمدينة المنورة

فيها كتب ، مصاحف ، صور أوغرافية للأماكن المقدسة

تقریظ

بقلم نابغة مصر وفيلسوف الإسلام الأستاذ

محمد فريد وجدي

هذه درة من عقد من المؤلفات الثمينة يبدأ بكتاب (الدين والحج) وينتهي بكتاب (الدين والصحة) مدبجة جميعها بقلم الأستاذ الأملی الحاج عباس أفندي كرامة — وقد بسط فيه السيرة النبوية على صاحبها صلوات الله وسلامه عليه ، فلم يدع صغيرة ولا كبيرة مما تجب معرفته عن هذه السيرة الكريمة إلا جاء بها بعبارة طليقة وأسلوب بديع ، مما يدعو القارئ إلى المضي في مطالعته دون أن يشعر بملل ، وهي مقطرة كناية يسطها الله الدين يكتبون عن عقيدة راسخة ، ويصدرون عن إيمان صحيح — ومما يمتاز به هذا الكتاب أنه على إيجازه جمع في عبارات مختصة وفصول موجزة ، خلاصة ما يجب الإلمام به عن رسول بعث ليكون للعالمين نذيراً وهي براءة كناية تستحق التنويه ، وتستوجب الإعجاب ومن مميزات هذه السيرة أن عنوانات بحوثها من أمثال (حياة الرسول) و (ميلاد الرسول كان حدثاً تاريخياً عظيماً) و (بشارت الأنبياء بمولد النبي العربي) و (بعثة النبي) كتبت بخطوط من النسخ والثلث والفارسي غاية في الاتقان بقلم مشاهير خطاطي مصر ؛ كل هذا جعل الكتاب نسيجاً وحده بين الكتب وهو جهد يستحقه موضوعه ، ويضرب مقتنيه بمطالعة ، ونحن إذاء هذه الجهود الصادقة نشكر لمؤلفه الأملی عظيم اجتهاده ، ونرجو له التوفيق .

١٣٧١/١١/٢٣ هجرة

محمد فريد وجدي

جماعة الحج التعاوني بمصر

٨٩ شارع جوهر القائد بريد الأزهر تليفون ٥٤١٠٧

وأيها التثوثون إلى حج بيت الله الحرام ، التليفون إلى التبع زيارة المصطفى عليه الصلاة والسلام . هاهي جماعة الحج التعاوني بمصر قد مهدت لكم سبيل الوصول لتحقيق للمأمول بطريقة شرعية سهلة .

فإنه لما كانت المادة تحول بين الكثيرين للسليين ونيل هذه السعادة . وكان لابد من التفكير في الحصول على القور بهذه الحسنى وزيادة ، قد وضعت الجماعة نظاماً تعاونياً يكفل تيسير الحيل للراغبين باشتراك شهرى لا يتجاوز من القروش العشرين ، فنجحت الفكرة ، وأقبل الناس من كل فج عميق مليون النداء ، طالبين من الله التوفيق .

يدفع المشترك شهرياً ٢٠ قرشا . وقيل موسم الحج سوياً تعمل قرعة بين المشتركين لاختيار عدد منهم بقدر ما تكفى مالية الجماعة لحجهم وزيارتهم . فالذين يفوزون بالقرعة تدفع لهم الأموال اللازمة من الرسوم ، وبعد عودتهم من الأقطار الحجازية يستمرون في سداد الاشتراك شهرياً إلى أن تبلغ تسديداتهم قبل الحج وبعد مقداره ما صرفته الجماعة إليهم ، فإن توفي أحدهم قبل تكلفة المنصرف إليه فلا شيء للجماعة عند وراثته مهما ترك من ميراث ودمته بريئة وحجه صحيح ، وإن توفي العضو قبل أن يحج فليس لورثته مطالبة الجماعة بأى مبلغ مهما كانوا قراء ، وليس للمشارك حق استرداد شيء مما دفعه ولا تحويله ولا التنازل عنه للغير ، بل بمجرد السداد تصحح المبالغ خالصة لله تعالى ، لا تصرف إلا في سبيل الحج والزيارة طبقاً لقانون الجماعة المسجل . . . يرسل لمن يطلبه مقابل ٣ قروش خالص أجرة البريد .

محمد الحمدي

مؤسس الجماعة

تحت الطبع

الذخيرة

وما ورد عنها من

الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

وما كتبه

العلماء ، والأطباء ، والفلاسفة

والشعراء ، والأدباء ، والأديبات

المفكرين في إصلاح شأنها

اطبعوا مطبوعاتكم بمطابع كرامة بمصر

بميدان السيدة زينب ت : ٢٠٧٤٤ لأصحابها

الحاج محمد عبد الله وأخيه صالح كرامة

وبالحسين شارع جوهر القائد لصاحبها محمد أحمد كرامة

وبشارع محمد علي رقم ١٦٨ ت : ١٠١٥١ لأصحابها

الحاج محمد كامل كرامة

استعداد تام لطبع كل ما يطلب منها من أعمال المطوفين والتجار

طبع الكتب والفواتير والظروف والجوابات والكروت

عمل الأكلشبات وتجليد الكتب بأثمان متهاودة مع ضبط المواعيد

مؤلفات عباس كرامة

تطلب بالجملة من

مكتبة كرامة بالسيدة زينب

تليفون ٢٠٨٤٤

الإسكندرية من مكتبة محمد حلى النياوى ٤ ميدان إسماعيل ت ٢٦٢٧٨ ،

ومن جميع المكاتب بالجهات الآتية :

مصر : مطبعة كرامة ، شارع محمد على ١٦٨ ت ٥٠١٥١

» مكتبة ومطبعة كرامة ، الحسين شارع جوهر القائد ت ٥٠٧٦٨

» المكتبة التجارية الكبرى : أول شارع محمد على ت ٥٤١٨٠

» مكتبة الأهرام ، شارع محمد على ١٩٦ لصاحبها إبراهيم يوسف

» مكتبة النهضة المصرية ، شارع عدلى باشا : ت ٥١٣٦٤

» مكتبة المشهد الحسينى ، لصاحبها عبد الحميد حنى بالحسين .

» مكتبة عبد الرزاق محمود فهمى شارع الجيش « فاووق سابقاً » رقم ٨

» مكتبة نهضة مصر : القجالة ت ٥٠٨٢٧

» المكتبة المصرية ٧٢ القجالة ت ٥١١٥٢ لصاحبها عبد الله على شرف

» مكتبة وهبه ١٤ شارع إبراهيم باشا

» مكتبة الوفد باب اللوق شارع التللكى ت ٢٦٨٩٨ لصاحبها محمد محمود

» المكتبة العزبة ٦٣ شارع القجالة ت ٥٨٧٧٤

مصر مكتبة دار النشر ٢٦ شارع عبد العزيز

- » مكتبة آمون ؟ شبرا أمام مدرسة التوفيقية ت ٤١٦٣٣
- » مكتبة شبرا ومطبتها بشارع شبرا أمام المدرسة التوفيقية رقم ٩٥
- » . مكتبة دار الفكر العربي شارع الساحة بخوار جريدة الأهرام
- » مكتبة حجاج شارع محمد علي ١٠٥
- » مكتبة الجزيرة الحديثة : لصاحبها عبد العزيز مصطفى محمد ت ٩٥٥٦٩ حزه
- » مكتبة الخانجي ٩ - ١١ شارع عبد العزيز ت ٤٣١٤٨
- » مكتبة أحمد علي نريد : العباسية ت ٥٤٢٦٧
- » المكتبة المعمودية التجارية بميدان الجامع الأزهر ت ٥٣٠٦٧
- » مكتبة الثقافة : ٣ شارع المتديان بالسيدة زينب
- » مكتبة دار النشر الشرقية ١٤ شارع إبراهيم باشا
- » مكتبة المؤيد بالقرب من ميدان باب الحلق
- » مكتبة جميل ١٥٧ أول شارع محمد علي
- النصورة : مكتبة المعارف ت ٢٣٩٨
- الاسكندرية : مكتبة المعارف ميدان محمد علي رقم ٢
- » : » النيل الج - د شارع محرم بك رقم ٤٧
- » : » الثقافة شارع المعارف
- ططا : مكتبة تاج اصحابها اساج ابراهيم معدني تاج
- القيوم : مكتبة ابي حنبل تشارع درب سراره لصاحبها محمد كامل

خارج القطر

- جدة : مكتبة عبد الرحمن أحمد باصبر بن بسوق الندي
الحجاز : الرياض ؛ مكتبة الشنقيطي محمد عبد الرحمن
مكتبة : مكتب عبدالله فدا وإخوته باب السلام
المدينة المنورة : مكتبة ضياء الدين باب الرحمة
قسطنطينية : مكتبة جزيرة النجاش
سوريا : مكتبة النجاش بحلب : محمد أفندي صالح منجد
بيروت : مكتبة النجاش بحلب محمد أفندي صالح منجد —
عدن : المكتبة العربية لصاحبها عبد الحميد حاج عبادي
الجزائر : (نهج ديكاس عدد ١٩ قاعة) الشيخ عبدالحج بن يوسف
» : جزيرة الطائر جمعية العلماء
بغداد : » » » نعمان الأعظمي
غزة : فلسطين : شارع - لوب : حسين وحلي ديب رين الدين .
ونس : مكتبة جزيرة الزهراء
بور سودان : مكتبة ابراهيم مرروق
البحرين : مجلة صوت البحرين
الهند : فضيلة الأستاذ السيد أحمد رضا — داهيل سورت

فهرس

٥	الإهداء
٦	الغرض الذى تقصده من مؤلفاتنا
٧	لماذا ألقت هذه الكتب
٩	خطبة الكتاب بقلم فضيلة الشيخ يوسف عبد الرازق
١٢	مقدمة الكتاب بقلم الأستاذ أحمد جمال
٢٣	قانون الزكاة
٢٧	دستور الزكاة
٣٣	آيات الزكاة
٣٤	أحاديث الزكاة
٥٣	الزكاة ومكاتها فى الإسلام
٥٤	آثار الزكاة وفوائدها
٥٩	حكمة فرض الزكاة
٦١	الزكاة
٦٢	تعريف الزكاة
٦٣	ذيلها
٦٥	وئنت افتراضها
٦٥	حبها

٦٦	• • • • •	حكمة الزكاة
٦٧	• • • • •	منع الزكاة
٧١	• • • • •	قتال مانع الزكاة
٧٥	• • • • •	فضل الزكاة
٧٧	• •	كيفية الزكاة على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان
٨٤	• • • • •	زكاة النعم
٨٥	• • • • •	» الإبل
٨٧	• • • • •	» البقر
٨٨	• • • • •	» النعم
٨٩	• • • • •	» الذهب والفضة
٩٠	• • • • •	» الدين
٩٢	• • • • •	» عروض التجارة
٩٤	• • • • •	» المعادن والركاز
٩٥	• • • • •	» الزرع والثمار
٩٧	• • • • •	مصرف الزكاة
٩٩	• • • • •	صدقة العطر
١٠٣	• • • • •	كيفية الزكاة على مذهب الإمام الشافعي
١١٠	• • • • •	زكاة النعم
١١٠	• • • • •	» الإبل
١١٢	• • • • •	» البقر

١٦١	• • •	كيفية الزكاة على مذهب الإمام أحمد بن حنبل
١٦٨	• • • • •	زكاة النعم
١٦٨	• • • • •	» الإبل
١٧٠	• • • • •	» البقر
١٧١	• • • • •	» النعم
١٧٢	• • • • •	» الذهب والفضة
١٧٣	• • • • •	» الدين
١٧٤	• • • • •	» عروض التجارة
١٧٦	• • • • •	» المعادن والركاز
١٧٧	• • • • •	» الزرع والثمار
١٧٩	• • • • •	مصرف الزكاة
١٨١	• • • • •	صدقة المطر
١٨٣	• • • • •	خطبة في الزكاة
١٨٧	• •	» » » لفضيلة الشيخ محمود علي أحمد
١٩٣	• •	» » » لفضيلة الشيخ أحمد عيسى عاشور
١٩٦	•	قانون استيعاء الزكاة في المملكة العربية السعودية

للمؤلف :

- ١ - كتاب الدين والشهادة : معنى الشهادة والتوحيد
- ٢ - الصلاة على المذاهب الأربعة
- ٣ - والزكاة : أحكامها شرعيتها ، حكمها ، صرفها
- ٤ - والصوم : شرعيته ، حكمه ، أدبه ، فوائده الطبية
- ٥ - والحج على المذاهب الأربعة الطبعة الحادية عشر
- ٦ - والحرم : تاريخ الكعبة والمسجد الحرام
- ٧ - والتاريخ : حياة محمد ، مولده ، بعثته ، هجرته ، غزواته ، وفاته
- ٨ - والآداب للرجال والنساء نفذت كل الطبعة
- ٩ - ولمعة جامع بن مسعود وأحد : والتقديم تحت الطبع
- ١٠ - والقرآن
- ١١ - والمرأة أطوار حياتها من الطفولة للنسوخة

تطلب الكتب الموصحة بعاليه بالخلة من

مكتبة كراء ميدان السيرة ريف ، المنصور ٢٠٧٤٤

ت. ص. هـ : الكتاب تاريخ ٢٠١٢ ص ٣١٢ هجرية

دار كتاب مصر
مؤسسة محمد بن عبد الله

77

78

مؤلفات الحاج عباس كراوة

الدين
والموم

الدين
والركاة

الدين
والمح

الدين
والصلاة

الدين
والحرم

الدين والتاريخ

الدين
والصهادة

من مؤلفات الحاج عباس كراوة

الدين والموم

الدين والركاة

الدين والمح

الدين والصلاة

الدين والحرم

الدين والتاريخ

الدين والصهادة

